

# قضايا حقوق الإنسان

الإصدار التاسع

مارس/آذار ٢٠٠٤



عدد خاص

منظمة العربية لحقوق الإنسان

الطريق إلى الديمقراطية



## المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأمين العام : أ. محمد فائق

مجلس الأمناء

- |             |  |
|-------------|--|
| الرئيس      | ١- أ. جاسم عبد العزيز القطامي                                  |
| نائب الرئيس | ٢- د. أحمد صدقي الدجواني<br>(توفي إلى رحمة الله في ٢٨/١٢/٢٠٠٣) |
| لبنان       | ٣- أ. إبراهيم العبيد الله                                      |
| السودان     | ٤- د. أمين مكى مدنى  |
| الجزائر     | ٥- أ. بوجمعه غشير  |
| السودان     | ٦- د. حامد فضل الله  |
| مصر         | ٧- د. حسن موسى   |
| فلسطين      | ٨- أ. راجى الصورانى  |
| المغرب      | ٩- د. زينب معادى   |
| البحرين     | ١٠- د. سبيكة النجار  |
| الكويت      | ١١- د. سهام عبد الوهاب الفريح                                  |
| مصر         | ١٢- أ. صلاح الدين حافظ   |
| العراق      | ١٣- د. عبد الحسين شعبان  |
| الإمارات    | ١٤- أ. عبد الغفار حسين   |
| السودان     | ١٥- أ. فاروق أبو عيسى  |
| المغرب      | ١٦- أ. فطوم قدامه  |
| مصر         | ١٧- أ. محمد فائق   |
| تونس        | ١٨- أ. مختار الطريفى   |
| الإمارات    | ١٩- د. ميسون القاسمى   |
| اليمن       | ٢٠- د. ناصر على ناصر   |
| الأردن      | ٢١- د. نظام عساف   |
| الأردن      | ٢٢- أ. هانى الدحالة  |
| مصر         | ٢٣- أ. ياسر حسن  |

مساعد الأمين العام : أ. محسن عوض

المدير التنفيذي : أ. إبراهيم علام

المنظمة العربية لحقوق الإنسان  
ARAB ORGANIZATION  
FOR HUMAN RIGHTS

# قضايا حقوق الإنسان

كتاب غير دوري يعني بالقضايا الفكرية  
في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية

الإصدار التاسع

(مارس/آذار ٢٠٠٤)

إشراف د. نيفين مسعد

قضايا حقوق الإنسان  
"مجموعة باحثين"  
الناشر: دار المستقبل العربي  
٤١ شارع بيروت - مصر الجديدة  
ت: ٢٩٠٤٧٢٧  
الإخراج الفني: سامي زكريا  
رقم الإيداع بدار الكتب القومية ٢٠٠٣/١٢٢٠٢  
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-239-137-6

لا تعبر الآراء الواردة في هذا الكتاب غير الدوري  
بالضرورة عن رأي المنظمة العربية  
لحقوق الإنسان

٧	◆ تقديم: محمد فائق .....
١١	◆ مقدمة تحليلية: د. نيفين مسعد .....
	◆ الدراسات :
	q الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي
١٩	..... أحمد المنيسى
	q البعد الاقتصادي للمشروع الشرق أوسطى
٤٧	..... أحمد السيد النجار
	q البعد الثقافي في المبادرة الأمريكية للشراكة
٥٧	..... علاء شلبي
	◆ ندوة الطريق إلى الديمقراطية
	أ. أبو العلا ماضي/د. أحمد يوسف أحمد/د. بهجت قرني
	أ. سمير مرقس/أ. محسن عوض/د. محمد السيد سعيد
٩١	..... أ. محمد فائق/د. منار الشوربجي/د. نيفين مسعد
	□ الوثائق :
	□ وثائق المبادرة الأمريكية للشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط.
	* مناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية
	(نص الفقرة المخصصة لدعم الحريات في إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة كما وردت في التقرير الذي رفعه الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس في ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢)....
١٤١	.....
	* نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي
	(نص خطاب السفير "ريتشارد هاس" مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية في مجلس العلاقات

- ١٤٤ .....الخارجية في ٤ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢).....
- \* الهدف هو الديمقراطية الإسلامية: تحول في الأولويات في  
واشنطن "ريتشاردهاس".  
(مقالة رأى نشرت في صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون  
في ١١/١٢/٢٠٠٢).....
- ١٦٣ .....  
\* مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط :  
بناء الأمل للسنيين القادمة.  
(خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "كولن  
باول" في مؤسسة التراث في ١٢ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢).....
- ١٦٦ .....  
\* الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط تمكن  
المرأة من الكفاية.  
(بيان حقائق، مكتب شئون الشرق الأدنى، واشنطن ١٨ يونيو  
/حزيران ٢٠٠٣).....
- ١٧٧ .....  
\* الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط: دفع عجلة  
النمو الاقتصادي.  
(بيان حقائق، مكتب شئون الشرق الأدنى، واشنطن ١٨ يونيو  
/حزيران ٢٠٠٣).....
- ١٧٩ .....  
\* مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط  
: تحسين المعرفة.  
(بيان حقائق، مكتب شئون الشرق الأدنى، واشنطن ١ يونيو  
/حزيران ٢٠٠٣).....
- ١٨٢ .....  
/حزيران ٢٠٠٣).....

- \* دور مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط  
في توسيع آفاق الفرص السياسية  
(بيان حقائق، مكتب شؤون الشرق الأدنى، واشنطن ٥ يوليو  
/تموز ٢٠٠٣)..... ١٨٦
- \* الحقوق القائمة والمسؤوليات الناشئة  
(محاضرة للسفير "ريتشارد هاس" مدير هيئة التخطيط السياسي  
في وزارة الخارجية الأمريكية في ٤ أيار/كانون ثان  
٢٠٠٤)..... ١٩٠
- \* الرئيس بوش يقترح منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط  
خلال عشر سنوات (واشنطن، ٩ مايو/أيار ٢٠٠٣)..... ٢٠٧
- \* الولايات المتحدة والبحرين تعلنان عزمهما على السعي  
للتفاوض حول اتفاق تجارة حرة  
(بيان صحفي، مكتب الممثل التجاري الأمريكي في البحرين،  
٢١ مايو/أيار ٢٠٠٣)..... ٢١٥
- \* مبادرة التجارة الحرة في الشرق الأوسط  
(بيان حقائق عن مبادرة الرئيس بوش للتجارة الحرة في  
الشرق الأوسط، مكتب الممثل التجاري الولايات المتحدة،  
في ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٣)..... ٢١٩
- \* مبادرات التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية تعنى  
فرصاً للعمل وتحصيل العلم  
(باول وزيلك يجريان مزيداً من المشاورات مع الزعماء  
العرب في الأردن، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٣)..... ٢٢٢

- \* مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي ستقدمه الولايات المتحدة في قمة الدول الثماني في يونيو/حزيران ٢٠٠٤ (النص الذي أوردته صحيفة الحياة الدولية، ١٣ فبراير/شباط ٢٠٠٤)..... ٢٢٦
- \* شراكة أمنية، ودعم الإصلاح والديمقراطية في دول المنطقة بعيداً عن الإملاءات "الأبوية" (نص خطاب وزير الخارجية الألماني أمام مؤتمر ميونخ الأربعين حول السياسة الأمنية في ٧/٢/٢٠٠٤، بشأن مبادرة أوروبية أمريكية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط، صحيفة الحياة الدولية في ٢٠/٢/٢٠٠٤)..... ٢٤١
- \* وزير خارجية فرنسا يقترح على دول المنطقة شراكة بعيدة عن الحلول الجاهزة..... ٢٥١
- \* المشروع الفرنسي الألماني: "من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط"..... ٢٥٣

## تقديم محمد فائق

عندما شرعت الولايات المتحدة في بلورة سياسات جديدة لاستراتيجيتها حيال الشرق الأوسط بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، استدعى الفكر السياسى الأمريكى إلى الأذهان مصطلحين بارزين هما: "الاستثناء الديمقراطى" و"الاستثناء الأمريكى". ويقصد بالأول أن الولايات المتحدة كانت تستثنى من استراتيجيتها الكونية لتعزيز الحريات بلدان الشرق الأوسط، بسبب رغبتها فى دعم إسرائيل، والأنظمة العربية الحليفة، وضمان استقرار يوفر لها استمرار تدفق إمدادات النفط بأسعار زهيدة. ويقصد بالثانى أن أمريكا كانت دوناً عن بلدان العالم دولة آمنة من العدوان، وهو الاستثناء الذى تعرض لتحد خطير بأحداث الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية.

بين هذين الاستثنائين ولدت "المبادرة الأمريكية للشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" ورغم أن وزير الخارجية الأمريكى كولن باول حرص فى تقديمه لها فى الثانى عشر من ديسمبر ٢٠٠٢، على "قض الارتباط" بين الاستثنائين بتأكيده على أن التفكير فى هذه المبادرة سابق على أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فقد جاء تأكيده هذا بمثابة "التغريد خارج السرب" فمن قبل ذلك ومن بعده، مضت التصريحات والتحليلات والدراسات، بل وجاءت المبادرات اللاحقة جميعها باتجاه واحد ينطلق من مفهوم أن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية فى المنطقة مسئولة عن إفراز الإرهاب وإنتاج جماعات متطرفة أنزلت بالولايات المتحدة أضراراً بالغة، وأن القضاء على الإرهاب وحماية الدول والمجتمعات الغربية منه تقتضيان تغييرات جذرية فى هذه النظم.

تضمنت المبادرة الأمريكية وملحقاتها دعوة لإجراء إصلاحات سياسية واسعة وتعزيز الحريات الديمقراطية، وتطوير نظم التعليم، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير الخطاب الديني والاهتمام بقضايا المرأة والتنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وكان حرياً بالرأى العام الذى بح صوته فى المطالبة بهذه الإصلاحات أن يدعمها لكن ثمة ثلاثة عوامل كرستها فى ذهن الرأى العربى كمشروع للهيمنة، وليس طريقاً للإصلاح، ليس فقط جراء الشكوك العميقة فى أهداف الولايات المتحدة تجاه المنطقة وقضاياها، ولكن أيضاً من جراء منطلقاتها والسياق العام لطحها، ومفرداتها.

فالمبادرة تنطلق من فساد الثقافة العربية الإسلامية والحاجة إلى تغييرها وهو مفهوم عنصرى بكل المعايير، ولو أدننا الثقافة العربية الإسلامية لأن بضعة أفراد أو تنظيمات عربية أو إسلامية اعتنقت فكراً متطرفاً ومارست الإرهاب لكان علينا أن ندين الفكر الغربى بكامله الذى أنتج النازية والفاشية وألحق الخراب بالعالم، لكن العالم نجح فى واقع الأمر فى أن يدين النازية والفاشية وأن يظل متمسكاً بقيم الحريات التى تدعو إليها الثقافة الغربية. كما أنها تنطلق من مفهوم وصاية أبوية لمنطقة قاصرة وليس من منطلق الشراكة القائمة على الندية.

وأضاف سياق طرح المبادرة مزيداً من الممانعة لدى الرأى العام العربى بالابتذال الذى طرحت به هذه الشراكة، بدءاً من "مشروع إصلاح السلطة الفلسطينية"، الذى يدعو إلى إقصاء رئيس منتخب، ويشترط ألا تأتى به انتخابات حرة أخرى، ودمغ المقاومة بالإرهاب، ورفض مشورة محكمة العدل الدولية، إلى مشروع "تحرير العراق" الذى بدأ بكذبة، ومر بأكثر من خمسين ألف شهيد عراقى فى ثلاثة أسابيع، وانتهى بتفكيك مؤسسات الدولة ورفض إجراء انتخابات، وبيش بعد عام من الاحتلال بنقل شكلى للسلطة، ويرفض وضع جدول زمنى لإنهاء الاحتلال.

وكرست مفردات المبادرة الأمريكية أسوأ الشكوك، ففي آخر طبعاتها المنقحة "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذى يسعى إلى دمج مشروعها الإصلاحى حيال المنطقة فى شراكة أوروبية إذ لم يقتصر المشروع على تحيئة القضية الفلسطينية وإحياء مشروعات التعاون الإقليمي مع إسرائيل وهى تحتل بلداً عربياً وتهدد بلدانا أخرى، ولكن أيضاً بإحياء مفهوم صهيونى قديم للشرق الأوسط يوسع نطاقه على نحو يجعل من الأمة العربية أقلية فيه، ويطمس الطابع الحضارى الثقافى للمنطقة العربية.

ومن المؤسف أن التحليلات التى أوردتها الدراسات والمناقشات التى تناولها هذا العدد سبقت الرد الأوروبى على المبادرة الأمريكية والذى تمثل فى المقترحات التى طرحها وزير خارجية ألمانيا، والآراء التى أبداهها وزير خارجية فرنسا، ثم فى المشروع المشترك بين فرنسا وألمانيا بعنوان "من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط" والذى وقع تبنيه من جانب الاتحاد الأوروبى حيث أعلنت هذه المقترحات والمجلة ماثلة للطبع. ورغم أن تلك المقترحات والآراء تعالج بعض ثغرات المشروع الأمريكى وخاصة بالدعوة لإعادة إطلاق "نهج سلام فى الشرق الأوسط"، وإنشاء حكومة مسؤولة وسيدة فى العراق"، وتؤكد على استراتيجية للشراكة وليس الوصاية الأبوية، إلا أنها تتطوى بدورها على دلالات سلبية، إذ تخلص إلى أن أياً من المسألتين ينبغى ألا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، بينما تدرك أن احدهما فحسب، وهى القضية الفلسطينية كانت كافية لعرقلة الحوار العربى - الأوروبى الذى سبق أن انطلق فى السبعينيات.

ولا تكمن المشكلة فى كثرة الوصفات الطبية "لرجل الشرق المريض"، فحسب، والتى تستدعى إلى ذاكرة الأمة ذكريات مقبنة، ولكن تكمن المشكلة الحقيقية فى موقف حكوماتنا من قضية الإصلاح، فبينما أعربت تلك الحكومات عن رفضها "للوصفات الجاهزة"، وأكدت على مبدأ الإصلاح من الداخل، وهو أمر

نوافقها عليه انطلاقاً من الشكوك السالف الإشارة إليها، فإنها لم تطرح البديل الجدى للإصلاح، ولاذت بالحجج الجاهزة عن "الخصوصيات"، والشئون الداخلية، وأضافت شكوكاً فى قدرة المجتمعات العربية على تحمل الإصلاحات الديمقراطية. وفى ختام مداولاتها المشتركة لتكريس هذا الرفض، طرح ممثلوها مشروع وثيقة عهد بالإصلاح بين الحكام العرب.

ولا يمثل هذا الموقف استجابة صائبة للتحديات الجسيمة التى تواجهها البلدان العربية، فالخيارات المتاحة أمام حكوماتنا، ومجتمعاتنا لم تعد بين التطور والجمود، وإنما بين إصلاح ينبع من الداخل، وإصلاح يفرض من الخارج. وهو استخلاص لا يقوم على الرغبة فى توظيف ضغوط الخارج للحث على إصلاح الداخل، ولكنه يقوم على قراءة متأنية لواقع متغير. والمطلوب ليس وعداً بالإصلاح بين الحكام العرب، ولكن عقداً اجتماعياً جديداً بين القادة العرب والشعوب العربية، يقوم على إطلاق الحريات المدنية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، وسيادة حكم القانون، والشفافية، والمحاسبة وغيرها من مبادئ الحكم الرشيد.

\* \* \*

## مقدمة تحليلية

د. نيفين مسعد

يفتح هذا العدد الجديد من مجلة قضايا حقوق الإنسان ملف الديمقراطية في الوطن العربي، ويركز في إطاره على المشروع الأمريكي لتطویر المنطقة الديمقراطية أو ما صار يعرف في الأدبيات ذات الصلة بالإصلاح السياسي في الوطن العربي. ويرجع اختيار هذه الزاوية - أي زاوية الطرح الأمريكي - لمقاربة قضية الديمقراطية إلى أكثر من سبب، أحدها وربما أهمها أن إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط، وفي القلب منه الوطن العربي، بات أحد أولويات الإدارة الجمهورية الأمريكية بعد أحداث 9/11 نتيجة إقامة سلسلة من العلاقات الارتباطية بين انعدام الديمقراطية وانتشار الإرهاب، وبين تحقيق الديمقراطية وإحلال السلام، وبين إحلال السلام والازدهار الاقتصادي، وبين الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، وبين الاستقرار السياسي وحماية المصالح القومية الأمريكية في المنطقة.

وبطبيعة الحال فإن العلاقة بين هذه الظواهر لا تتداعى بالضرورة بهذا الشكل التتابعی، وهي نقطة نعود لمناقشتها لاحقاً - لكن يكتفى في هذه الجزئية بالتأكيد على أن مثل هذا المنطق في التفكير كان أحد أسباب دفع الديمقراطية إلى واجهة اهتمام إدارة بوش الابن، وبالتالي جدارة المشروع الديمقراطي الأمريكي بالمناقشة.

السبب الثاني أننا إزاء تجربة أو اختبار لشكل النظام الديمقراطي الذي يراد تسويقه في عموم المنطقة العربية بدءاً بالعراق، وبالتالي فإن أحد الاستفهامات المشروعة من قبل جميع الأطراف المرشحة لاستيراد "ديمقراطية العراق" هو إلى أين أفضت هذه الديمقراطية؟ وماذا حصدت من جوائز السلام والازدهار والاستقرار الموعودة؟ من المفهوم أن نحو عام على الاحتلال وعلى بدء "التطبيق

الديمقراطي" في العراق لا يتيح الحيز الزمني الكافي لتقييم التجربة واستخلاص العبر، لكن إذا كانت نهايات الأمور مرتبطة ببداياتها، يكون من المفهوم أيضاً أن يثور الاهتمام ببداية التجربة الديمقراطية في العراق حتى نقف على أرض صلبة ونتحسس مواقع أقدامنا لنتبين ماذا نأخذ من تلك التجربة وماذا نترك. وربما كان من حسن الطالع صدور قانون إدارة الدولة في العراق والمجلة ماثلة للطبع، وذلك أنه وإن كان من المتعذر مناقشة بنوده في هذه العجالة السريعة إلا أنه يمكن ابداء عدة ملاحظات بشأنه تتعلق بمنح "الأقلية" حق الفيتو على إرادة الأكثرية، ونفى هوية الدولة بربطها بهوية جماعية دون المجموع، والانتقال من تحويل مكونات المجتمع حق التخاطب بلغاتها إلى التعول على اللغة الرسمية للدولة. ويمكن قراءة هذه الملاحظات والبحث عن نظائرها في دساتير الدول العريقة في ديمقراطياتها بما في ذلك الدستور الأمريكي نفسه، فإن هي تجاوزتها حق على الولايات المتحدة أن تصلح نفسها "ديمقراطياً" على النهج العراقي وليس العكس.

السبب الثالث أنه وكما سبق أن حدث مع أطروحة صدام الحضارات التي انتقلت من حيث أنتجها صمويل هانتجتون لتصير لب نقاشات النخب الثقافية والسياسية في وطننا العربي، فإن الأطروحة الأمريكية للديمقراطية كما حدد أبعادها في الأصل والأساس ريتشارد هاس، ثم بنفصيل هنا أو تنويع هناك طورها كولن بول، وريتشارد بيرل، وكونداليسا رايس، وجورج بوش الابن نفسه، هذه الأطروحة فرضت نفسها على حوارات مثقفينا وساستنا وطالت مضمون الأطروحة ووتيرتها وآلياتها وألوياتها، ولم يكن مقبولاً أن تتخلف المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن المشاركة في هذا الزخم الفكري وهي تعلم قبل غيرها أنه لا حقوق إنسان مرعية في ظل ديمقراطية مهدرة.

على ضوء الخلفية السابقة تناقش هذه المقدمة نقاطاً ثلاثاً رئيسية، أولها هي الخاصة بعناصر المشروع الأمريكي بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية. ويلاحظ في هذا السياق أن المشروع يركز سياسياً على لا مركزية السلطة

وتفعيل دور المجتمع المدني وسيادة القانون واحترام حرية الرأى والتعبير. واقتصادياً على تشجيع المبادرة الفردية وتفعيل آليات السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية. وثقافياً على تنمية قيم الحوار والتسامح مع الآخر واحترام حقوق المرأة، ودمج تلك القيم فى إطار عملية التنشئة الاجتماعية بأدواتها التعليمية والإعلامية والحزبية.

والواقع أنه باستثناء التركيز على الليبرالية الاقتصادية رغم كل ما نجم عنها من اختلالات اجتماعية ومقاومة مشاكل الفقر والبطالة فى بلدان لا تنقصها أسبابها، فإن المبادئ التى جاء بها الطرح الأمريكى هى مبادئ عامة يصعب الاختلاف معها أو نقضها. لكن لأن الشيطان يكمن فى التفاصيل، فإن التعمق فى قراءة المشروع الأمريكى يثير حزمة من الأسئلة على شاكلة: ماذا لو أفضت ممارسة حرية الرأى إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة أو القوميين أو الاشتراكيين على سبيل الافتراض الجدلى؟ كيف يمكن ضمان سيادة القانون فى ظل تسويق القضاء العسكرى خصوصاً بعدما أسبغت عليه الولايات المتحدة الشرعية وضمنته قانون Patriot بعد 9/11؟ إلى أى مدى يؤثر تجفيف منابع تمويل المنظمات غير الحكومية أو فى القليل ضبطها على هدف تفعيل المجتمع المدنى؟ كيف يمكن التعامل ثقافياً مع قضايا لها حساسيتها خصوصاً فى بعض المجتمعات العربية مثل قضية المرأة؟ وإذا كان القصد من تأكيد معنى الحوار واحترام الآخر إشاعة ثقافة السلام كبديل لثقافة العنف والصراع فهل يمكن أن يتخذ مثل هذا الإجراء من طرف واحد، بمعنى ألا نحتاج إلى مطالبة إسرائيل بمراجعة نفسها وتنقية مناهجها من القيم الحاضرة على الكراهية والبغضاء، أو دعوة الولايات المتحدة إلى وقف حملات التحريض ضد العرب والمسلمين التى يشارك فيها كبار مسؤولى الإدارة الأمريكية دون حديث عن الصحف الخاضعة للوبي الصهيونى؟ وقبل هذا وذاك هل يمكن أن تتغير القيم الثقافية فيما السياسات باقية على حالها؟ إن مبادئ الإصلاح السياسى (والاقتصادي والثقافي) الأمريكى التى تسير على نهج ما

يعرف فى تاريخنا العربى - الإسلامى بنصائح الملوك أو مرايا الأمرء تثير من الأسئلة أكثر ربما مما تقدم من إجابات.

**النقطة الثانية،** تتعلق بآلية الإصلاح حيث يثور السؤالان الجوهريان التاليان، أحدهما هل يمكن أن يتحقق الإصلاح أو تستقيم الديمقراطية فى وجود الاحتلال؟ والآخر هل يمكن فرض هذا الإصلاح أو تلك الديمقراطية من الخارج؟ فرضت التطورات السياسية على الساحتين العراقية والفلسطينية طرح السؤال الأول وأضفت عليه مشروعيتها، وذلك من خلال إطلاق جدل نظرى محتدم حول العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية: أيهما يمهد للآخر ويتقدمه؟ قيل فى أولوية الديمقراطية إن الديمقراطيات لا تتحارب وإن النظم الاستبدادية لا يمكنها إحلال السلام لأسباب كثيرة منها استخفافها بتعهداتها الدولية، وإن الاستبداد الداخلى أشد وطأة من كل صور الاحتلال العسكرى، وإن بعض الشعوب أضعف من حكامها وبالتالي فإن هى تركت وشأنها فلن تكون قادرة على أن تمارس التغيير بإرادتها، وإن تجربتى ألمانيا واليابان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تشهدان بدمج دولتين محاربتين فى الأسرة الدولية بعد خضوعهما لتجربة احتلال كانت فرصة لتشبعهما بقيم الديمقراطية ومبادئ العالم الحر. وقيل فى أولوية الاستقلال على الديمقراطية، إن المحتل تحركه مصالحه وليس مثاليات إحلال الديمقراطية فى الدولة التى يحتلها ويتعزز ذلك بمراجعة رفض الولايات المتحدة قيام نظام فى العراق "الحر" على شاكلة النظام الإيرانى وإن كان أكثر ديمقراطية من بعض النظم التى تتحالف معها الولايات المتحدة. كما يتأكد بتأمل دعوتها لإصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية واشتراطها ألا يسفر الإصلاح عن انتخاب القيادة الحالية نفسها وبالطبع فإن من المفهوم ألا يجرى انتخاب أى من ممثلى حركات المقاومة الموسومة أمريكياً بالإرهاب بحيث يصير الإصلاح مجوفاً سياسياً وقاصراً على البعد الأمنى دون سواه. هل نحن بحاجة إلى استدعاء ما هو أبعد من ذلك، أى المماثلة الأمريكية فى الاستجابة لدعوة المرجع الشيعى العراقى الكبير آية الله السيستانى لتنظيم انتخابات

حرة فى العراق بزعم شىوع الفوضى، بحيث لا تكون المعضلة هى من يفوز فى الاقتراع بل يكون الاقتراع نفسه هو المعضلة؟.

على صعيد آخر، ذكر أن للديمقراطية متطلباتها الداخلية فى الأصل والأساس، وبالتالي فإنها لو فرضت فى ظل ظرف الاحتلال فإنه ليس ثمة ما يضمن أن تستقر هذه الديمقراطية، وذلك أخذاً فى الاعتبار أن الأدبيات النظرية تميز بين الانتقال إلى الديمقراطية وبين التحول إلى الديمقراطية، الأول مؤقت والثانى مستقر، وليس ثمة ما يقطع بأن يفضى الانتقال إلى التحول، أى ليس هناك ما يضمن أن يتحول المؤقت إلى واقع دائم، بل إن الفوضى قد تترث المشهد برمته.

على صعيد ثالث، فإن التدرج بتجربتي ألمانيا واليابان فيه من الخلط السياسى أكثر مما فيه من الحقيقة وذلك أن ألمانيا كانت دولة ذات تقاليد ديمقراطية قبل وقوعها فى قبضة الاحتلال، ومن شواهد ديمقراطيتها إطلاقها حركة الإصلاح الدينى بزعامة مارتن لوثر كينج، والإصلاح الثقافى بزعامة جوتنبرج، وفى تاريخها العديد من الأمثلة على تحرك مواطنيها للمطالبة بإجراء الانتخابات الحرة وتشكيل برلمان، أكثر من ذلك فإن الفترة الأكثر ديمقراطية فى هذا التاريخ والتى ارتبطت بتأسيس جمهورية فيمار قد وضع حد لها فى إطار تصفية الحسابات الدولية وتحديداً الانتقام من هزيمة فرنسا النكراء على يدي ألمانيا فى عام ١٨٧١. وفى كل الأحوال، وكما يشير البعض وبحق، فإن ألمانيا لم تكن نموذجاً مشعاً فى إقليمها الأوروبى كما يراد للعراق أن يكون، بل إن العكس تماماً كان هو الصحيح، أى أن المحيط الأوروبى هو الذى ألقى بإشعاعه الديمقراطى على ألمانيا.

وفىما يخص السؤال عن إمكانية فرض الديمقراطية من الخارج فلقد اكتسب وجاهة من التطورات المتسارعة على الساحة السودانية، تلك التطورات التى جعلت الاتفاق وشيكاً على إنهاء الحرب فى الجنوب بدور أساسى من طرف الولايات المتحدة وبتكلفة سياسية باهظة. فالاتفاق فى حده الأدنى يشرع تعدد النظم القانونية والدستورية فى إطار الدولة الواحدة، وفى حده الأقصى يهدد التكامل

الإقليمي للسودان في ظل احتمال أن يفضى الاستفتاء على حق تقرير المصير بعد ست سنوات إلى قيام دولة جنوبية مستقلة.

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي جملة تساؤلات فرعية، أبرزها : هل يمكن تفكيك الدول البسيطة باسم رعاية التنوع الثقافي واحترام خصوصيات الجماعات الدينية؟ وما هو موضع تطبيق مثل هذه القاعدة على دول مثل المملكة المتحدة أو أسبانيا أو تركيا؟ وكيف نقيم مثل هذا التطور المحتمل على ضوء خبرة تفكيك الاتحاد السوفيتي ونشوء دول تابعة للخارج (جورجيا نموذجاً)؟

ومن شكل الدولة ننتقل إلى نظام الحكم فيها حيث يثور السؤال : ما هي حدود قدرة التفكير الأمريكي في مجال تطوير السودان ديمقراطياً (بشماله وجنوبه) على التعامل مع واقع القبلية المميز له؟ أى هل تبنى الديمقراطية وفق أسس قبلية ترعى تعدديتها البالغة (أكثر من ٥٠٠ قبيلة) أم من منطلق إلغائها بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من فوضى بفعل تقويض بعض الآليات المجتمعية ذات الصلة؟.

**النقطة الثالثة،** ترتبط باستجابات النظم العربية لدعاوى الإصلاح السياسي حيث يبرز السؤال الأكثر أهمية : هل يمكن لنخب تتولى مقاليد السلطة في بلدانها من عقدين أو ثلاثة أن تدير عملية الانتقال إلى الديمقراطية فضلاً عن التحول؟ .. إن إحدى آليات تلك النخب في التعامل مع معضلة إحلال الديمقراطية في بلدانها تتمثل في تبنى برامج زمنية للإصلاح بعيدة المدى قد تصل إلى عشرين عاماً كاملة، وتراهن بذلك على قدرتها على ضبط إيقاع التطور الديمقراطي بما يتلاءم ومصالحها، وتجد في بعض أدبيات الإدارة الأمريكية الحالية ما يعزز نظرياً موقفها من خلال الدعوة إلى التدرج في أعمال الديمقراطية، وهي قراءة مغلوطة لسببين. أحدهما أنه عندما يتحدث بوش الابن عن انطلاق التجربة الديمقراطية في الولايات المتحدة قبل مائتي عام فإنه إنما يتحدث عن سياق دولي شديد الاختلاف، كما يتحدث عن نقطة مختلفة للبداية. والآخر أن النظم العربية تواجه استحقاقات مختلفة تجعل من المتعذر عليها أن تتخلف عن استيفائها كافة، فهناك الاحتقان الاجتماعي

والأزمة الاقتصادية في بعضها، وهناك أولوية مواجهة الفساد السياسى فى كافتها، وهناك تنويعات على إشكالية التكامل القومى وسبل التعاطى معها فى معظمها، هذا دون الحديث عن الحالة السورية التى تمثل وضعاً خاصاً بحكم مواجهتها استحقاقاً إضافياً يتمثل فى تحرير الأرض.

إن المعضلة الكامنة وراء السؤال الذى سبقت إثارته أن النخب الحاكمة تدرك أنها تنفى نفسها وتقوض تجربتها السياسية عندما تفكر فى البدء بالإصلاح ثم مواصلته، والحالة الليبية نموذجية فى هذا السياق إذ إنه من غير المتصور أن تتواصل عملية الانفتاح على الخارج من دون إعادة تقويم تجربة اللجان الثورية والمؤتمرات الشعبية ومراجعة دورها على الساحة السياسية. وهذا يبرر تباطؤ وتيرة التغيير ويبرر استفهام أحد كبار الصحفيين فى مصر كرجع لصدى الشارع المصرى : هل تسير الأمور فى مصر أبطأ من المطلوب؟ والسؤال مطروح بالمفردات ذاتها على مختلف الأقطار العربية.

معضلة أخرى تحكم نمط الاستجابة لدعاوى الإصلاح وأفكار التطوير، وتلك هى معضلة الدولة الربعية، حيث السؤال المفتاح: هل يمكن إعمال الديمقراطية واستنبابها فى ظل صيغة تقايض الرخاء الاقتصادى (النسبى) بالمشاركة الشعبية، وتعطل الحقوق السياسية فى مقابل عدم سداد الضرائب؟ من المفهوم أن الكويت تمثل حالة مبكرة على طريق الديمقراطية فى الخليج، لكنها تعاني اختناقات متعددة فى قضايا أساسية تتصل بحقوق المواطنة، كما تتناوبها دورات انقطاع فى الحياة البرلمانية فى ظل خلل لا تخطئه عين بين صلاحيات السلطين التنفيذية والتشريعية هذا إلى أن الغموض المحيط بمدى القدرة على تكييف القبلية لواقع الإصلاح ومتطلباته مطروح فى الخليج كما هو مطروح فى السودان.

تلك نماذج لبعض القضايا والإشكاليات التى حدث بالمنظمة إلى اتخاذ الديمقراطية محوراً لهذا العدد الجديد من مجلتها، كى تثير الاهتمام بها، وتتفاعل مع المداخلات بشأنها، إن كنا نفكر بحق فى غد "جديد ومختلف" من منظور عربى.

### مقتطفات من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

(الدستور المؤقت)

#### المادة التاسعة والخمسون:

(ب) تماشياً مع مكانة العراق كدولة ذات سيادة ورغبتها بالمساهمة مع دول أخرى في حفظ الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب خلال المرحلة الانتقالية ستكون القوات المسلحة العراقية مشاركاً رئيسياً في القوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق تحت قيادة موحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ لسنة ٢٠٠٣ وأية قرارات أخرى لاحقة وذلك إلى حين المصادقة على الدستور الدائم وانتخاب حكومة جديدة وفقاً لهذا الدستور.

(ج) حال تسلمها السلطة وتماشياً مع مكانة العراق كدولة ذات سيادة، ستكون للحكومة العراقية الانتقالية المنتخبة الصلاحية لعقد الاتفاقيات الدولية الملزمة بخصوص نشاطات القوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق تحت قيادة موحدة، وطبقاً لشروط قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥١١ لسنة ٢٠٠٣، وأى قرارات لاحقة صادرة عن مجلس الأمن ذات العلاقة. لن يؤثر أى شئ في هذا القانون على الحقوق والالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقيات أو المترتبة على قرار مجلس الأمن المرقم ١٥١١ لسنة ٢٠٠٣ أو أية قرارات أخرى لاحقة لمجلس الأمن بهذا الشأن تحكم أعمال القوة المتعددة الجنسيات إلى حين دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ.

#### المادة الواحدة والستون:

(أ) على الجمعية الوطنية كتابة المسودة للدستور الدائم في موعد أقصاه ١٥ آب ٢٠٠٥.

(ب) تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام. وفي الفترة التي تسبق إجراء الاستفتاء، تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع إجراء نقاش عام بين أبناء الشعب بشأنها.

(ج) يكون الاستفتاء العام ناجحاً، ومسودة الدستور مصادقاً عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثاً الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر.

## الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي

أحمد منيسي\*

يحظى الوطن العربي بموقع جغرافي متميز في قلب العالم، وهذا الموقع منحه مكانة فريدة على أجندة صنع السياسة الخارجية للقوى الكبرى التي تعاقبت على المسرح العالمي. فالوطن العربي يعد - وبحق - محوراً رئيسياً من محاور السياسة الدولية بمختلف أبعادها السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية<sup>(١)</sup>.

وبحكم هذه الأهمية الفائقة، فقد وقع الوطن العربي فريسة للاستعمار الأجنبي في وقت مبكر من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولكنه لم يكن منطقة نفوذ تاريخي للولايات المتحدة، التي لم تكن قوة عظمى قبل الحرب العالمية الأولى، وكانت بريطانيا وفرنسا، وبحكم احتلالهما لمعظم الدول العربية، هما صاحبتا النفوذ التقليدي في المنطقة العربية.

ذلك لا يعنى في المقابل أن الوطن العربي كان غائباً عن وعى صانعي السياسة الخارجية الأمريكية في هذا الوقت المبكر، فقد أرسلت الولايات المتحدة في العام ١٩١٩ لجنة معروفة باسم "كينج-راين" لتقصى توجهات الشعب العربي في كل من سوريا ولبنان وفلسطين بعد نهاية حقبة الاحتلال التركي<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن طرحت الولايات المتحدة نفسها كقطب ثان مع الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ورثت العديد من مناطق نفوذ القوى الاستعمارية السابقة، وكان منها الوطن العربي.

وقد اختارت الولايات المتحدة أن تباشر نفوذها في مناطق معينة من الوطن العربي، فكان تركيزها على المنطقة التي تضم دول الطوق بحكم وجود إسرائيل في تماس مباشر معها، كما كان تركيزها على منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط التي انسحبت منها بريطانيا بشكل نهائي مع مطلع السبعينيات.

\* باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

وكان وزير خارجية بريطانيا قد صرح مع نهاية عهد النفوذ البريطاني في الخليج قائلاً "إن صيغة السلام البريطاني التي سادت العالم قد انتهت، وإن على الولايات المتحدة أن تتولى مسؤولية الدفاع عن العالم الحر، وصد أخطار الشيوعية"<sup>(٣)</sup>.

ساعد علي ذلك أن تأمين إمدادات النفط العربي للولايات المتحدة كان عاملاً مهماً في العلاقات العربية الأمريكية، حيث أفرز تحالفاً بين الطرفين. وكانت الولايات المتحدة أول من تزعم الدعوة لتشكيل تحالف دولي لتحرير الكويت بعد احتلالها من قبل العراق في صيف ١٩٩٠، حيث كان هذا الاحتلال يهدد في الصميم مصالح الولايات المتحدة النفطية في الخليج.

على الجانب الآخر، كانت العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل متغيراً سلبياً جوهرياً من حيث تأثيره في مضمون العلاقات العربية الأمريكية، فعلى الرغم من أن العلاقات بين الطرفين (الأمريكي والعربي) على المستوى الرسمي كانت جيدة، إلا أن الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل وانحيازها التام ضد المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني قد خلق مناخاً عربياً معادياً للسياسات الأمريكية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة التي نظرت إليها باعتبارها نموذجاً متقدماً للديمقراطية لم تتورع عن دعم النظم السلطوية في الوطن العربي لحماية مصالحها من خلالها، وهذا العامل كسابقه كرس صورة سيئة للولايات المتحدة في ذهن العربي، وهي الصورة التي غذاها في الوقت نفسه سعى الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - وبعد أن وجدت نفسها وحيدة على المسرح الدولي - إلى بسط هيمنتها على العالم، وتنميته وفقاً للنموذج الأمريكي دون مراعاة لمتغير الخصوصية الثقافية للشعوب والحضارات المختلفة.

وقد بدأ هذا التوجه الأمريكي للهيمنة يظهر بوضوح مع انتخاب بوش الابن عام ٢٠٠٠ رئيساً للولايات المتحدة، وتشكيل إدارة يمينية متطرفة لم تسع

لبسط هيمنتها من خلال القوة المغلفة بقفاز حريبي، كما كانت تفعل إدارة كلينتون السابقة، وإنما سعت لفعل ذلك من خلال استخدام القوة السافرة.

وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول محطة مفصلية فى تطور السياسة الخارجية الأمريكية، حيث ترتبت عليها تحولات كبيرة، ما يهمننا منها هنا، هو التحول الذى حدث فى هذه السياسة تجاه الدول العربية، بطرح الولايات المتحدة ما تسميه : "ضرورة الإصلاح السياسي فى الوطن العربي".

وفى هذا الإطار، قدمت الولايات المتحدة العديد من مبادرات الإصلاح، أهمها المبادرة التى جاءت على لسان وزير الخارجية كولن باول، فى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢، تحت عنوان "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط : بناء الأمل للسنوات القادمة"، وهى المبادرة التى أعيد تبنيها مرة أخرى بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، ومع تصاعد الحديث الأمريكى عن أهمية الإصلاح السياسي فى النظم العربية.

على ضوء الخلفية السابقة، تهدف الدراسة إلى تحليل موقف الولايات المتحدة من قضية الإصلاح السياسي فى الدول العربية، وذلك من خلال معالجة القضايا الأربعة الفرعية التالية:

١- تأثيرات أحداث ١١ سبتمبر/أيلول على السياسة الخارجية الأمريكية فيما خص الموقف من قضية الديمقراطية، أخذاً فى الاعتبار أن هذه الأحداث هى التى فجرت ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وما جاء فى طياتها من حديث عن الإصلاح السياسي فى الوطن العربي.

٢- المبادرات التى طرحتها الولايات المتحدة للإصلاح الديمقراطى فى الوطن العربي، من حيث ما جاء بها من أفكار، وما تضمنته من آليات للتنفيذ.

٣- نموذج التدخل العسكرى الأمريكى فى العراق، وما يمكن أن يحمله من التزام بإحلال الديمقراطية التى قالت الولايات المتحدة إنها السبب فى احتلالها للعراق.

٤ - شروط تفعيل الدعم الأمريكي للديمقراطية في الدول العربية.

**أولاً : تحولات السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر/أيلول:**

ليس ثمة خلاف حول كون الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ يمثل محطة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، وربما يكمن الخلاف فقط في توصيف طبيعة اللحظة التي تمت فيها الاعتداءات على نيويورك وواشنطن في ذلك اليوم، حيث يوجد اتجاهان في هذا الصدد:

**الأول:** يرى أنها لحظة فارقة أدت إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية جديدة ذات معالم مختلفة عن تلك التي كانت قائمة من قبل.

**الثاني:** يؤكد أنها لحظة كاشفة، بمعنى أن السياسة الخارجية الأمريكية التي بدأت تتشكل عقب تلك الاعتداءات لم تكن جديدة. فقد كانت أسس هذه السياسة موجودة بالفعل، وكل ما فعلته الأحداث المشار إليها هو أنها كشفت واقع تلك السياسة، وقدمتها للعالم في صورتها الحقيقية خالية من محاولات التجميل الزائفة، كسياسة تنزع بشدة نحو الهيمنة على مقدرات عالم ما بعد الحرب الباردة.

وبعيداً عن هذا الخلاف فإن ما يهمنا بالفعل أن أحداث ١١ سبتمبر/أيلول قد أنهت ما عُرِف بنظرية الاستثناء الأمريكي، فعلى امتداد التاريخ ظلت الولايات المتحدة مجتمعاً محصناً ضد الاعتداءات الخارجية، حيث إن كل الحروب التي خاضتها، وكل الاعتداءات التي طالت مصالحها كانت تقع خارج حدودها، حتى حادثة "بيرل هاربر" الفريدة نفسها التي وقعت أثناء الحرب العالمية الثانية فقد كان مسرحها أبعد ولاياتها، وهي ولاية "هاواي" التي يفصلها ٣ آلاف كيلومتر عن اليابسة الأمريكية.

ومن ثم فإن أحداث ١١ سبتمبر/أيلول التي حملت المعركة إلى عمق الأراضي الأمريكية جاءت كالصدمة التي كان لا بد أن يتبعها تغير مهم في السياسة الخارجية الأمريكية، ولقد تمثل هذا التغير واقعياً في جانبين:

**الأول :** خاص بمفهوم الأمن القومي الأمريكي الذى صار غير قادر على حماية الداخل الأمريكي نفسه، الأمر الذى عزز من تطرف الإدارة الأمريكية التى سيطر عليها اليمين المحافظ فى سعيها لتأمين الداخل الأمريكي بتعميق مساعيها للهيمنة الكونية، وتجفيف منابع الإرهاب الدولي.

**الثاني :** نحت هذه الإدارة فى تفسيرها لأحداث ١١ سبتمبر/أيلول منحت أن تلك الأحداث وقعت بسبب غياب الديمقراطية فى دول الشرق الأوسط التى جاء منها من اتهموا بتنفيذ تلك الأحداث، ومن هنا صار لديها قناعة بضرورة تغيير النظم السياسية غير الديمقراطية فى هذه الدول التى لم تقتصر شرورها، فى تصور الإدارة الأمريكية، على داخل بلدانها بل تعدته إلى خارج حدودها. فكان أن رأت الولايات المتحدة أنها يجب أن تتدخل لفرض الديمقراطية على هذه الدول، ولو بالقوة، على أساس أن فرض النمط الأمريكي سوف يجعل من يتبعونه موالين للولايات المتحدة.

وقد تولدت هذه القناعة جراء عدة أسباب، يتمثل أهمها فيما يلي:

- أن معظم المتهمين بارتكاب الأحداث كانوا من منطقة الشرق الأوسط، كما سلف القول، وقد رأت واشنطن أن هؤلاء أقدموا على فعلتهم كنوع من التنفيس عن حالة الاحتقان التى تسود بلدانهم.
- طبيعة الأفكار التى يتبناها تيار اليمين المحافظ، الذى سيطر على الإدارة الأمريكية فى هذه الفترة، وقوامها أن ثمة صراعا بين الخير والشر فى العالم، وأن الأختيار يجب أن يقفوا فى صف الولايات المتحدة، ومن لا يقف هذا الموقف فهو يقف فى خندق الأشرار! ويعتقد أنصار هذا التيار أن ثمة دوراً دولياً "رسولياً" للولايات المتحدة عليها القيام به لما تتمتع به من إمكانيات ووسائل لنشر الديمقراطية وإعادة هيكلة العالم على غرار نموذجها، أو على الأقل بما يتلاءم مع مصالحها<sup>(٤)</sup>.

- تبلور اتجاه جديد فى السياسة الأمريكية قوامه أن دعم واشنطن للنظم غير الديمقراطية يعزز مشاعر الكراهية لها، ويجعلها هدفا للمتطرفين من مواطني الدول التى تحكمها هذه النظم.

ومن هنا جاء الحديث الأمريكى عن التغيير الديمقراطي فى الوطن العربي، وهو ما سوف نتناوله فى الجزئية التالية.

#### ثانيا: المبادرات الأمريكية لدعم الديمقراطية فى الوطن العربي:

يعتبر الاهتمام الأمريكى بقضية التطوير الديمقراطي للوطن العربي اتجاهاً جديداً فى سياستها حياله، حيث لم تشكل هذه القضية محدداً لطبيعة العلاقات بين الطرفين، بل إن من الصحيح أن الولايات المتحدة تجاهلت عامدة هذا المتغير فى علاقتها بالدول العربية، بل ودعمت نظم الحكم المحافظة ما رعت المصالح الأمريكية.

وفى هذا السياق نشير إلى ما قاله الدبلوماسي الأمريكي المخضرم مارتن إنديك، حول طبيعة علاقات إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بالدول العربية، ومفاده: "إن إدارة كلينتون قامت بترتيب صفقة مع حلفاء أمريكا ظلت قائمة بصورة أو بأخرى حتى أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، كان أساسها أن تقدم الدول العربية المعتدلة القواعد، والتسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية لمساعدتها على احتواء الدول المارقة، وتدعم أيضاً جهود واشنطن فى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي مقابل امتناع واشنطن عن ممارسة أية ضغوط على هذه الدول للتغيير الديمقراطي"<sup>(٥)</sup>. والواقع أنه بالإضافة إلى الأسباب التى ذكرها إنديك فلقد كان للتجاهل الأمريكى لأهمية نشر الديمقراطية فى الوطن العربي مبررات يتمثل أهمها فيما يلي:

- كانت الولايات المتحدة تتخوف من أن تؤدى الديمقراطيات العربية إلى تولي الإسلاميين الحكم، وهو ما يحمل، أو تتصور الولايات المتحدة أنه يحمل،

خطراً جسيماً على تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة، وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا الإطار إلى دعم واشنطن لانقلاب الجيش الجزائري على الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٩١، حينما كادت الانتخابات أن توصل التيار الإسلامي إلى مقاعد السلطة، وقد بين هذا الموقف كيف تقف الولايات المتحدة موقفاً مناهضاً للديمقراطية تخوفاً من تولى الإسلاميين للسلطة.

- حتى مطلع التسعينيات كان اهتمام الولايات المتحدة منصباً على مواجهة الشيوعية، والحيلولة دون اكتسابها أراضٍ جديدة، وكان لهذا الاهتمام انعكاساته السلبية على اهتمام الولايات المتحدة بدعم الديمقراطية في العالم خاصة أن بعض الدول التي ساندت الولايات المتحدة في محاصرة المد الشيوعي، كانت دولاً غير ديمقراطية.

- كان من المفيد للولايات المتحدة أن تتعامل تعاملًا سلساً مع نظم غير ديمقراطية، يتحكم فيها شخص واحد، بحكم أن هذا الشخص غير مقيد على عكس الحال في النظم الديمقراطية التي يكون فيها الحاكم عاجزاً عن اتخاذ قرارات منفردة، ويتعين عليه الرجوع إلى ممثلي الشعب المنتخبين بطريقة أو بأخرى. لكن في سياق التحول الذي طال السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول بدأت الولايات تطرح عدة مبادرات للتغيير الديمقراطي في الوطن العربي، وذلك على النحو التالي:

- في خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه في ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٢، وخصه للحديث عن الشرق الأوسط، تحدث الرئيس الأمريكي عن رؤيته لحل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل نهائي مما ينطوي عليه ذلك من الإعلان لأول مرة عن دعم إقامة دولة فلسطينية بحلول نهاية عام ٢٠٠٥؛ ولكي يتحقق ذلك طالب بوش بجملة من الإصلاحات "الديمقراطية" في السلطة الفلسطينية قوامها انتخاب قيادة جديدة ومختلفة "في إشارة إلى رفض إعادة انتخاب الرئيس ياسر عرفات وبالقطع أيضاً عدم انتخاب أي من ممثلي الحركات الجهادية الإسلامية، مع

التأكيد على ضرورة التزام هذه القيادة بإعمال معايير الشفافية والمحاسبة. وفي الواقع فإن ما طالب به بوش الفلسطينين، لم يكن سوى نموذج لمطالب أمريكية لاحقة من كافة الدول العربية وإن كانت بتنوعات مختلفة. ومن ثم يمكن اعتبار هذا الخطاب بمثابة الخطوة الأولى على طريق السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الوطن العربي.

- وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، صدرت وثيقة جديدة للأمن القومي الأمريكي، جاء فيها أن الفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تهيء التربة الخصبة لانتشار شبكات الإرهاب، وكافة الأخطار التي يتعرض لها العالم الحر، ولذلك اعتبرت هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة التي تعرضت للخطر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ من حقها التدخل لإحداث إصلاحات سياسية لا سيما في الدول العربية والإسلامية للحفاظ على أمنها الذي لم يعد يقتصر على حدودها. حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية. وقد تبنت الوثيقة جملة من المبادئ تتمحور حول تحفيز الإدارة الأمريكية على التدخل لإحداث الانتقال الديمقراطي المطلوب في هذه الدول.

ومن بين مبادرات الإصلاح الديمقراطي التي طرحتها الولايات المتحدة للوطن العربي، تلك المبادرة التي جاءت على لسان وزير الخارجية كولن باول والتي سبقت الإشارة إليها.

وقد أثارت هذه المبادرة اهتماما وجدلا كبيرين في الأوساط الثقافية العربية، كونها حملت مشاريع مطروحة للتنفيذ، وآليات محددة لهذا التنفيذ، أي أنها لم تكن مجرد دعوة أو فكرة للإصلاح، وكان باول قد أعلن عن هذه المبادرة في خطاب ألقاه في مؤسسة التراث بواشنطن في ١٢ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢، وأقامها على ثلاث ركائز رئيسية هي :

- المشاركة مع القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي، واستثمار للأعمال، وتنمية القطاع الخاص.

- الشراكة مع النخبة السياسية لسد فجوة الحرية بمشاريع لدعم المجتمع المدني، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

- الشراكة مع أولياء الأمور من خلال مدارس أفضل، ومزيد من الفرص للتعليم العالي.

وفى كل مجال من هذه المجالات الثلاثة، قال باول إن واشنطن ملتزمة بإقامة علاقة شراكة فى اتجاهين: أحدهما مع المواطنين ودول المنطقة، والآخر مع الكونجرس وربما مع جهات مانحة أخرى.

وقد تلا مبادرة باول طرح الولايات المتحدة مشروع التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وهو ما أعلن عنه الرئيس جورج بوش فى مايو/أيار ٢٠٠٣ أى بعد احتلال العراق، الأمر الذى عُدَّ إيذاناً ببدء العمل على تنفيذ المبادرة.

**وكان أهم ما جاء فى هذا المشروع ما يلي:**

- العمل مع حكومات العالم العربي وشعوبه من أجل الفرص الاقتصادية والسياسية والتعليمية للجميع.

- تقديم ما يزيد على ألف مليون دولار من المساعدات للدول العربية سنوياً، وذلك إضافة إلى ما سبق أن تعهدت به الولايات المتحدة فى مبادرة باول وهو بشكل مبدئي تخصيص ٢٩ مليون دولار كتمويل لبرامج الإصلاح المرجوة، علماً أن هذا المبلغ تمت زيادته إلى ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

ومن أمثلة البرامج التى تعهد المشروع بتمويلها :

- فى مجال التعليم، برنامج "شراكات فى سبيل العلم" لتشاطر المعرفة مع جميع شرائح المجتمع فى الشرق الأوسط بوسائل من قبيلها تنظيم ورش عمل على شاكلة ورشة عمل جامعة ولاية جورجيا التى أعدت لقادة المنظمات غير الحكومية

وشارك فيها ممثلون لكل من المملكة العربية السعودية والكويت واليمن والإمارات العربية المتحدة، وعبر تقديم المنح الدراسية، وإعداد برامج بهدف تدريب المعلمين.

- وفي مجال الإصلاح الاقتصادي، من خلال تقديم مساعدات للدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة الدولية لتمكينها من الامتثال للالتزاماتها، ودعم مؤسسات القطاع الخاص مالياً وفتحاً لتعزيزاً لرجال الأعمال الواعدين ولمشاريعهم التجارية.

- وفي مجال دعم المجتمع المدني، من خلال مساعدة المنظمات غير الحكومية، والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط، ودعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المستقلة، والمنظمات التي تشرف على إجراء الاستفتاءات، ومؤسسات الفكر والرأى على نحو يهيئ أسساً ديمقراطية صالحة للبناء عليها.

وكان آخر ما طرحته الولايات من مبادراتها ذات الصلة، ما سمي بمبادرة "الدبلوماسية الشعبية" التي صدرت في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣، وفحواها تفعيل التواصل مع المجتمعات العربية والإسلامية لتحسين صورة الولايات المتحدة، عن طريق آليات النفاذ المباشر إلى تلك المجتمعات عبر الإعلام الموجه وبوسائل لا تختلف عن سابقتها من قبيل المنح الدراسية للطلاب من عرب ومسلمين للدراسة في الولايات المتحدة<sup>(١)</sup>.

مثل هذه المبادرات الأمريكية للإصلاح السياسي في الوطن العربي كان من شأنها إثارة العديد من التساؤلات، منها ما يتعلق بدلالاتها المباشرة، ومنها ما ينصرف إلى الفرص المتاحة أمام نجاحها.

١ - فيما يتعلق بدلالات هذه المبادرات، طرحت العديد من جهات النظر في هذا السياق، يتمثل أهمها فيما يلي<sup>(٧)</sup>.

- إن مطالبة الولايات المتحدة بالإصلاح السياسي لم تعد قاصرة على النظم المعادية لها، بل والصديقة لها أيضاً، وإن الولايات المتحدة سوف تعتمد لتحقيق هذا الإصلاح المزعوم من خلال وجودها العسكري المباشر فى المنطقة، واختراق مجتمعاتها، أى أنها لن تقنع بتنفيذ ما تهدف إليه عن طريق النخب الحاكمة.

- حدوث تغير واضح فى الإستراتيجية الأمريكية إزاء الدول العربية، حيث لم تعد هذه الإستراتيجية قاصرة على ضمان تدفق النفط، وإنما أصبحت تسعى إلى التدخل المباشر فى الشأن العربى بهدف إحداث تغيرات فى البناء الداخلى للنظام العربى. وفى السياق نفسه، باتت الولايات المتحدة أكثر حساسية لاحتمالات تفاقم الصراع العربى الإسرائيلى بما قد يهدد مصالحها، الأمر الذى يفسر حرصها على فرض تسويته ولكن بالصيغة التى تراها مناسبة، وهى العبارة التى تفيد الانحياز لوجهة نظر إسرائيل الحليف الإستراتيجى للولايات المتحدة.

- تتدرج مبادرات الإصلاح الأمريكية المطروحة للدول العربية بما تؤدى إليه من وجودها على أراضى تلك الدول فى سياق محاولة الولايات المتحدة تعزيز هيمنتها على العالم.

- تمثل مبادرات الإصلاح الأمريكية نسخة جديدة من المشروع شرق الأوسطى الذى حاولت واشنطن فرضه فى مطلع التسعينيات وفشلت فى ذلك، ويتضح هذا من الطابع الهيكلى الذى يميز تلك المبادرات، والتى تهدف إلى تتميط المجتمعات العربية بما يقضى على ممانعتها لصيغة جديدة من هذا المشروع مرة أخرى.

٢ - أما فيما يتعلق بفرص نجاح الولايات المتحدة فى دعم الديمقراطية فى الوطن العربى، فإن الاتجاه الغالب بين المحللين كان مع ضعف هذه الفرص استناداً إلى حقيقة أن الديمقراطية ليست وصفاً جاهزة يمكن تصديرها من مجتمع إلى آخر،

بغض النظر عن التباين في ظرفيهما. واستناداً أيضاً إلى طبيعة المشروع الأمريكي للتغيير الديمقراطي في الوطن العربي، والذي ينطوي على خطأين كبيرين، هما<sup>(٨)</sup> :

- خطأ في التصور الذي صدر عنه، والافتراض الذي قام عليه؛ لأن التغيير الديمقراطي لا يتحقق بقرار من أعلى، ناهيك عن أن يتم نتيجة إرادة عابرة للحدود.

- المشروع الأمريكي مستفز أيضاً، إذ يزعم أصحابه لأنفسهم القدرة على إعادة تشكيل المنطقة بإرادة منفردة، ويغتصبون بذلك حقاً أصيلاً للشعوب؛ ولذلك كان من الطبيعي أن تحجم الدول العربية عن مد أي يد لمساعدتهم عندما بدا تعثرهم في العراق.

وخلاصة هذا الرأي أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون نتاجاً لضغط خارجي، فالعنصر الخارجي قد يعزز التطور الديمقراطي لكنه أبداً لا يخلقه من العدم. ذلك لا ينفي حسب أنصار هذا الرأي أن البلدان العربية ترفض الديمقراطية أو أن مجتمعاتها غير مهياًة لها، لكن العكس هو الصحيح فالدعوة للحرية، ومقاومة الاستبداد، كانت جزءاً لا يتجزأ من الوعي السياسي العربي. وبالتطبيق على الحالة المصرية على سبيل المثال يتضح أن مصر احتضنت قبل مائة عام المفكر العربي الكبير عبد الرحمن الكواكبي، واحتفلت بكتابه "طبائع الاستبداد" الذي فصل فيه على نحو مدهش قيمة الحرية والديمقراطية، ومثالب الاستبداد والمستبدين! وتلازم كفاح مصر من أجل الاستقلال وحرية الوطن.. مع كفاحها من أجل الدستور وحرية المواطن. وشهدت سنوات الحقبة الليبرالية في مصر (بين ١٩٢٢ و ١٩٥٢) أفضل ما أنتجه الفكر المصري والثقافة المصرية والفن المصري<sup>(٩)</sup>. وعلى أي الأحوال، فإن الحالة العراقية تمثل مختبراً هاماً لدعاوى الولايات المتحدة بدعم الإصلاح السياسي في الوطن العربي، وهو ما نتناوله في الجزئية التالية.

## رابعاً : الحالة العراقية نموذجاً

خاضت الولايات المتحدة الحرب على العراق؛ لتحقيق جملة من الأهداف الفرعية التي قد يكون من بينها - وليس أهمها - تأسيس نموذج ديمقراطي في العراق، إذا لم يتعارض ذلك مع مصالحها في العراق وفي المنطقة. فالهدف المركزي لهذه الحرب يتمثل في خلق شرق أوسط "مسالم أومهادن" تختفى فيه أية ممانعة للسياسات الأمريكية في المنطقة، ولا تشتغل فيه أية آليات استقواء متبادل بين بلدانها تساعد على عدم الخضوع لإملاءات تلك السياسة<sup>(١٠)</sup>.

وفي الواقع، فإن تتبع السلوك الأمريكي تجاه العراق يوضح أن الأخير كان مستهدفاً منذ تولت الإدارة الأمريكية الحالية مقاليد السلطة في البيت الأبيض. فقد ساءت الولايات المتحدة حجماً عديدة لتبرير غزوها للعراق، فادعت في البداية تورط نظام صدام حسين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ثم ثنت بادعاء حيازته أسلحة الدمار الشامل، وراهننت على عدم تعاونه مع فريق التفتيش، فلما أبدى صدام تعاوناً مع هذا الأخير، اتخذت من إطاحته ذريعة لغزو العراق.

وللتأكيد على ما سبق نشير إلى أنه في عام ١٩٩٨ كتبت مجموعة من الأمريكيين المتنفذين رسالة مفتوحة إلى الرئيس السابق بيل كلينتون طالبت فيه باعتماد سياسة تفضي إلى إزاحة النظام العراقي حتى لو اقتضى الأمر أن تقدم الولايات المتحدة على ذلك العمل منفردة. لكن كلينتون لم ينفذ هذا المطلب، واعتمد سياسة إبقاء الحال على ما هو عليه (الحصار الخانق والقصف العسكري المتكرر)، الأمر الذي كان يعني استمرار معاناة الشعب العراقي. لكن ذلك لم يكن يعنى أن تغيير النظام العراقي كان بعيداً بالكلية عن إدارة كلينتون، لكنه كان يتصور إمكان تحقيق هذا الهدف باستخدام سلاح العقوبات، فكثيراً ما أكدت مادلين أولبرايت وزيرة خارجيته أن العقوبات الاقتصادية تستهدف في جانب منها تغيير النظام الحاكم في العراق". ومن بعد اتخذ جورج بوش الابن قرار الحرب على العراق

ضارباً عرض الحائط بالشرعية الدولية، وموقف الرأى العام العالمى بل وبعض القوى السياسية فى الداخل الأمريكى، ولا غرابة فى ذلك، فالذين بعثوا الرسالة المشار إليها، هم الذين يشكلون أركان الإدارة الأمريكية الحالية<sup>(١١)</sup>. وما يعنينا التعرض له فى هذا السياق هو السلوك الأمريكى فى العراق بعد احتلاله، لجهة تحقيق الديمقراطية بعد أن تبذرت أكلوبة أسلحة الدمار الشامل.

### ١ - أخطاء بالجملة

يبدو أن الولايات المتحدة كانت لديها خطة لهدم العراق دون أن تملك خطة لبنائه ديمقراطياً بعد إطاحة نظام صدام، ربما لأن هدف الديمقراطية لم يكن سوى زعم آخر زائف، تماماً مثل أكلوبة أسلحة الدمار الشامل؛ ومن ثم فقد وقعت فى سلسلة من الأخطاء الجوهرية التى دعمت الرؤى القائلة بأن الهدف من الغزو كان هو نطف العراق، وتحقيق أمن إسرائيل، وليس إحلال الديمقراطية كما أعلنت واشنطن.

فمنذ اللحظة الأولى لدخول القوات المحتلة قلب العاصمة بغداد فى التاسع من أبريل/نيسان ٢٠٠٣، لم تعبأ الولايات المتحدة سوى بتأمين حقول النفط، فى الوقت الذى لم تحرك فيه قواتها ساكناً لوقف عمليات السلب والنهب والفوضى التى سادت البلاد بعد سقوط نظام صدام، بما فيها سلب ونهب التراث العراقى الذى يجسد آثار حضارة يزيد عمرها على تسعة آلاف عام.

وقد أكدت هذه الواقعة وبشكل مبكر جداً على أن الحرب الأمريكية كانت تفوح منها رائحة النفط منذ البداية، إضافة إلى أهدافها الأخرى، التى تصب فى اتجاه تدشين حلم الإمبراطورية الأمريكية انطلاقاً من هذه المنطقة الرخوة المسماة بمنطقة الشرق الأوسط، والتى لا يمثل العراق الديمقراطى هدفاً مركزياً فيها إلا بقدر ما يخدم المصلحة الأمريكية.

ثم كانت خطوة إضفاء الشرعية على الاحتلال من خلال قرار مجلس

الأمن رقم ١٤٨٣ الذى صدر فى ٢٢ مايو/آيار ٢٠٠٣، والذى رفع العقوبات عن العراق، وفى المقابل اعترف بالقوات الأمريكية والبريطانية كقوات احتلال، ولم يحدد موعداً لتشكيل الحكومة العراقية المنتخبة التى قال (أى القرار) إن قوات الاحتلال سوف تهيئ الأجواء لتشكيلها.

فى السياق نفسه، قامت الولايات المتحدة بحل الجيش العراقى، وسرحت أفرادها، وقضت بحل أجهزة الأمن والإعلام على النحو الذى أدى إلى هدم الكثير من ركائز الدولة العراقية. وتزامن مع ذلك كله، إعلان الولايات المتحدة عن خطة طموحة لإعادة هيكلة المجتمع العراقى وفق تصورها، فطرح العديد من الأفكار حول تغيير النظام التعليمى والثقافة السائدة تسيبدا للنموذج الأمريكى بغض النظر عن مدى تلاؤمه مع خصوصية الشعب العراقى، وهى الخطوات التى أدت إلى اتساع رقعة التذمر من الاحتلال، وسرعت من وتيرة عمليات المقاومة.

## ٢ - مجلس الحكم الانتقالي

حاولت الولايات المتحدة أن تخفف من وقع الاحتلال، فقامت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي، لكن الصيغة التى شكل بها هذا المجلس، والصلاحيات التى منحت له أكدت على أن المجلس أيضاً كانت خطوة فى الاتجاه الخطأ، وذلك للأسباب التالية :

- أهمل المجلس تمثيل العديد من الأحزاب والفصائل الوطنية المعارضة للاحتلال؛ ولذلك لقي معارضة شديدة من هذه التنظيمات.
- أعطيت للمجلس صلاحيات محدودة لا تشمل المسائل الأمنية ونحوها من المسائل التى تشكل جوهر مفهوم سيادة الدولة، التى ظلت فى قبضة الاحتلال.
- تم تشكيل المجلس وفقاً لتركيبية تركز الطائفية والعرقية، حيث جاء تشكيله على أساس طائفى بين السنة والشيعة، وعلى أساس عرقي فى

تمثيل الأكراد والتركمان والعرب.

وفى الواقع، فقد بدأ تشكيل المجلس على هذا النحو بغرض تحقيق جملة من الأهداف الأمريكية الخالصة، يتمثل أهمها فيما يلي:

- الإيعاز بأن الولايات المتحدة أوفت بوعودها بإعطاء العراقيين فرصة إدارة شئون بلادهم والتحكم فى ثرواتها، وأنه ليست لديها مطامع خاصة فى العراق.
- سحب البساط من تحت أقدام المقاومة العراقية المتصاعدة ضد القوات الأمريكية، وتصويرها على أنها لا تعبر عن مشاعر أكثرية العراقيين بل تمثل خيار أقلية تضم عناصر النظام المخلوع.
- وضع العراقيين أمام امتحان صعب لاختبار قدرتهم على إدارة هذا المجلس بتزكيته المعقدة، وإدارة خلافاتهم فى إطاره بشكل سلس بحيث إذا ما فشلوا يكون ذلك مبرراً لبقاء الاحتلال.

### ٣ - محاولة تعديل المسار : ارتباك واضح

أدى سلوك الاحتلال الأمريكى المتخبط إلى تصاعد الرفض والمقاومة من الجانب العراقى، وقد أفرز هذا السخط والمقاومة سلسلة من المراجعات الأمريكية لما سبق إعلانه على أثر سقوط بغداد. ففى البداية تراجعت واشنطن عن تعيين الجنرال (جى جارنر) الليكودى التوجه، وأحلت الحاكم المدنى (بول بريمر) مكانه بسبب عدم ترحيب العراقيين به.

كما تراجعت واشنطن عن فكرة توسيع دور الأمم المتحدة فى العراق، والمطالبة بها كشريك فى تحمل أعباء إعادة أعمار العراق وحفظ الأمن، خصوصاً مع تزايد الانتقادات لها كقوة احتلال أجنبية. وبعد أن كانت ترفض بشكل قاطع مشاركة قوات دولية، أصبحت واشنطن تلح على إشراك دول حلف الناتو، وتستحث دولاً أخرى لإرسال قواتها إلى العراق لحفظ الأمن وبالتالي تخفيف العبء

عن القوات الأمريكية. فى السياق نفسه، وبعد أن كانت واشنطن قد أعلنت فى بداية الاحتلال عن تعيين مجلس استشارى انتقالى عراقى يتولى الحكم، وإجراء انتخابات، ووضع دستور جديد نكصت عن وعدها وأعلنت رسمياً فى أواخر مايو/ أيار ٢٠٠٣ عن تأجيل فكرة المجلس الانتقالى، والاكتماء بتعيين مساعدين للحاكم الأمريكى. ثم مع تصاعد عمليات المقاومة تراجعت إدارة الاحتلال مجدداً وعادت لفكرة تشكيل المجلس الانتقالى، والتمهيد لوضع دستور جديد، ونهت إلى قرب انتهاء الاحتلال لتهدئة العراقيين. وأخيراً أعلن بول بريمر أنه يجب تسريع عملية نقل السلطة للعراقيين، وتشكيل حكومة انتقالية تشرف على إجراء انتخابات ووضع دستور للبلاد.

مثل هذا السلوك الأمريكى المتخبط، يؤشر للموقع الفعلى للديمقراطية على الأجندة التى خاضت الولايات المتحدة حرب الإطاحة بنظام صدام، واحتلت العراق على أساسها، فلو كانت الولايات المتحدة تعنى ببناء الديمقراطية فى العراق لامتلكت خطة تحقيق هذا الهدف، ولتوجب على بوش فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة نهاية الحرب أن يعلن تلك الخطة.

وعلى أى الأحوال، فإن هذه المراجعات ربما تكون قد أفسحت للمطلب الديمقراطى مكاناً على قائمة الأهداف الأمريكية، بفعل تصاعد الرفض العراقى والعربى والدولى لاستمرار الاحتلال، وانكشاف كذب الإدارة الأمريكية فى موضوع أسلحة الدمار الشامل. لكن يظل هناك العديد من العراقيل التى تواجه تحقيق هذا الهدف، من بينها أو من أهمها ما يلى:

#### ١ - هدم الدولة العراقية

قامت الولايات المتحدة - كما سلف القول - بإلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية للدولة العراقية، وذلك حينما أقدمت على تخريب الكثير من المرافق الحيوية كالجسور ومحطات المياه ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وأهم من ذلك حل

بعض المؤسسات الرئيسية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية. مثل هذه الممارسات تسببت في شيوع حالة من الانفلات الأمني تزايدت حدتها مع تصاعد وتيرة أعمال المقاومة.

## ٢ - المعضلة الشيعية

أتاح انهيار نظام صدام حسين الفرصة لإعادة "بعث" المجتمع العراقي من جديد، هذا المجتمع الذي يشار إليه بوصفة شديد الثراء اجتماعياً على نحو ما سوف يفصل لاحقاً.

وفي الوقت نفسه، أتاح هذا الانهيار الفرصة أمام التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها، ولأن الشيعة يمثلون حوالي ٦٠ بالمائة من إجمالي سكان العراق، فقد كان من الطبيعي أن يكونوا هم الأكثر ظهوراً على الساحة السياسية في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل التطور السياسي العراقي، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة كونها تنتظر إليهم بحسبانهم طابوراً خامساً لإيران، وتتحسب من إجراء انتخابات حرة قد تفوز فيها الأغلبية الشيعية.

وعلى الرغم من كراهية التساؤل حول حقيقة كون شيعة العراق بالفعل يعدون طابوراً خامساً لإيران، لأن مثل هذا التساؤل ينبثق عن عقل تآمري، فإن مناقشته قد تكون جديرة بالاعتبار بالنظر إلى خطورة هذه القضية.

ولعل أول ما نلاحظه في هذا الإطار، ضعف تماسك الطائفة الشيعية نفسها حيث نجد أن ثمة تنوعات عديدة داخل هذه الطائفة ما بين شيعة الصحراء، وشيعة الريف، وشيعة المدينة، واختلاف كبير في طبيعة الأفكار السائدة بين إقليم وآخر بشكل لا يمكن الحديث معه عن إطار مرجعي واحد للجميع على المستوى الفكري وعلى الصعيد التنظيمي لا ينضوي شيعة العراق في تنظيم واحد، بل تتعدد تنظيماتهم على نحو يصعب نسبتها كافة لطرف خارجي.

ومن ناحية ثانية، فإن الفكر السائد بين شيعة العراق يختلف بوضوح عن

نظيره بين شيعة إيران، فالأول يتميز بأنه أقل تشدداً مقارنةً بمثيله الإيراني، وهو يقدم المذهب الشيعي في شكل جديد أكثر انفتاحاً على العالم. وينبع ذلك من أن المذهب الشيعي لدى علماء إيران يركز على مجموعة من فتاوى الإمام الخوميني وآرائه التي لم تتوقف عند حد كونها تفسيرات دينية بل تحولت إلى أيديولوجيا سياسية. ومثل هذا التباين يضع حداً إضافياً لفكرة الطابور الخامس خصوصاً على ضوء القلق العميق الذي يسود إيران من الازدهار المحتمل لمرجعية النجف، وما يمكن أن يتمخض عن ذلك من التشكيك في مصداقية ولاية الفقيه.

وقد يكون من المفيد أيضاً التذكير بأن المناطق الجنوبية من العراق التي تقطنها أغلبية شيعية، قد قاومت بشدة القوات الغازية الأمريكية والبريطانية، وخاضت معارك حقيقية ضد هذه القوات، هذا في الوقت الذي أعلنت فيه إيران الحياد تجاه الحرب الأمريكية ضد العراق. كما سبق أن قاتل الشيعة العراقيون إلى جانب إخوانهم السنة ضد إيران في حرب الخليج الأولى التي امتدت لثمانية أعوام ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

### ٣ - صعوبة التعامل مع التركيبة المجتمعية للشعب العراقي

يعد المجتمع العراقي واحداً من أكثر المجتمعات العربية تعددية على المستوى القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يشمل العراق جماعات من العرب والأكراد والفرس والتركمان والآشوريين والكلدانيين، وعلى المستوى الديني تضم تركيبة المجتمع العراقي مسلمين ومسيحيين، وعلى الصعيد المذهبي هناك السنة والشيعة، ولا توجد جماعة واحدة من هذه الجماعات لها الأغلبية العددية داخل المجتمع، بما يؤهلها لأن تكون في موقع الجماعة المسيطرة. وعلى سبيل المثال، فإن الشيعة الذي يشكلون حوالي ٦٠ بالمائة من مسلمي العراق لا يشكلون أغلبية قومية أو لغوية، والأكراد الذين يشكلون نحو ربع سكان العراق يتقاطعون مع العرب على الصعيدين الديني والمذهبي، ولكنهم

يختلفون معهم في عنصر الرابطة القومية، كما هو الحال أيضاً في حالة التركمان. ومما يعقد من هذه التعددية التي يتميز بها المجتمع العراقي أن هناك توافقاً ما بين التقسيم العرقي والمذهبي والتوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز السنة في وسط البلاد بينما يتمركز الأكراد والشيعية في الشمال والجنوب على التوالي. وقد أدى هذا الوضع إلى وجود صراع طويل بين الجماعات المختلفة. كما تشمل الخريطة السياسية العراقية، العديد من التيارات والقوى السياسية، ذات التوجهات المتضاربة، وتتوزع هذه الخريطة على أربع مجموعات، وهي التالية:

- أ- القوى الإسلامية التي تنقسم ما بين قوى شيعية يتصدرها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة وحركة الوفاق الوطني، وقوى سنية تأتي في مقدمتها هيئة العلماء المسلمين والحركات الإسلامية في شمال العراق.
- ب- القوى الكردية، وتتمثل بشكل أساسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة جلال طالباني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، وما يربط بين هذه القوى، هو تركيز جل اهتمامها على مطالب الجماعة الكردية أكثر من أي شيء آخر.
- ج- القوى اليسارية، وتتوزع هذه القوى على معسكرين : الأول، يشمل التيارات ذات التوجه القومي، والثاني، يضم التيارات الماركسية.
- د- القوى الليبرالية، وهي قوى وافدة بالأساس من معارضة الخارج، ويأتي في مقدمتها الفصيل الذي يتزعمه أحمد الجبلي داخل المؤتمر الوطني العراقي.

ولهذه القوى برامجها المختلفة والمتعارضة في بعض الأحيان، سواء فيما يتعلق بشكل الدولة أو طبيعة الإطار المرجعي للنظام السياسي، فالقوى السياسية المعبرة عن الجماعة الكردية تريد تطبيق الصيغة الفيدرالية في عراق ما بعد صدام

حسين بعد أن عاشت المناطق الكردية في ظل حكم ذاتي فعلى اعتباراً من عام ١٩٩١ نتيجة منطقتي حظر الطيران شمال العراق وجنوبه. أما التيارات اليسارية والإسلامية، فهي مع صيغة الدولة البسيطة. ومن ناحية ثانية، فإن التيارات الإسلامية سواء في الشمال أو الجنوب تؤيد إقامة دولة إسلامية، مع وجود نوع من التباين في مدى طرح هذه التيارات لمدى نفاذية الدين في الحياة السياسية، وهو الأمر المرفوض من قبل التيارات الأخرى. وفي السياق نفسه، تطرح القوى الملكية ضرورة تحول العراق من جمهورية إلى مملكة.

هذا الوضع المتعدد سياسياً وقومياً وعرقياً، يجعل من عملية بناء توافق وطني حول هدف الديمقراطية أمراً غاية في الصعوبة، خاصة بالنظر إلى فترة الاستبداد الطويلة التي عاش في ظلها المجتمع العراقي، والتي حالت دون نمو ثقافة التعددية وتقبل الآخر.

رابعاً : الشروط المطلوبة لتفعيل الدعم الأمريكي للديمقراطية في الوطن العربي أثارت المبادرات الأمريكية للإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، ومن قبلها الحرب الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب الكثير من الجدل في الأوساط الثقافية العربية.

فلقد أطلقت الإدارة اليمينية المتطرفة الحاكمة في واشنطن حملتها ضد ما تسميه بالإرهاب، واتبعت آليات مغرضة لإدارتها، وكانت النتيجة المعلومة سلفاً أن عالم ما قبل هذه الحرب كان أكثر أمناً مما أصبح عليه بعدها، وهو التطور المرشح للتفاقم بتأثير ازدواجية المعايير الأمريكية، وانفراد الولايات المتحدة لتحديد معنى الإرهاب ومصدره وسبل مقاومته.

وفي الواقع، فإن هذه الرؤية قد خلقت فجوة كبيرة بين ما تريد أن تحاربه الولايات المتحدة، وبين ما الذي يجب أن يحارب فعلاً، ولتقريب هذا القول للأذهان نشير هنا إلى الموقف الأمريكي من حركات المقاومة الفلسطينية، فالرؤية الأمريكية

تضع هذه الحركات فى خانة الإرهاب، وفى المقابل تعد إرهاب الدولة المنظم الذى تمارسه إسرائيل دفاعاً مشروعاً عن النفس.

بالطبع من حق الولايات المتحدة أن تقول ما تشاء، وأن تضىف قدسية على ما تريد فهذا ليس هو المشكلة، ولا الهدف هنا تقييم هذه الحرب من منظور أخلاقى، رغم أن واشنطن تحاول أن تسوقها فى ثوب أخلاقى، ومن منظور الصراع بين الخير والشر.

لكن المشكلة الحقيقية هى كيفية فهمنا نحن - كعرب ومسلمين - لهذه الحرب، وما انطوت عليه من دعوات أمريكية للتغيير وللإصلاح السياسى، فحالة الاستقطاب التى تسود الساحة الثقافية العربية خلفت جدلاً كبيراً حول المراهنة على دور الولايات المتحدة المنتظر فى دعم عمليات التحول الديمقراطى فى الدول العربية، وطرح الأمر فى هذا الإطار بشكل حاد على النحو التالى: بيدنا أم بيد عمرو. وعمرو هنا هو الولايات المتحدة التى يفترض أنها سوف تجلب الديمقراطية المفقودة للوطن العربى. وقد حالت حالة الاستقطاب المشار إليها دون مناقشة القضية بموضوعية تلحظ بنقطتين أساسيتين، أولاهما مصلحة "عمرو" فى إشاعة الديمقراطية فى الوطن العربى، وثانيتهما، خبرة "عمرو" نفسه ليس فقط السابقة (وهى خبرة سيئة يردد كثيرون أنها تبدلت مع أحداث ١١ سبتمبر/أيلول) بل الحالية أيضاً فى دعم التحول الديمقراطى.

والواقع، أن الاحتكام إلى هذين المعيارين ربما يحبط آمال المراهنين على الدور الأمريكى فى دعم عملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى، ومن ثم ضرورة النظر له ببعض الريبة والشك فالولايات المتحدة، تعلم أن حلول ديمقراطية حقيقية فى الوطن العربى، على الأقل فى المستقبل المنظور ليس من مصلحتها؛ لأن ثمة حالة من الحنق الشديد فى الشارع العربى على السياسات الأمريكية، وهذا الشارع نفسه هو الذى يفترض أنه سيختار حكماً يعبرون عنه فى حالة وجود ديمقراطية.

يضاف إلى ذلك أن سجل الولايات المتحدة في التدخل العسكري من أجل تأسيس الديمقراطية هو سجل فقير، فقد تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً منذ بدايات القرن العشرين في أكثر من ١١ حالة بهدف بناء الأمة "Building-Nation" وتأسيس الديمقراطية، هذا بالطبع بخلاف تدخلاتها العسكرية في عدد من الدول الأخرى لأسباب مختلفة، ومعظم الدول التي تدخلت الولايات المتحدة فيها عسكرياً لإحلال الديمقراطية تقع في أمريكا اللاتينية، ومنها على سبيل المثال : كوبا ونيكاراجوا والدومينيكان وجرينادا وبنما وهايتي. وهناك دول في آسيا وهي اليابان وكمبوديا وفيتنام الجنوبية وأفغانستان فضلاً عن ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تدخلت الولايات المتحدة في معظم الحالات بشكل فردي، وفي بعضها بمشاركة دول أخرى، واستمر الاحتلال الأمريكي لبعض هذه الدول لسنوات، بل إنها تدخلت أكثر من مرة في بعض الحالات مثل كوبا وهايتي، والنتيجة، أنه بعد ١٠ سنوات من انسحاب القوات الأمريكية من الدول المذكورة، باستثناء حالة أفغانستان التي مازالت بها قوات أمريكية بعد الإطاحة بحكم حركة طالبان في العام ٢٠٠١، لم يستمر الحكم الديمقراطي إلا في أربع حالات فقط هي : ألمانيا الغربية واليابان وجرينادا وبنما، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جرينادا جزيرة صغيرة يبلغ عدد سكانها حوالي مائة ألف نسمة فقط، كما أن بنما دولة صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن ثلاثة ملايين نسمة<sup>(١٢)</sup>.

أما الخبرة الحالية للعرب بدعم الولايات المتحدة للديمقراطية في الوطن العربي، فهي غير مبشرة بالمرّة، وثمة مثال هام في هذا السياق، يتمثل في الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، وبالتحديد موقفها من الرئيس ياسر عرفات الذي سبقت الإشارة إليه. فعلى الرغم من أن عرفات تم انتخابه عبر انتخابات نزيهة، فإن واشنطن تسعى للإطاحة بالرئيس الفلسطيني في سلوك يفقد أدنى القيم الديمقراطية، والهدف من ذلك - وليس هذا موضوعنا - تصفية رمز القضية، حتى يمكن تمرير التسوية التي تريدها، من خلال بديل لعرفات، والمؤكد أن هذا خطأ

آخر فى الرؤية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، حيث إن أحداً لن يكون بمقدوره التنازل عن الحق المشروع للشعب الفلسطينى ونضاله التاريخى من أجل دولته المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وتضيف ظروف المواجهة الأمريكية للإرهاب بدورها مزيداً من الشكوك العربية والإسلامية تجاه الولايات المتحدة ونواياها فى الوطن العربى. فبصرف النظر عما يعلنه مسئولون أمريكيون من مشاعر طيبة إزاء الإسلام والمسلمين، فإن الإرهاب أضفى مرتباً - فى التصريحات السياسية الأمريكية وكذلك فى الإعلام الأمريكى - بالإسلام والمسلمين، وأضحت مواجهته مرتبطة - بالتالى - بالدعوات لتغيير الخطاب الإسلامى، وهو أمر يستكر جمهور المسلمين أن يتم على يد الأمريكين، أو أن يجرى خدمة لمصالحهم.

وفى الواقع، فإن الحرب الأمريكية ضد ما تسميه الإرهاب قد انطلقت من غرور شديد بالقوة، وهذا الغرور بالقوة أو الفتنة بها، جعل الحرب تنصب على جانب واحد هو الجانب العسكرى، وتقوم على تجاهل أسباب بعض ما تسميه الولايات المتحدة إرهاباً بما فى ذلك المقاومة المشروعة لاحتلال العراق.

كما انطلقت هذه الحرب من عقدة التفوق، فما طرحته الولايات المتحدة من إصلاح سياسى كان مقصوداً به النموذج الأمريكى، فى تجاهل متعمد للخصوصية الحضارية لكل شعب.

وإذا ما أضيفت إلى عقدة غرور القوة والتفوق، نقيصة الانتقائية والتحيز، يكون المفهوم الأمريكى للحرب ضد الإرهاب والإصلاح السياسى قد بلغ قمة فشله. وهذا فى واقع الأمر ما يفقد السياسة الخارجية الأمريكية مصداقيتها بالمطلق، ويفسر الرفض العربى للسياسات الأمريكية.

وقد كان من المثير حقاً أن الحرب الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب، قد حملت فى طياتها أخطاراً جمة على أفكار وروح الإصلاح الديمقراطى، ومن هذه الأخطار :

- اتخذت بعض الدول العربية من شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة للتنكيل بالتيارات المعادية للنظم الحاكمة، والتراجع عن مشاريع الانفتاح السياسى، باعتبار أن ذلك قد يصب فى مصلحة تقوية وضع التيارات المعادية للولايات المتحدة على حد زعم هذه الدول.
- شوهت الحرب بعضاً من جوانب النموذج الديمقراطى الأمريكى، وذلك من خلال إقدام الإدارة الأمريكية على اتخاذ جملة من الإجراءات الخاصة بتقييد الحريات عقب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول<sup>(١٣)</sup>.
- تطالب واشنطن بعض الدول باتخاذ إجراءات لحصار تنظيمات بذاتها رغم عملها فى إطار من الشرعية كما هو الحال مع حزب الله، أو رغم أنها تقود حركة مقاومة لتحرير أراضيها المحتلة مثل حركات المقاومة الفلسطينية.

هذا الواقع المشوه لمحاربة ظاهرة الإرهاب أمريكيا، وما جاء فى ثناياه من دعاوى للديمقراطية، لابد أن يدفع إلى التأكيد فى نهاية المطاف على جملة من المتطلبات الأساسية اللازمة لإيجاد تفاعل إيجابى مع مبادرات الإصلاح السياسى التى تطرحها الولايات المتحدة للتغيير الديمقراطى فى الوطن العربى، ومن هذه المتطلبات، ما يلى:

- إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، حيث إن الولايات المتحدة تقدم كل الدعم لإسرائيل فى احتلالها وممارستها لإرهاب الدولة المنظم ضد الفلسطينيين، مما يجعلها فى نظر العرب متضافرة مع إسرائيل فى سياستها العدوانية، فكيف يمكن أن يتصور العرب أن واشنطن تريد إهداء الديمقراطية لهم والحال على هذا النحو!.
- سرعة إنهاء الاحتلال الأمريكى للعراق، حيث إنه لا مكان لتصديق

أن الولايات المتحدة تملك نية حقيقية لدفع عمليات الإصلاح السياسى فى الوطن العربى، وهى تحتل العراق وتنفى الإرادة المستقلة لشعبه. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار هذا الاحتلال يعد تأكيداً على وجهة نظر التيار الذى يرى أن الولايات المتحدة جاءت للعراق لتحتله لتحقيق حزمة من مصالحها لا صلة لها بالديمقراطية. فلا ديمقراطية فى ظل الاحتلال. وللتوضيح يمكن أن نتناول إشكالية مبسطة تتمثل فى الجدلية النظرية بين الاستقلال الوطنى من ناحية، والديمقراطية من ناحية أخرى، فالاستقلال الوطنى هو نقيض الاحتلال، ذلك أن الديمقراطية تعنى تغليب الإرادة الشعبية، والإرادة الشعبية لا يمكن التعبير عنها إلا فى ظل الاستقلال. باختصار، وبدون تعقيد نظري، فالديمقراطية تعنى بشكل مبسط جداً حكم الشعب بالشعب ولصالح هذا الشعب، وهذا أمر لا يتسق مع واقع الاحتلال بأى حال، حيث إن الاحتلال هدفه استنزاف ثروات المحتل، ومحاولة مسخه وسلخه عن هويته، لكي يصبح مجرد تابع لمن احتله هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية فالاحتلال، وإن يكن بشكل غير مباشر، فإن من يوليهم السلطة يكونون مجرد أتباع له لا يمثلون بحال الإرادة الوطنية.

- الاعتراف بخصوصية المجتمعات العربية، وضرورة اعتماد لغة الحوار الحضارى بين العرب كأمة لها تراثها الحضارى التليد والولايات المتحدة كقوة عظمى، بما يعنى تأسيس جديد للعلاقات بين الطرفين على قاعدة الاحترام، والتخلى عن سياسة العصا الغليظة فى التعامل الأمريكى مع الدول العربية<sup>(١٤)</sup>.

## الهوامش:

- (١) Albert Hourani & others, The Modern Middle East (Los Angeles of California Press, 1993), p.14
- (٢) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة د. إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٨، الطبعة الخامسة ص ٤٠٦ وما بعدها.
- (٣) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة مروان بحيري، مكتبة الزيتونة، بيروت: ١٩٧٩، ص ٦٦.
- (٤) ماجد كيالي، "التحول في الإستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة"، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: صيف ٢٠٠٣، العدد ١١٤، ص ٣٦-٣٨
- (٥) Martin Indyk, Back To Bazaar , Foreign Affairs, Vol 81, No 1, Jan,-Feb(2002).p77
- (٦) نص الوثيقة منشور في جريدة العربي الناطقة باسم الحزب العربي الديمقراطي الناصري بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٣.
- (٧) ماجد كيالي، مرجع سابق، ص ص ٤١-٤٤
- (٨) د. وحيد عبد المجيد، "رسالة إلى العقلاء في واشنطن"، جريد الأهرام ٢٣/٨/٢٠٠٣.
- (٩) د. أسامة الغزالي حرب، "نحن وأمريكا وبناء الديمقراطية"، جريدة الأهرام ١١/٨/٢٠٠٣.
- (١٠) خالد الحروب، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة"، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: ربيع ٢٠٠٣، العدد ١١٣، ص ١١.
- (١١) جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ٢٠٠٣، ص ٣٣ - ٣٦.
- (١٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة: ٢٠٠٣، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ١٣٠، السنة الثالثة عشرة، ص ٢٢ - ٢٤.

(١٣) حسين أمين، " موقع الديمقراطية فى الحرب الأمريكية على العراق"، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة : العدد ١١٣، ربيع ٢٠٠٣، ص ٦٣ - ٦٤ .  
(١٤) د.بكر مصباح تنيرة، "الاتجاهات الجديدة للسياسة الأمريكية فى الوطن العربى"، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة : يونيو ٢٠٠١، العدد ١٠٦، ص ٩٦ .

\* \* \*

## البعد الاقتصادي للمشروع الشرق أوسطى

أحمد السيد النجار\*

بالرغم من أهمية الأبعاد السياسية للمشروع الأمريكى الشرق أوسطى، إلا أن البعد الاقتصادى لهذا المشروع، وما ينطوى عليه من إدماج للاقتصاد الإسرائيلى مع اقتصادات البلدان العربية، يتسم بأهمية كبيرة للإدارة الأمريكية التى تقف وراء هذا المشروع، وأيضاً لإسرائيل التى ترى فيه مدخلها للأسواق العربية، وللهيمنة الاقتصادية الإقليمية بدعم من الشركات الدولية بحيث تتمكن من الاستغناء عن المساعدات الخارجية. وفى كل الأحوال فإن الاقتصاد يشكل الرافعة الرئيسة للمشروع الشرق أوسطى بمختلف جوانبه.

وقد أعادت الولايات المتحدة إحياء المشروع الشرق أوسطى مؤخراً بعد احتلالها للعراق الذى أغراها بالضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادى العربى الهش أصلاً، لصالح إدماج إسرائيل فى اقتصاد المنطقة من موقع مهيمن ومدعوم أمريكياً فى إطار المشروع الأمريكى - الإسرائيلى القديم الجديد لشرق أوسط ترتبط دولة بعلاقات اقتصادية تفضيلية، ويضم إسرائيل إلى جانب الدول العربية.

وقد تجسد التحول فى الموقف الأمريكى الخاص بإحياء مشروع "السوق الشرق أوسطية" فى صيغة جديدة، من خلال إعلان الرئيس الأمريكى عن نية واشنطن إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المنطقة بشرط إنهاء كل أشكال المقاطعة لإسرائيل، وتحرير اقتصاداتها بشكل كامل بما يعنى تقليص دور الدولة فيه إلى أقصى حد، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتطبيق الاتفاقيات التى عقدت فى

---

\* رئيس تحرير التقرير السنوي: "الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية" الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

إطار المنظمة، بما يعنى تحرير العلاقات الخارجية لهذه الدول بدون أى حساب لما تقتضيه المصلحة الوطنية لكل دولة منها.

وهذا الطرح الأمريكى الجديد بشروطه المذكورة أنفا هو إعادة إنتاج أكثر صلفاً لمشروع السوق الشرق أوسطية الذى طرحته الولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين فى محاولة منها لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصادات العربية فى تكتل اقتصادى ينطوى على تعامل تفضيلى بين الدول الداخلة فيه. وكان ذلك المشروع قد كرس من أجله القمم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي عقدت فى الدار البيضاء وعمان والقاهرة ثم انتهت بفشل ذريع فى الدوحة عام ١٩٩٧ بسبب الرفض الشعبى العربى لهذا المشروع، وبسبب إصرار الدول العربية الرئيسية على منع تحقق طموحات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية المدعومة من الغرب وشركائه الكبرى فى المنطقة العربية من خلال ذلك المشروع الأمريكى. لكن الولايات المتحدة رأت بعد احتلالها للعراق، أنها أصبحت فى موقف قوى يسمح لها بإعادة إحياء المشروع بل وفرضه على دول المنطقة من خلال إقامة نواة لهذا التكتل من كل من إسرائيل والعراق الخاضع لها ومعهما الأردن والكويت وقطر وربما تركيا، بما يوجد سوقاً شرق أوسطية تجتمع لها عناصر النجاح. لكن المقاومة الوطنية العراقية ضد الاحتلال الأمريكى منعت واشنطن من السيطرة الفعلية على العراق ومقدراته حتى الآن، ومنعتها بالتالى من توظيف العراق ضمن مخطتها الشرق أوسطى. كما أن ما يسمى بمجلس الحكم الانتقالى الذى شكلته سلطات الاحتلال الأمريكية فى العراق، لم يجرؤ على إقامة علاقات رسمية وعلنية مع إسرائيل، بسبب الموقف الشعبى العراقى المضاد للاغتصاب الصهيونى لفلسطين، والرافض لأى علاقات مع إسرائيل، وبالتالى، فإن هذا المجلس المعين أمريكياً لا يمكنه تمرير إشراك العراق فى التكتل الشرق أوسطى، إلا إذا مررت الدول العربية الرئيسية مثل مصر والسعودية وسوريا؛ لأن قيام مثل

هذه الدول بذلك سوف يشكل مبرراً لأي سلطة عراقية تابعة للأمريكيين، أن تقوم بالشيء نفسه.

ورغم كل العوائق القديمة والجديدة التي تقف في وجه تمرير المشروع الشرق أوسطي، إلا أن الولايات المتحدة تعمل بدأب وإصرار على تمرير المشروع وتحاول تحدى وتجاوز كل العقبات التي تواجهه.

وقد جاء انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن بالقرب من البحر الميت، في يونيو/حزيران ٢٠٠٣، تأكيداً أمريكياً على أن الإمبراطورية الأمريكية ترى أنها قد أصبحت قادرة - من خلال احتلالها للعراق - على أن تمرر مشروعها الشرق أوسطى الذى يمكن أن يبدأ بالعراق الخاضع لها، إضافة لكل من الأردن وقطر والكويت، حتى لو رفضت الدول العربية الرئيسية هذا المشروع. وقد عقد مؤتمر البحر الميت وسط دعاية إعلامية غربية وأمريكية بالذات لخلق وهج جاذب لهذا المشروع لإحداث حالة هرولة رسمية عربية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل.

وكم كان المشهد مريباً فى هذا المؤتمر الذى تم تمثيل العراق فيه من خلال بول بريمر، ممثل سلطة الاحتلال الاستعماري الأمريكي، وبدلاً من أن تقاطع الدول العربية مثل هذا المؤتمر للضغط على الولايات المتحدة لإنهاء احتلالها للعراق، فإنها شاركت فيه إما برغبتها الكاملة، وإما خضوعاً للضغوط الأمريكية، وتعاملت مع سلطة الاحتلال، وحاولت أن تبحث عن فرصة كى تلغ فى دم العراق من خلال المشاركة ولو من الباطن فى عمليات إعادة إعمارهم فى ظل سلطة الاحتلال الأمريكية، وكأن العراق ليس بلداً عربياً كبيراً وأكثر تقدماً من غالبية البلدان العربية ويمكن لشركاته بعد الاستقلال أن تقوم بكل ما يمكن أن تقوم به أى شركات عربية فيه فى إطار عمليات إعادة الأعمار.

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن الموقف الرسمي المصري قد أكد على أهمية تحديد شكل المشاركة المصرية فى عمليات إعادة إعمار العراق

والسلطة التي ستنتم في ظلها هذه المشاركة، في إشارة خجولة إلى ضرورة أن تكون تلك السلطة عراقية. لكن بالمقابل فإن الأردن وقعت مع إسرائيل المزيد من الاتفاقيات لإقامة مناطق حرة صناعية جديدة تتمتع بحرية دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية بدون أى رسوم جمركية. كما تم الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين على إنشاء قناة تصل بين خليج العقبة وبين البحر الميت بغرض توليد الكهرباء وتخفيف ملوحة مياه البحر إلى الحد الذي يسمح بوجود حياة للكائنات البحرية فيه، وأيضاً بغرض استخدام المياه القادمة من خليج العقبة في مد محطات تحلية المياه بمياه أقل ملوحة.. وهذه الاتفاقيات هي تجسيد للتصور الأمريكي - الإسرائيلي الذي يرى تطوير العلاقات الاقتصادية، وإقامة سوق شرق أوسطية قبل التوصل لتسوية سياسية مقبولة من أطرافها، على عكس التصور العربي الذي يقضى بضرورة إنجاز التسوية قبل الدخول في مشروعات تعاون اقتصادي.

ويعد الطرح الأمريكي الجديد للسوق الشرق أوسطية المرتبطة بالولايات المتحدة من خلال تحرير التجارة بينها وبين الدول العربية وإسرائيل لإيجاد منطقة تجارة حرة بين الجميع، نوعاً من الهجوم الأمريكي المضاد، لمواجهة الدعوة الشعبية العربية لمقاطعة السلع والشركات الأمريكية كعقاب لها على الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، والاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، والقمع الذي تمارسه قوات الاحتلال الأمريكي ضد الشعب العراقي في أراضيه المحتلة. فإذا حدث هذا التحرير للتجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، فإنه سيفرض وجود السلع الأمريكية بكثافة كبيرة وتمتعها بميزات تفضيلية في الأسواق العربية متمثلة في إزالة الرسوم الجمركية عليها بما يجعل سعرها رخيصاً، بما يؤدي للضغط على عملية المقاطعة العربية للسلع الأمريكية، وبآليات اقتصادية.

ورغم أهمية الأهداف السياسية الأمريكية من الدعوة لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة أو الصيغة الجديدة للسوق الشرق أوسطية، إلا أن

الأهداف الاقتصادية حاضرة بشكل أقوى حيث تعد هذه المنطقة واعدة للغاية فيما يتعلق بتوسع حجم تجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً، مع تزايد انفتاحها التجارى على العالم فى ظل انضمام عدد من دولها إلى منظمة التجارة العالمية، ودخول عدد من الدول فى برنامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبى فى إطار اتفاقيات المشاركة التى تربط بين الطرفين. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تترك دول الاتحاد الأوروبى تستحوذ على حصة متزايدة من أسواق المنطقة فى ظل اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد وبين عدد من دول المنطقة، فطرح برنامجها لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة؛ لتتمكن من مزاحمة دول الاتحاد الأوروبى فى أسواق المنطقة، بعد أن أدت العلاقات التفضيلية التى أقيمت بين الاتحاد الأوروبى وبين بعض دول المنطقة إلى تزايد حصة الاتحاد الأوروبى فى أسواق تلك الدول على حساب الحصة الأمريكية فيها. وعلى سبيل المثال تراجع حصة الواردات السلعية التركبية من الولايات المتحدة من ١١,٤% من إجمالى الواردات السلعية التركبية عام ١٩٩٣، إلى ١٠,٤% عام ١٩٩٥، إلى ٧,٩% منها عام ٢٠٠١. كما تراجعت نسبة الصادرات السلعية الأمريكية للمغرب من إجمالى الواردات السلعية المغربية، من ٧,٧٠% عام ١٩٩٣، إلى ٥,٩% عام ١٩٩٥، إلى ٣,٧% عام ٢٠٠١. كذلك تراجعت نسبة الواردات التونسية من الولايات المتحدة، من ٥,٧% من إجمالى الواردات السلعية التونسية عام ١٩٩٣، إلى ٤,٥% عام ١٩٩٥، إلى ٤% فى عام ٢٠٠١ وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات السلعية الأمريكية للدول العربية، والتى بلغت نحو ١٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ تشكل نحو ٢,٤% من إجمالى قيمة الصادرات السلعية الأمريكية فى العام المذكور، كما بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الدول العربية، نحو ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، بما شكل نحو ٢,٧% من إجمالى قيمة الواردات الأمريكية فى ذلك العام.

ورغم أن هذه التجارة لا تشكل في الوقت الراهن سوى نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية الأمريكية، إلا أنها قابلة للتزايد السريع في حالة تحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بصورة يمكن أن تحول المنطقة إلى شريك تجارى رئيسى للولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة يهتما أن تربطها علاقات اقتصادية تفضيلية بالشروط الأمريكية، مع دول المنطقة العربية التى تملك ثلثى احتياطيات النفط فى العالم، خاصة أن السيطرة على هذا النفط من خلال الاحتلال المباشر لدولة نفطية كبرى مثل العراق يبدو أمراً محفوفاً بالمخاطر بعد أن اكتشفت الإدارة الأمريكية "الذكية"، أنها هدمت النظام القديم، وأربكت التوازن الإثنى الحرج للعراق، دون أن تكون لديها القدرة على صياغة النظام الجديد على هواها، بل إنها وجدت نفسها أمام وضع أسوأ يتمثل فى مقاومة شعبية عراقية شرسة لقوات الاحتلال، وصعود للاتجاهات الإسلامية وثيقة الصلة بإيران فى منطقة الكثافة السكانية من جنوب بغداد وحتى الحدود العراقية على الخليج والتى تحوى الخزان النفطى الرئيسى للعراق.

أما الشرط الأمريكى لتحرير التجارة مع إنهاء كل أشكال المقاطعة مع إسرائيل، فهو بالفعل بيت القصيد فى الإعلان الأمريكى الخاص بتحرير التجارة مع دول المنطقة لتحقيق ما تخطط له واشنطن منذ زمن طويل بإدماج اقتصاد إسرائيل فى المنطقة العربية، مع ضمان موقع إقليمى متفوق لهذا الاقتصاد، وذلك من خلال ضخ الاستثمارات إليه من الشركات الأمريكية فى الصناعات عالية التقنية لتحويله إلى مركز إقليمى لهذه الصناعات المخصصة للتصدير لأسواق المنطقة العربية، ومع تحويله أيضاً إلى المركز المالى والسياحى والتجارى الإقليمى الذى يمتلك سيطرة إقليمية فى هذه المجالات من خلال العلاقة الخاصة التى تربطه بالشركات الأمريكية الكبرى، وبيع بعض الشركات المناظرة فى العديد من البلدان الغربية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل التى كانت تتلقى، طبقاً لبيانات تقرير الاستثمار العالمى الصادر عن اليونكتاد، نحو ٧١٦ مليون دولار من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة سنوياً، خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦، قد تلقت استثمارات كبيرة بعد ذلك، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها في أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على الترتيب، نحو ١٩٥٠، ١٨٣٩، ٣٠٦٨، ٤٩٨٨، ٣٥٢٠، ١٦٤٨ مليون دولار، وهى استثمارات ضخمة بالتأكيد بالنسبة لحجم الاقتصاد الإسرائيلي، وحتى عندما انخفضت فى عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بالتوازي مع التراجع الكبير فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم منذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، فإنها ظلت كبيرة للغاية بالنسبة لإسرائيل التى تعانى من الاضطراب الأمنى الدائم الذى يعد عاملاً طارداً للاستثمارات، ولا يمكن لأى دولة تعانى مما تعانىه إسرائيل من اضطراب أمنى أن تأمل فى استقبال أى استثمارات أجنبية مباشرة، مما يؤكد على حضور البعد السياسى فى تدفق تلك الاستثمارات التى جاءت غالبيتها الساحقة من الشركات الأمريكية العاملة فى مجال الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الصناعات عالية التقنية، وذلك فى إطار عملية تحول إسرائيل إلى مركز للصناعات عالية التقنية توطئة لجعلها المركز الإقليمى لهذه الصناعات فى إطار أى مشروع شرق أوسطى.

ومن ناحية أخرى فإن المشروع الأمريكى لتحرير التجارة مع الدول العربية الذى سيجري عليه إلغاء كل أشكال مقاطعة إسرائيل، يتسم بطابع إملائى يتعارض مع حرية الإرادة التى تقوم عليها مشروعات التكامل الاقتصادى فى مختلف مناطق العالم. وبالرغم من أن تحرير التجارة مع الولايات المتحدة يعد هدفاً للكثير من الدول بسبب الاتساع الكبير للسوق الأمريكية الكبيرة التى استوعبت واردات سلعية قيمتها ١١٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلا أن إعلان واشنطن من طرف واحد أنها ستحرر تجارتها مع دول الشرق الأوسط وفق شروط وضعتها هى، فى وقت تحتل فيه قواتها المسلحة أرض العراق الذى يعد إحدى الدول الرئيسية فى المنطقة العربية، يبدو إعلاناً ذا طابع إملائى يعكس روح الهيمنة التى

تسيطر على الإدارة الأمريكية، أو هو أقرب لتصرف الدول الاستعمارية القديمة في العهد الاستعماري البائد، مع البلدان الخاضعة لسيطرتها الاستعمارية. والحقيقة أن الدول لا يمكن أن تقيم علاقات تفضيلية عادلة ومتوازنة حقيقية في ظل منطق التحديد المنفرد والإملاء الذي تتبعه الولايات المتحدة في طرحها لتحرير التجارة بينها وبين دول المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقاً أن تقيم علاقات اقتصادية تفضيلية مع دول المنطقة بشكل جماعي فعليها أن تحترم إرادة دول المنطقة وشعوبها سواء فيما يتعلق بخطوات تحرير التجارة وشروطه، أو بمسألة دمج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصادات المنطقة من موقع متفوق مدعوم من الولايات المتحدة وشركاتها، حيث إن كل الشعوب العربية وغالبية دول المنطقة لن تقبل بمثل هذا الدمج في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان وفلسطين وعلى رأسها القدس الشريف، وفي ظل رفض إسرائيل لحق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني الذين طردتهم من وطنهم، وفي ظل عدم التزامها بدفع تعويضات عن الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة التي نهبتها منذ حرب ١٩٤٨ وحتى الآن، والممتلكات الفلسطينية التي نهبتها أثناء احتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧ من الجولان إلى سيناء، وفي ظل إصرارها على امتلاك كل أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية التي تشكل عامل تهديد وابتزاز لكل الدول العربية. فإذا كانت الولايات المتحدة تريد تحرير تجارتها مع دول المنطقة بدون إقحام إسرائيل، فإن الدول والشعوب العربية يمكن أن ترحب بهذا التحرير شريطة أن يسبقه إنهاء الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، وأن تتحدد شروطه من خلال مفاوضات متكافئة ونزيهة وعادلة. أما إذا كان الهدف من الإعلان الأمريكي الأخير هو تمرير الدمج الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، فإن ذلك أمراً كان مرفوضاً في السابق، ولن تقبله الشعوب العربية في الحاضر أو المستقبل مهما كانت الظروف والضغوط،

حتى لو خضعت الحكومات العربية للضغوط الأمريكية في ظل حالة الضعف والهوان التي تمر بها.

لكن من الضروري الإشارة إلى أنه رغم الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق الذي عزز من المساعي الأمريكية لفرض نموذجها الاقتصادي اليميني المتطرف، وفرض إدماج اقتصاد إسرائيل في اقتصادات المنطقة العربية من موقع متفوق ومهيمن بدعم من الشركات الغربية الكبرى في إطار الصيغة الجديدة للمشروع الشرق أوسطي، إلا أن "النجاح" الأمريكي سيكون قصير الأجل إلى حد بعيد، لأن العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، أطلق بالفعل، اتساقاً مع كل خبرات التاريخ، طوفانا من الاضطراب في العراق الذي لم يستقر حكمه للاستعمار الأمريكي، ولا للحكومة التي وضعتها واشنطن في بغداد، لأن في العراق أمة عظيمة وعريقة، تستند لميراث حضاري هائل، وتتسم بالاعتزاز بالذات، ورفض الخضوع للمستعمر، ولها امتدادها الاجتماعي في كل البلدان العربية. ومن قلب العراق المحتل يمكن أن تستنزف إمبراطورية الشر الأمريكية ويبدأ أفولها العملي في أحوال أهوار العراق؛ لأنها لو خسرت مقامرتها الكبرى في العراق فإنها ستخسر الكثير على كافة الأصعدة.

\* \* \*

## مقتطفات من وثيقة الإسكندرية عن قضايا

### الإصلاح في الوطن العربي

(مارس/آذار ٢٠٠٤)

عندما نتحدث عن نظم ديمقراطية - بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي - فإننا نقصد بها - دون أدنى لبس - الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحداً، فهي تعنى ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيدولوجية. كما تقتضي هذه الديمقراطية الحقيقية كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية. والاعتماد على الانتخابات الحرة، مركزياً ولا مركزياً، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعنى القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات، وضمان الحقوق الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها. ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.

## البعد الثقافي في المبادرة الأمريكية للشراكة

علاء شلبي\*

### مقدمة

يمثل المكون الثقافي في المبادرة الأمريكية للشراكة الشرق أوسطية حجر الزاوية في المشروع الأمريكي "للإصلاح" في العالم العربي، ومبتغاه، وسواء كانت التحليلات الأمريكية تعبر عن اقتناع جدي بأن ما تحمله كل من الثقافة العربية الإسلامية، وجمود النظم السياسية في المنطقة من مخاطر على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة تبرر تدخلها من أجل إحداث التغيير، أو كانت المسألة مجرد ذرائع لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان العربية لتتلاءم مع الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، وذلك على نحو ما عرضت له الدراسات السابقة، فإن النتيجة تظل واحدة، ومضمونها أن المنطقة مستهدفة في منظومتها القومية ومرتكزاتها الحضارية.

ولا يقلل من أهمية هذا الافتراض أن كثيراً من مفردات الإصلاح المطروحة في إطار المبادرة الأمريكية تتماشى مع دعاوى الإصلاح الذاتي المطروحة على الساحة العربية، وأن بعضها موضع إجماع مستمر، إذ يظل جوهر الاختلاف هو منطلق هذه المطالب وغايتها النهائية.

ويهدف هذا البحث إلى رصد جوانب المنظومة الثقافية العربية التي تستهدف المبادرة الأمريكية "إصلاحها"، والخطوات التي اعتمدها الإدارة الأمريكية لتحقيق خططها، ثم التعرف على ردود الفعل العربية على الخطط الأمريكية على المستويين الشعبي والرسمي، والنظر في مدى ملاءمتها للمبادرة الأمريكية، وأخيراً الإجابة على سؤال ما إذا كانت الخطط الأمريكية قابلة للتنفيذ والنجاح أم لا.

---

\* باحث بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان

حمل المشروع الأمريكي للإصلاح مطالب عدة للحكومات العربية، وهو إن كان شمل في توجهاته وأهدافه إجراء تغييرات سياسية وديمقراطية واقتصادية، إلا أنه ركز هدفه في إجراء إصلاحات وتعديلات رئيسية في المحاور الثلاثة الأساسية المتعلقة بتكوين الوعي الثقافي ومنظومة القيم، وهي الخطاب السياسي الإعلامي، والخطاب الديني، وتعديل مناهج التعليم الدراسية، بمنطق أنها جميعاً شاركت في تكوين البيئة والوعي المتهمين بتشكيل عقليّة ١٩ عربياً متهمين بالمسؤولية عن وقوع حادثة ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وهكذا بقي منطق التبرير الأمريكي سيفاً مسلطاً على رقاب البلدان العربية والدول الإسلامية التي وضعتها الإدارة الأمريكية موضع الاتهام وفي حالة دفاع مستمر عن النفس.

#### ما قبل المبادرة

كانت جوانب عدة في المنظومة الثقافية والقيمية العربية مستهدفة بالتعديل من قبل الإدارة الأمريكية قبل إطلاق مبادرتها للشراكة، بل وقبل حادثة ١١ سبتمبر/أيلول، ومن ذلك على سبيل المثال ترويج دوائر اليمين المحافظ المهيمنة على الإدارة لمقولة "صمويل هانتجتون"<sup>(١)</sup> بضرورة الصدام بين الحضارات انطلاقاً من الصدام بين الغرب والمسلمين بحكم طبيعة القيم الإسلامية، ومنها كذلك ما عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وإسرائيل على إقراره في اتفاقات التسوية السلمية العربية الإسرائيلية لمراقبة ما يسمى بـ"خطاب التحريض الإعلامي والثقافي"<sup>(٢)</sup>، وأيضاً الموقف الأمريكي المساند لخطاب الكراهية الثقافية الإسرائيلي في محافل عدة، ومن أبرزها قمة مكافحة العنصرية الثالث (دربان/جنوب أفريقيا في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)<sup>(٣)</sup>.

وأضافت حادثة ١١ سبتمبر/أيلول أبعاداً جديدة للصورة الانطباعية السلبية للعرب والمسلمين في الذهن الغربي، ومن بين أبعادها أن هؤلاء يمارسون الإرهاب بدافع من عقيدتهم الدينية وتخلفهم الحضاري ففي تلك الحادثة التي صارت

بحكم العرف الأمريكي فاصلة بين عهدين وتاريخين مختلفين، سارعت الإدارة الأمريكية ومن حولها دوائر اليمين المحافظ شديد التأييد لإسرائيل من مراكز بحوث (Think Tanks) ووسائل إعلام ونخب أكاديمية ورجال دين إلى إحداث التعبئة السياسية والفكرية المناسبة لتخليص الإدارة الأمريكية "الجمهورية" من آثار التقصير في حفظ أمن مواطنيها، وتحويل النقد باتجاه العرب والمسلمين بتوجيه الاتهامات وكييل السباب لهم ولمعتقداتهم الدينية ومقدساتهم<sup>(٤)</sup>، فيما وصفه البعض بـ"صناعة الكراهية".

ومارست دوائر البحوث العديد من الأنشطة البحثية في سبيل تغذية مسؤولي الإدارة الأمريكية بالدراسات اللازمة التي ترسم ملامح التحرك الأمريكي تجاه البلدان العربية، ولا سيما على صعيد الوعي الثقافي لتدعيم مقولة أن البيئة العربية بطبيعتها وتطوراتها ومعطياتها الراهنة بيئة مولدة للإرهاب ومناسبة لنموه واستشرائه.

وعضدت هذه الدراسات من حملات النقد وإبراز الحجج الداعية لضرورة التدخل الأمريكي لإحداث التغيير المطلوب في المنطقة، ففي مجال الإعلام اعتبرت هذه الدوائر أن الأداء الإعلامي العربي بوجه عام مناهض للولايات المتحدة ومثير لمشاعر الكراهية والغضب الشعبي، مستدلة بتحليلات دورية لأداء الإعلام العربي، مثل تلك التي يعدها مركز أبحاث "ميمري"، وهو أحد المراكز اليهودية الأمريكية المتخصصة في مراقبة الإعلام العربي المرئي والمسموع والمكتوب وكذا مراقبة مراكز البحوث والدراسات العربية للتدليل على أن البلدان العربية ولا سيما نخبها الثقافية معادية للسامية وداعمة للكراهية الثقافية والحضارية ضد إسرائيل بوجه خاص، وضد الغرب بوجه عام<sup>(٥)</sup>.

وفي مجال الخطاب الديني، عملت الدوائر نفسها على إبراز العلاقة بين العمليات الاستشهادية وبين وجوب الجهاد في العقيدة الإسلامية، وعززت من تطابقها مع حادثة تفجير برج مركز التجارة العالمي<sup>(٦)</sup>.

وخلصت من بعد إلى أن مواجهة التطرف المؤدى إلى الإرهاب لا يكمن في مطاردة الإرهابيين، ولكن في مطاردة من يقومون بتشكيل عقولهم ومواجهتهم، ومنهم مثلاً خطباء المساجد. واعتبرت أن مواجهة الإرهاب "الإسلامي" مختلفة عن مواجهة الإرهاب في مراحل سابقة، وأن القادرين على خوض هذه المواجهة ذات الطابع الفكرى والثقافى يجب أن يكونوا من المسلمين "المحدثين المعتدلين" الذين يجب التواصل معهم ودعمهم بكافة الإمكانيات المادية والمعنوية لضمان النصر فى هذه "الحرب"<sup>(٧)</sup>.

وفى مجال **التعليم**، استعانت دوائر البحث بالإحصائيات المتداولة عن تراجع مستويات التعليم ونظمه فى البلدان العربية للتأكيد على تخلف المنطقة عن مواكبة العصر وحاجتها الماسة إلى المساعدة فى هذا المجال، وخاصة فيما يخص تعزيز قيم التسامح والإخاء الإنساني.

وانعكست موجة التحريض هذه فى تصريحات المسؤولين الأمريكيين من قيادات سياسية وعسكرية وإعلامية ودينية من أمثال وزير العدل "جون أشكروفت"<sup>(٨)</sup> والجنرال "بوبكين" نائب وزير الدفاع والقس "جيرى فالويل"<sup>(٩)</sup>.. وغيرهم، ولم تتحرك أية جهة مسئولة بحكم القانون الأمريكى لمحاسبة أي من هؤلاء.

### **المبادرة**

كانت مبادرة باول فى ١٢ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ بمثابة التدشين الرسمي للخطة الأمريكية الجديدة فى المنطقة، وبلورة ما ورد من بنود غير معلنة فى قوائم المطالب الأمريكية إلى الحكومات العربية.

ألقى باول خطبته المعنونة "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط" ذات الطابع الوعظي التبشيري فى مقر إحدى دوائر اليمين

المحافظ الأمريكي (مؤسسة صندوق التراث) لعرض ما سماه بـ"الآمال والتطلعات التي نتقاسمها (أى يتقاسمها الأمريكيون) مع شعوب الشرق الأوسط"<sup>(١٠)</sup>.

وأشار إلى ما أنجزه النموذج الأمريكي بتذكيره بما حققته ". الديمقراطية والأسواق الحرة.. وانتشارها، وهو إن نوه بالمساهمة التاريخية للمنطقة "غير المقدره بثمان" فى مجالات العلوم والفنون، إلا أنه توقف أمام الوضع السائد الذي رأى فيه شعوب المنطقة تفتقر إلى الحرية السياسية والاقتصادية، كما تفتقد فاعلية المرأة والتعليم الحديث، مستنداً على تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، ومقتبساً منه ما يحلو له من فقرات تخدم خطابه، دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى ما تعانيه المنطقة نتيجة الاحتلال الأجنبي والتهديد العسكري المستمر<sup>(١١)</sup>، وإلى تأثيره فى مسيرة المنطقة التنموية، على نحو ما أكد عليه وأبرزه تقرير التنمية الإنسانية.

وأشار "باول" إلى ما حققته الثورة التكنولوجية من تقدم على مستوى الإعلام العربى كانتشار الفضائيات والصحف، إلا أنه تحفظ على أدائها بقوله إن "بعضها - أي وسائل الإعلام - لم يرق إلى مستوى المسئولية بعد".

واستند من جديد إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية، عندما عرج سريعاً على مشكلات التعليم من النواحي الإحصائية والاقتصادية، منتقلاً بسرعة إلى ضعف نظم التعليم لكونها نمطية ولا تساعد على إكساب المهارات للأطفال، فضلاً عن استثناء الأمية بين النساء.

وفى إحصائه لشركاء المبادرة المستهدفين، وضع باول المرابين "المدرسين" فى فقرة خاصة، مشيراً لأهمية دورهم فى "سد فجوة المعرفة" عبر ما أسماه بـ"مدارس أفضل ومزيد من فرص التعليم العالى..".

وقد تبعت المبادرة ملاحق كثيرة تركز على أهميتها، وعلى طبيعة الأوضاع المعقدة فى المنطقة، وعلى أن المبادرة هي وسيلة مناسبة للحل، وذلك من دون استفزاز دولة بعينها بتسميتها والحديث عن سلبيات محددة فيها.

وتتمثل هذه الملاحق في العديد من بيانات الحقائق والنشرات الصحفية التي تكشف عن تعدد جهود الإدارة الأمريكية المبذولة في المنطقة بالتعاون مع بعض حكوماتها. ومن أهمها بيان صادر في ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٣ عن مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "تفاصيل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية"<sup>(١٢)</sup>، وهو البيان الذي تناول الجهود المبذولة في مجال تشجيع النمو الاقتصادي والتعليم والمعرفة والحرية والعدالة" وأوضح أن الإدارة الأمريكية تنسق مع حكومتي المغرب واليمن لتوسيع نطاق برامج تعليم المرأة في البلدين لتشمل كل دول المنطقة فيما بعد.

كما أشار إلى لقاء وزير التعليم الأمريكي مع وزير التعليم المصري وثلاثة من المحافظين المصريين بغرض البحث في توسيع برنامج التعليم في محافظة الإسكندرية وتعميمه على محافظات مصرية أخرى وعلى دول المنطقة أيضاً، وذلك تحت عنوان "شراكات مع الدول لتمكين الآباء والمجتمعات المحلية ليكون لهم رأى أكبر في تعليم أولادهم".

ونوه البيان بأهمية الشراكة الأمريكية مع حكومات المنطقة لـ"توفير حوافز للأسر التي تضم فتيات في المدارس"، حتى "لا يكون تعليم الفتيات ضحية في الأسر ذات الموارد المحدودة.."، وأشاد ببرامج ناجحة في هذا الإطار في كل من مصر والمغرب. كما أشاد بالدور الذي تضطلع به وكالة "انتر نيوز" الصحفية لدعم وسائل الإعلام "المفتوحة" عبر تدريب الإعلاميين في كل من الجزائر والبحرين ومصر ولبنان والمغرب والسعودية وتونس.

ومن بيانات الحقائق المهمة أيضاً، البيان الصادر عن المكتب ذاته عقب صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني ٢٠٠٣ بعنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة"<sup>(١٣)</sup>، وبالمنهج ذاته اجتزأ البيان من التقرير ما يناسب تسويق الأفكار الأمريكية، فتناول حال التعليم وفي القلب منه نظم التعليم ومناهجه النمطية، وعرض انتشار ميول التطرف الديني، قبل أن ينتقل للتركيز على التحالف بين

الحكومات وبين بعض رجال الدين بما يعطل حرية الابتكار والإبداع والاعتقاد والرأي والتعبير في العالم العربي.

وطورت الخارجية الأمريكية مبادرة أخرى بعنوان "مبادرة القيم المشتركة" التي تسعى بحسبها إلى تعريف العالمين الإسلامي والعربي بالقيم الأمريكية وطريقة الحياة الأمريكية، وبصفة خاصة حياة المسلمين الأمريكيين<sup>(١٤)</sup>.

وأوضحت "شارلوت بيرز"، وكلية وزارة الخارجية الأمريكية للشئون العامة ولدبلوماسية العامة طبيعة المبادرة وأهدافها، وأوردت انطلاقها من ضرورة مواجهة خطاب المتطرفين الذين يثيرون الكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع تآكل صورتها الإيجابية عالمياً، وهو ما دلت عليه استطلاعات الرأي التي ذكرت أنها تكشف "تآكلاً في النوايا الطيبة" تجاه الولايات المتحدة في العالم.

وعرضت لاستخدامها (كمسئولة عن المبادرة) تقنيات الإعلان في بث تصورها حول إيصال الأفكار والقيم الأمريكية إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين، وأوردت مثلاً حول عرض مقابلة أجريت في المركز الإسلامي في مدينة بلنيمور الأمريكية على الهواء في تليفزيون باكستان عبر الأقمار الصناعية، على نحو أدى إلى رفع نسبة المشاهدة من بضعة مئات إلى عدة ملايين. ومن أهم ما ساقته من آليات تعاون وزارتي الخارجية والدفاع في تسويق هذه المبادرة ذات الطابع الإعلاني.

وتضمنت وثيقة أمريكية حواراً صحفياً مع "ريتشارد باوتشر" المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن المبادرة في ٣٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣<sup>(١٥)</sup>، تضمنت الإشارة إلى إعداد أشرطة فيديو تحمل عنوان "الإسلامية"، بدأت الإدارة الأمريكية تجربة نتائجها في أندونيسيا، وتهدف إلى تقديم صورة "صحيحة" عن الحياة الأمريكية وقيمها، وخاصة حياة المسلمين الأمريكيين، معتبرة أن هذه بداية

سيتم استخلاص نتائجها قبل تطويرها باتجاه بلدان إسلامية أخرى، كأسلوب يلزم كافة تحركات الإدارة الأمريكية على هذا الصعيد.

وأضاف "باوتشر" أن هذه الشرطة ستعرض على قناة فضائية أمريكية ناطقة بالعربية، فضلاً عن تأسيس موقع إلكتروني لإجراء حوارات مباشرة مع العرب المسلمين على الإنترنت. وفي معرض رده على الأسئلة عبر عن اعتقاده بأن الأمر قد يستغرق وقتاً لإزالة العداء لأمريكا في المنطقة، غير أنه من المستحسن البدء في هذه الآونة. كما أحصى "باوتشر" اهتمام إدارته باللقاءات الإعلامية مع وسائل الإعلام العربية والإسلامية، منوهاً في هذا الصدد بخمسائة مقابلة تم إجراؤها.

وفي خطابه الذي ألقاه في مارس/آذار ٢٠٠٣، أعطى الرئيس الأمريكي "جورج بوش" دفعة كبيرة لمبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط<sup>(١٦)</sup>، عندما أعلن نية إدارته عقد اتفاقات للتجارة الحرة مع دول المنطقة، فيما بدا أنه سيكون نوع من المكافأة للحكومات المتجاوبة مع المبادرة.

غير أن اهتمام الرئيس الأمريكي تحول باتجاه التركيز على قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي والثقافي في العديد من تصريحاته عقب لقائه مع مسئولين عرب، وكذا خلال خطبه الدورية، ونال الأمر اهتمامه الكبير في خطابه الذي ألقاه بمقر الصندوق القومي للديمقراطية في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٣<sup>(١٧)</sup>، وكرس خلاله منهج مخاطبة الشعوب، ولا سيما نداءه إلى الشعب "المصري العظيم" الذي طالبه فيه بقيادة المنطقة نحو الديمقراطية كما قادها من قبل نحو السلام، في إشارة ذات مغزى إلى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ولا تخلو من دلالة الربط بين قضيتي التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ومسألة نشر الديمقراطية وإجراء إصلاحات هيكلية في المنطقة.

ويبدو أن الرئيس الأمريكي قد اتخذ من مسألة تنفيذ مبادرته بنداً هاماً وأساسياً في برنامجه الانتخابي خلال العام ٢٠٠٤.

ثم أوردت المصادر الصحفية نص مبادرة متكاملة حملت عنوان "الشرق الأوسط الكبير" ينتظر أن يعرضها الرئيس الأمريكي على اجتماع قمة الدول الثماني الكبرى G8 فى اجتماعها المزمع فى يونيو/حزيران ٢٠٠٤ المقبل لنيل دعمها ومساندتهما لتنفيذ مشروعه، وتعد هذه المبادرة بمثابة بلورة أكثر تطوراً لخطة إدارته فى المنطقة، وقد تساعده على نيل قدر من الشراكة مع القوى الأوروبية التى تعمل فى الوقت ذاته على تطوير مبادراتها الأورو متوسطة.

ويعزز نص هذه المبادرة بشكل كبير من المخاوف العربية من النيل من هذه المنطقة وهويتها، من خلال التوسع باتجاه بلدان جنوبي آسيا وتركيا وإسرائيل، خاصة بعدما وصف نص المبادرة إسرائيل بأنها النموذج الديمقراطي الذي يعد ملهماً للمنطقة<sup>(١٨)</sup>.

وبوجه عام، فإن الإدارة الأمريكية شرعت فى تبني الآليات والتحرك للتنفيذ الفعلي لمشروعها "الإصلاحي" على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وفى هذا الجانب الأخير موضوع هذا البحث، فقد قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ الخطوات التالية :

### على صعيد الإعلام

أسست الإدارة الأمريكية محطة "سوا" الإذاعية الناطقة باللغة العربية للتكامل مع الدور الذي يلعبه البرنامج العربي بإذاعة "صوت أمريكا"، وكلاهما يتبع الإدارة الأمريكية. تستخدم إذاعة سوا على نطاق واسع فن الرسائل الاتصالية، حيث تقوم بتقديم أحدث البرامج الترفيهية الفنية الجاذبة لقطاعات الشباب، وتقدم موجزاً إخبارياً "تلغرافياً" فى أقل من دقيقة واحدة فى كل ساعة، ينقل إلى المستمعين عناوين سريعة لأحدث الأنباء وأهمها مصاغة بعناية كبيرة. أى تقدم وجبة سياسية خفيفة وسريعة يكون لها أبلغ الأثر فى تكوين ثقافة سمعية سطحية الطابع، يصعب التوقف أمامها بالتأمل والتحليل، ويمكن أن تخلق بالتراكم قناعات

لدى قطاعات المستمعين غير المعنيين بمتابعة الشأن السياسي، فضلاً عن التأثير في وجهة تطلعاتهم<sup>(١٩)</sup>.

وتطويراً لمنهج "سوا" الذي اعتبر ناجحاً خلال العدوان على العراق، سرعت الإدارة الأمريكية من وتيرة العمل لإنجاز قناة فضائية متنوعة ناطقة بالعربية تحمل اسم "الحرّة"، وبدأت بثها فعلاً في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٤، وهي تهدف بحسب المسؤولين الأمريكيين إلى إزالة سوء الفهم الشعبي العربي للسياسات الأمريكية في المنطقة، غير أن مسئولها العربي الأصل (موفق حرب) أكد أنها ستعمل على تطوير المنهج الذي تتبعه إذاعة "سوا"، كأسلوب لمواجهة التغطيات المنحازة ضد السياسات الأمريكية في الفضائيات العربية، وأورد في هذا السياق نموذج التغطية الإخبارية لفضائية الجزيرة كنموذج مطلوب من فضائية "الحرّة" مقاومته، مدلاً على انحياز الجزيرة بأنها عندما تقدم خبراً حول قصف إسرائيل الجوي للمدنيين الفلسطينيين، فإنها تتعمد الإشارة إلى أن القصف تم بـ"طائرات أمريكية الصنع"<sup>(٢٠)</sup>.

وكشف ممثل لإحدى المنظمات الأمريكية عن محاولة مؤسسته العمل في المنطقة العربية على تكرار تجربتها لدعم مؤسسات إعلامية حرة ومستقلة في بلدان شرق أوروبا عقب انهيار الكتلة الشرقية، ولكنه اصطدم، في محاولة تأسيس منابر إعلامية، بعزوف راس المال المحلي عن المشاركة نتيجة مخاوفه، فضلاً عن صعوبة الحصول على تراخيص رسمية<sup>(٢١)</sup>. ولكن ذلك لم يمنع مراقبين عرب من رصد نجاح هذه المحاولة في ثماني بلدان عربية وبمشاركة رؤوس أموال محلية قبل نهاية العام ٢٠٠٣<sup>(٢٢)</sup>.

وفي جانب الإعلام المكتوب، أصدرت الإدارة الأمريكية مجلة متنوعة بالعربية "هاي .. بدأ الحوار" تقدم المواد الجاذبة لاهتمام قطاعات الشباب العربي، وتعمل على تسويق نمط الحياة الأمريكي<sup>(٢٣)</sup>.

وشرعت وكالة "انتر نيوز"، التي عهدت إليها وثائق الخارجية الأمريكية بالعمل على تعزيز الحريات الصحفية في العالم العربي، شرعت في تدريب شرائح منتقاة من الصحفيين من بلدان عربية متنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كشفت أولى بعثات المتدربين من مصر عقب عودتها من البرنامج التدريبي أن محتوى البرامج التدريبية أقل من خبرة أعضائها المهنية بكثير، وأن الحوارات ذات الأهمية قد ارتكزت حول رؤية هؤلاء الأعضاء للقضايا الشائكة في الشرق الأوسط، والدفاع عن السياسات الأمريكية إزاءها، واعتبروا في التحليل الأخير أن البرنامج التدريبي هو نوع من الرشوة غير المباشرة ومحاولة لشراء ولائهم السياسي وإثارة إعجابهم بالنموذج الأمريكي<sup>(٢٤)</sup>، وذلك على عكس ما تنقله بيانات الخارجية الأمريكية الرسمية عن نجاح هذه البرامج فعلاً وإثارتها إعجاب المتدربين العرب والإسلاميين بنموذج الحياة الأمريكية<sup>(٢٥)</sup>.

### على صعيد التعليم

رغم الغموض الذي يكتنف التحركات الأمريكية في هذا الصدد، إلا أن ما تكشف في المصادر الصحفية من نماذج التطوير الأمريكية للمناهج التعليمية، وطبيعة المؤسسات الأمريكية المنوط بها تطوير المناهج الدراسية في بعض البلدان العربية، يستحق التوقف أمامه. فعلى سبيل المثال كلفت حكومة قطر إحدى مؤسسات اليمين الأمريكي المحافظ (مؤسسة راند الأمريكية المتخصصة أساساً في التقييم الاستراتيجي الدولي ووثيقة الصلة بوزارة الدفاع الأمريكية) بوضع خطة تحديث لنظم التعليم، ركزت فيها على زيادة الاعتماد على اللغة الإنجليزية لتصبح لغة تدريس أساسية للمناهج التعليمية، وذلك ضمن عمليات التطوير التكنولوجي لنظم التعليم<sup>(٢٦)</sup>.

وكشف فريق علمي مؤلف من أساتذة تاريخ الشرق الأوسط في جامعات أمريكية وكندية وفرنسية، زار بغداد خلال يونيو/حزيران ٢٠٠٣ وأصدر تقريراً

بعنوان "فتح الأبواب : الحياة الثقافية والأوضاع الأكاديمية فى بغداد ما بعد الحرب" عن التدمير الواسع الذى لحق بتلك الحياة أثناء الحرب وبعدها، وشمل تخريب الأبنية التى تضم التراث الثقافى والحضارى للعراق، وما تعرضت له الأبنية التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات من سرقة ونهب وتدمير خلال الفوضى التى عمت البلاد عقب سقوط بغداد تحت سمع قوات الاحتلال وبصرها، وهى الأعمال التى نالت بصفة خاصة من كتب التراث ومخطوطاته المتعلقة بهوية البلاد وتاريخها<sup>(٢٧)</sup>.

وعرض التقرير للعواقب السلبية لتعيين مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية يلقب بـ"الدكتور أدرمان" مستشاراً لوزارة التعليم العالى وممارسته لكافة صلاحيات الوزير الفعلى، منوهاً بضعف احترامه بين رفاقه الأكاديميين وانعدام خبرته بالشرق الأوسط وعدم معرفته باللغة العربية، والتزامه بخطة معدة منذ ما قبل الغزو فى واشنطن يعمل على تنفيذها وتستهدف الفصل بشكل كامل بين بنية الجامعات والمعاهد التعليمية ومؤسسات المجتمع بما يتجاوز عملية خصخصة الجامعات واستقلاليتها، ويفتح الباب أمام انضمام أجانب وغير أكاديميين بمجالس إدارتها، مع فرض الرقابة الشاملة على البنية المتطورة لمراكز البحث العلمى والتكنولوجى والنووى والكيميائى فى الجامعات.

ولعل مما يساهم فى فرض مزيد من الغموض حول برامج الاحتلال فى مجال التعليم العراقى ما أوردته المصادر الصحفية عن تعديل المناهج الدراسية بما يكرس من سمات الطائفية والعشائرية ويدفع إلى مزيد من الانقسام بين فئات الشعب العراقى.

### وفى مجال تطوير الخطاب الدينى

رغم غياب الحديث عن مثل هذا التطوير فى الوثائق الرسمية الأمريكية، إلا أن العديد من المصادر تحدثت عن وثيقة أمريكية أعدتها إحدى اللجان فى

وزارة الخارجية الأمريكية حملت عنوان "مشروع تطوير الخطاب الديني" بهدف تبني "لغة التواصل والحوار بين الإسلام وغيره من الديانات الأخرى"<sup>(٢٨)</sup>، وتضمن محتواها ربط المعونات الأمريكية إلى المنطقة بالتقدم المحرز على صعيد تلبية مطالب المشروع، الذي يركز على تقليل الاهتمام بالجانب الديني في الحياة الاجتماعية العامة، وإيرازه كمعيار ثانوي في أساليب الحياة الاجتماعية للمواطنين<sup>(٢٩)</sup>.

ويقوم "التطوير" على تدريب مكثف للعاملين في مجالات الدعوة الدينية باستهداف شرائح رجال الدين "الرافضين للإرهاب"، مع العناية بمفردات الخطاب الديني وموضوعاته بحكم دورها في تشكيل السلوك الفردي والاجتماعي، ومن ذلك تعزيز مسألة "جهاد النفس" على حساب المعنى العام للجهاد.

ومن الآليات المفترضة اتباعها في المشروع تشكيل لجنة دينية عليا من رجال الدين في الديانات السماوية الثلاث، تقوم بتعميم توجيهات ملزمة للدعاة، وتركز في الخطاب الإسلامي على العناية بخطب الجمعة ومنع "تسييسها"، مع تطوير دور المسجد ليتحول إلى مؤسسة اجتماعية.

وفي العراق "النموذج"، أكد "بول بريمر" رئيس سلطة "الائتلاف" في العراق على رفضه القاطع لوضع دستور عراقي جديد يقر مبدأ أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع<sup>(٣٠)</sup>.

### ردود الفعل العربية

اتسم رد الفعل الشعبي العام بالفتور والرفض للمبادرة الأمريكية، ولا سيما أنها جاءت في وقت تعصف بالمنطقة أجواء العدوان على العراق، ودارت تحليلات غالبية النخب الثقافية حول حقيقة الأهداف الأمريكية من المبادرة وجوهرها، وأنها تستهدف مزيداً من التجزئة والتشتت والتقسيم للبلدان العربية، استناداً إلى طبيعة جهود الإدارة الأمريكية في كل من العراق والسودان وفلسطين<sup>(٣١)</sup>.

كما رأت تحليلات أخرى أن المخطط الأمريكي للهيمنة يستهدف النيل من الدين الإسلامي ذاته، وينم عن كراهية وصراع له طابع ديني تاريخي ممتد، خاصة أن العديد من دوائر الثقافة الأمريكية ألقت بثقلها عقب نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية في سلة الهجوم على الإسلام والمسلمين<sup>(٣٢)</sup>.

وقد أعرب ٨٨% من الهيئة المشاركة في استطلاع للرأي أجرته شبكة تليفزيون بي بي سي البريطانية في مطلع شهر نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٣ عن رفضهم للمبادرة الأمريكية وخاصة خطاب الرئيس الأمريكي حول الديمقراطية في الشرق الأوسط<sup>(٣٣)</sup>. كما أعرب ٧٦% من المصوتين على استفتاء للجزيرة على الإنترنت في مطلع فبراير/شباط عن رفضهم للمبادرة الأمريكية<sup>(٣٤)</sup>.

وعلى صلة بذلك اتجهت الغالبية من المراقبين والنخبة المثقفة إلى تشريح المبادرة الأمريكية واتهامها بطبيعة تأمرية. مذكرة بأن جل مطالبها تبدأ من منطلق إجراء إصلاحات سياسية وقانونية ممكنة في الوقت الحالي، مثل إقرار حياة دستورية سليمة تكفل التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والسلام الاجتماعي والمساواة في حقوق المواطنة وإلغاء الطوارئ والقوانين الاستثنائية وغيرها من المطالب الدارجة لحركة الإصلاح العربية، بيد أنها رأت أن شأن الإصلاح على المستويات الثقافية والدينية يبقى شأنًا خاصًا بالمنطقة، حتى لو تلاقى مفردات الإصلاح الذاتي في هذا الجانب مع المفردات الأمريكية، فضلاً عن حاجة التغيير الثقافي للمجتمعات إلى فترات طويلة نسبياً<sup>(٣٥)</sup>.

ولم يحل هذا الموقف دون بروز فريق من المثقفين والكتاب العرب المؤيدين كلياً أو جزئياً للمبادرة الأمريكية، بدعوى تحجر النظم العربية، وعجز القوى السياسية والاجتماعية الإصلاحية في العالم العربي عن إحداث التغيير المنشود على الساحات العربية، واتهامها بالانقسام وعدم امتلاك مشروع واضح للإصلاح الذاتي<sup>(٣٦)</sup>.

واحتدم الجدل بين هذا الفريق، وبين بقية النخب المثقفة بخصوص العديد من القضايا الشائكة، وعلى رأسها قضية قابلية المجتمعات العربية لعمليات التحول أو الانتقال الديمقراطي، ففيما أيد الفريق المناصر للمبادرة الأمريكية وجهة النظر الأمريكية بأن المجتمعات العربية تحتاج للمساعدة الأمريكية في إنجاز عمليات التحول الديمقراطي كما حدث في كل من ألمانيا واليابان عقب الحرب العالمية الثانية ودول الكتلة الشرقية عقب الحرب الباردة<sup>(٣٧)</sup>، رأت بقية النخب انعدام مصداقية الإدارة الأمريكية، بل ذكرت بدورها في دعم النظم الاستبدادية، وأكدت أن تاريخ المجتمعات العربية يحفل بالتجارب الديمقراطية التي يرجع بعضها إلى سبعينيات القرن التاسع عشر كالتجربة المصرية مثلاً، ولم تر أن الثقافة العربية الإسلامية تكفل مبدأ "الشورى"<sup>(٣٨)</sup>.

وبشكل عام فقد أعاد الحوار الفكري على الساحة العربية إشعال الجدل حول العديد من القضايا، وعلى رأسها قضية الخصوصية والعالمية، وهوية الأمة، وتنقية التراث، وفتح باب الاجتهاد الفقهي، وهو ما تجسد في مناسبات مختلفة، منها أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر قطر حول "الديمقراطية والتجارة الحرة" التي انعقدت في العام ٢٠٠٣ وناقشت بين ما ناقشت قضايا تطوير التعليم وتحديث الممارسة الدينية وتحرير الإعلام من سيطرة الدولة<sup>(٣٩)</sup>.

أما على المستوى الرسمي، فقد بدا التفاعل متفاوتاً من بلد إلى آخر، وشرعت العديد من حكومات المنطقة في إطلاق التصريحات وتبني مبادرات إصلاحية دون الإشارة صراحة إلى المطالب الأمريكية، بل وأكدت أحياناً أن مبادراتها سابقة على المطالب الأمريكية، وأنها بعيدة عن أية ضغوط خارجية.

### مظاهر الاستجابة العربية

يمكن رصد مظاهر الاستجابة العربية على المستوى الرسمي بالأساس، على الرغم من الغموض الذي يكتنف جهود الإصلاح الرسمية بفعل تزامنها مع

قوائم المطالب الأمريكية إلى الحكومات، عقب ١١ سبتمبر/أيلول، ثم عقب مبادرة الشراكة، بحيث ظلت معظم الجهود في طي العناوين والخطوط العامة، ولا تتضح قبل ترجمتها إلى إجراءات فعالة.

على صعيد الخطاب الديني، والذي يلتصق بعمليات تعديل مناهج التعليم، خاصة مناهج الدين الإسلامي، مثلت السعودية النموذج الأبرز فيما تعرضت له من ضغوط، واستجابتها لهذه الضغوط رغم التعقيدات التي تترافق مع هذه الاستجابة. وكان من أبرز مؤشرات التجاوب العربية المبادرة التي أعلنها ولي العهد السعودي الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" التي ارتدت لباساً إقليمياً، وكان مقررًا أن يتقدم بعرضها على مؤتمر القمة العربية مرتين، وحالت ظروف المنطقة ومناقشات القمتين دون عرضها، أو هكذا بدا الأمر<sup>(٤٠)</sup>، هذا مع العلم بأن المبادرة لم تتضمن خطوطاً واضحة للإصلاح المطلوب، بل جاءت عبارة عن خطوط أكثر من عامة وفضفاضة.

وتقع السعودية على وجه الخصوص تحت وطأة ضغوط كبيرة، تنطلق من أهميتها الدينية والنفطية، وكونها البلد الرئيسي في شبه الجزيرة العربية، وينتمي إليها غالبية المتهمين بارتكاب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. فضلاً عن مزاعم تورط عدد من أفراد العائلة المالكة فيها بتمويل الإرهاب ورعايته، ولقد تصاعدت حدة هذه الضغوط بعدما أصدرت اللجنة المشكلة في الكونجرس تقريرها حول أحداث نيويورك وواشنطن، ومنع قرار رئاسي نشر ٢٨ صفحة من التقرير، أجمعت وسائل الإعلام على أنها تتهم أفراداً من العائلة المالكة صراحة بالضلوع في تمويل الأحداث<sup>(٤١)</sup>.

ومع تزايد الضغوط الأمريكية، شرعت المملكة رسمياً في اتخاذ بعض الخطوات على الصعيد السياسي مثل القبول بانتخابات جزئية للمجالس البلدية وتشكيل لجان نقابية عمالية محدودة. غير أن كافة هذه التحركات تأتي غاية في

البطء، وبشكل لا يزال بعيداً عن القضايا الجوهرية، وينطلق من نقطة متأخرة تحتاج لعقود حتى تثمر<sup>(٤٢)</sup>.

بينما تسارعت وتيرة النظر في كيفية تعديل المناهج التعليمية وتطوير الخطاب الديني نفسه عبر عقد العديد من الحوارات المغلقة برعاية العائلة المالكة، مثل منتدى الحوار الوطني<sup>(٤٣)</sup> الذي التأم تحت شعار "بعيداً عن الغلو وبحثاً عن الوسطية والذي لم تعلن نتائجه، ولقاء مجمع الفقه الإسلامي في مكة خلال شهري نوفمبر/تشرين ثان وديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣<sup>(٤٤)</sup> والذي تركز جدول أعماله حول البحث في قضايا الغلو والتطرف والجهاد.

وأكدت كافة التصريحات الرسمية أن الإصلاح يشمل مناهج الدراسة الدينية ضمن تحديث العملية التعليمية كلها، وأن إصلاح التعليم يهدف لترويج الاعتدال، كما نقلت المصادر الصحفية تصريحات لإصلاحيين سعوديين تحدثوا فيها عن ضغوط على الرياض لتلبية ما سمي بـ"تنقية الكتب الدراسية مما يخدم التطرف وكرهية الغرب في النفوس"، وأنه جرت بالفعل تنقية أولية لمناهج التعليم من كافة العبارات والمفردات التي قد تدفع إلى "التعصب"<sup>(٤٥)</sup>.

كما شهدت البلاد جدلاً واسعاً خلال العام ٢٠٠٣ حول فتاوى التكفير التي يصدرها بعض الشيوخ، حيث أدت تداعيات تفجيرات الرياض المتتالية والمواجهات المستمرة مع المتشددين إلى تراجع عدد من كبار الشيوخ المؤيدين لجماعات التشدد عن فتاواهم<sup>(٤٦)</sup>، فيما حرص شيوخ آخرون على تبني فتاواهم السابقة وانتقاد تراجع سواهم. وقد شملت المواجهة مع المتشددين العمل على وضع كافة المساجد والزوايا وكتاتيب تحفيظ القرآن الكريم قيد الرقابة رسمياً، وأخضعت ثلاثة آلاف من أئمة المساجد لبرنامج إعادة تنقيف بهدف تشجيعهم على "التسامح في الإسلام"<sup>(٤٧)</sup>.

وكانت **قطر** التي سبقت إلى مسألة الإصلاحات، قد شكلت لجنة لإعداد دستور للبلاد، وسارعت لإقراره خلال العام ٢٠٠٣، علماً بأن هذا الدستور كفل

العديد من الحقوق والحريات الأساسية، كما قامت بتشكيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ومثلما سبقت الإشارة فقد استعانت حكومة قطر بمؤسسة راند في تحديث مناهج التعليم الدراسية بما في ذلك المناهج الدينية.

وبرزت القضية أيضاً في الكويت، لا سيما فيما يخص قضية مناهج التعليم التي أثارت عقب قمة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في العاصمة الكويتية جـدلاً واسعاً خاصة داخل مجلس الأمة الكويتي<sup>(٤٨)</sup>، واحتج النواب الإسلاميون على أي تحرك قد يستهدف تلبية المطالب الأمريكية المعلنة على مستوى دول الخليج. وفيما أبدوا "التطوير الأكاديمي" للمناهج الدراسية، فإنهم تحفظوا على غياب الترويج للقيم والمبادئ الإسلامية في بند التربية والتعليم الوارد بالخطة السنوية للحكومة الكويتية، واعتبروه مؤشراً على الاتجاه لتلبية الضغوط الأمريكية على صعيد التعليم والخطاب الديني. وحذر النواب المسؤولين من المساس بمناهج التربية الدينية، وتساءلوا عما إذا كانت السلطات تعترم الترويج لدين جديد.

كما كانت السلطات الكويتية قد فرضت حصاراً على أنشطة غالبية جمعيات الدعوة الدينية بناء على ضغوط أمريكية كانت محل نقاش رسمي بين أعضاء في الكونجرس الأمريكي ونواب كويتيين<sup>(٤٩)</sup>.

وبوجه عام، كانت الضغوط الأمريكية محل تأثير كبير في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي التي اتخذت جميعها خطوات متفاوتة للتجاوب معها، من أهمها إفساح المجال أمام المشاركة السياسية للمرأة في قطر والبحرين وسلطنة عمان، والاهتمام بعقد مؤتمرات عديدة حول قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمجتمع المدني .. الخ.

كما خضعت الجمعيات الخيرية والدينية التي تمثل عصب المجتمع المدني في الخليج لضغوط كبيرة، لا سيما وأن أنشطة هذه الجمعيات يرتبط فيها العمل الخيري محلياً ودولياً بالدعوة الدينية التي باتت تصنف كـ "خطاب تحريض" على الإرهاب من جانب الإدارة الأمريكية، فضلاً عن المراقبة الصارمة لأنشطة هذه

الجمعيات، تعرض عدد منها للإغلاق الكلي أو الجزئي ووقف بعض أنشطته، فأغلقت مؤسسة سعودية كبيرة هي مؤسسة الحرمين عشرة من مكاتبها في الخارج، وأغلقت مؤسسات خيرية ودعوة وتربوية سعودية وإماراتية أخرى في موريتانيا والصومال<sup>(٥٠)</sup>، واستجابت حكومة الإمارات لضغوط أمريكية وصهيونية بإغلاق مركز زايد للتنسيق والمتابعة في أبو ظبي بزعم معاداته للسامية<sup>(٥١)</sup>.

وفي اليمن التي تأثرت بأحداث تفجير المدمرة الأمريكية "كول" في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠، بادرت السلطات في مطلع العام ٢٠٠١ إلى وضع المعاهد الدينية الأهلية تحت سيطرة الدولة بعد تزايد الاتهامات لها بإنتاج التطرف والإرهاب<sup>(٥٢)</sup>، وخلال العام ٢٠٠٣ قامت السلطات نفسها بإجراء حوار واسع ومنظم مع الشباب اليمني بهدف نزع بذور التطرف الديني، ونشر قيم التسامح بين عناصره و"تعليمهم صحيح الدين" وسعت لوضع المساجد تحت سيطرتها<sup>(٥٣)</sup>. وطورت على صعيد آخر حوارها بتشكيل لجنة رسمية برئاسة أحد القضاة للتداول مع المتهمين في قضايا التطرف والإرهاب، وأجرت عدة جولات منه، أسفرت عن الإفراج عن مئات من المتهمين<sup>(٥٤)</sup>.

وفي مصر، أعلنت مؤسسة الأزهر على لسان رئيس جامعتها الدكتور "أحمد الطيبي" عزمها على النظر في نوعية المناهج الدينية والتربوية فيها بغرض التحديث ومجارة روح العصر<sup>(٥٥)</sup>، وعقد شيخ الأزهر في وقت مبكر العديد من اللقاءات مع ممثلين للأديان السماوية الأخرى في الإسكندرية، أكد خلالها على التوافق حول ضرورة تطوير الخطاب الديني باتجاه تعزيز قيم التسامح والإخاء، كما شهد موقع مفتي البلاد عدة تغييرات خلال أقل من عامين، بعد أن شهدت مصر سلسلة من السجلات بين شيخ الأزهر والمفتي في عدة قضايا، من أبرزها الموقف من العمليات الاستشهادية الفلسطينية<sup>(٥٦)</sup>.

كما تركزت أعمال مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره السنوي خلال العام ٢٠٠٣ على النظر في قضية تجديد الخطاب الديني، وكذا تعديل مناهج

التربية الدينية، واتجه الخطاب بوجه عام إلى ضرورة الاهتمام بقييم الإخاء والتسامح الإنساني<sup>(٥٧)</sup> ونال موقع أئمة المساجد الاهتمام الأكبر فى المؤتمر، وقفزت المناقشات وخاصة تلك الصادرة عن الممثلين للمؤسسات الدينية الرسمية العربية فوق الاتفاق على المبادئ العامة داعية إلى ضرورة ضبط دور خطباء وأئمة المساجد.

وكانت قضية التعليم على رأس جدول أعمال المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الحاكم<sup>(٥٨)</sup>، وبدأت وزارة التربية والتعليم المصرية فى إعادة النظر فى برامج التعليم المدرسي، تحت عنوان تحديث نظم التعليم وتحسين نوعيته، وبدأت الجامعات المصرية سلسلة من الندوات والمؤتمرات بشأن تأمين نظم تعليم أكثر قابلية لتطورات العصر. ومن أهم المبادرات الرسمية فى هذا الشأن مشروع وزارة التربية والتعليم بعنوان "المعايير القومية للتعليم ومشاركة المجتمع فى تطويره"، والذي يتناول محوره الثاني "رؤى المثقفين تجاه ثقافة المجتمع" وآليات تطوير الثقافة<sup>(٥٩)</sup>.

وأدخلت وزارة التربية والتعليم مادة جديدة إلى المدارس باسم "مادة الأخلاق"، دافع عنها وزير التربية والتعليم بقواه إنها لا تستهدف تلبية الضغوط الأمريكية بتعديل المناهج الدراسية والدينية، وليست بديلاً لتدريس مادة الدين الإسلامي، بيد أن المصادر أوردت أن المادة الجديدة تتضمن التأكيد على القيم المشتركة فى الأديان السماوية الثلاث، فى وقت يتزامن مع استبعاد بعض المفردات كمصطلح "الجهاد" من التربية الإسلامية<sup>(٦٠)</sup>.

وفى الأردن، تداول مجلس النواب قضايا تحديث التعليم ومناهج التربية الدينية، وشهد جدلاً بين تيارات النواب من ناحية وبين الحكومة من ناحية أخرى. حيث قدمت الحكومة مشروعاً بعنوان "مصفوفة المناهج الدولية المشتركة" تشتمل على تقديم مفاهيم السلام والتسامح، وقدم خمسون نائباً مذكرة لرئاسة مجلس النواب اعتبروا فيها أن المناهج الدراسية والدينية فى الأردن مستهدفة شأنها شأن بقية

الدول العربية، معربين عن رفضهم أية ضغوط فى هذا الشأن، فيما قدم حزب جبهة العمل الإسلامى مذكرة احتجاج إلى رئيس الحكومة على سياسة حكومته فى الاستجابة لتعديل المناهج بإملاءات خارجية من الولايات المتحدة و"إسرائيل"، معتبراً ذلك اعتداء على سيادة الوطن والموروث الثقافى للأمة<sup>(٦١)</sup>.

وفى سوريا، دافع وزير التعليم عن التعديلات التى أدخلتها بلاده على المدارس والجامعات، من ناحية إلغاء الرداء العسكرى لطلبة المدارس، وإلغاء التدريب العسكرى الإجبارى فى الجامعات، واعتبر أن جهود حكومته للنظر فى مناهج التعليم المدرسية والجامعية ترتبط بعملية تحديث مجردة لا بضغوط خارجية لتعديل الرؤية السياسية<sup>(٦٢)</sup>.

وفى المغرب الذى حظى بتأييد وإشادات أمريكية وفرنسية واسعة، أعرب الملك عن تمسكه بوحدة المذهب المالكي فى البلاد، وعلى حين فسر البعض ذلك بالمصادرة على مدارس الاجتهاد الأخرى والرغبة فى تأمين شرعية الدولة، فسره البعض الآخر بالرغبة فى الحد من سيولة الفتوى المستشرية بين الجماعات المتطرفة والتي أدت إلى وقوع الأحداث الإرهابية<sup>(٦٣)</sup>.

وشرعت الحكومة فى زيادة الاهتمام بأوضاع النساء وتطوير خطة الملك لإدماج المرأة فى التنمية، وجرى تعديل بعض القوانين، وعلى رأسها قانونى الأحوال الشخصية والأسرة، استحدث قانون خاص بالتحرش الجنسى، وقد جاء تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة مثيراً للجدل، حيث تناول تقييداً كبيراً للرخص الشرعية الممنوحة للرجال، ومنح حقوقاً هامة للنساء، وقد لقي التعديل موافقة نواب حزب العدالة والتنمية (بتوجهه الإسلامى) فى البرلمان على غير المتوقع، ولكن وقع ذلك فى ظروف ما بعد أحداث الدار البيضاء الإرهابية وتوجيه أصابع الاتهام إلى التيار الدينى بالوقوف من ورائها<sup>(٦٤)</sup>. وفى تطور آخر، دعا الملك إلى تعديل قانون الأحزاب بما لا يسمح بقيام أحزاب على أسس دينية.

وعلى صعيد الأداء الإعلامي، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي، ضغوطاً أمريكية متوالية على الفضائيات، ولا سيما فضائية الجزيرة خلال العدوان على أفغانستان بهدف تغيير منهجها في تغطية الأحداث، وانضمت إليها كل من فضائيتي أبو ظبي والعربية خلال العدوان الأمريكي على العراق وفي أعقابه، وقد تعرضت مقار الجزيرة في أفغانستان والعراق للقصف العمدي، كما تعرض له أيضاً مكتب قناة أبو ظبي في العراق، فضلاً عن منع قناة العربية من العمل في العراق عقب الاحتلال، ومنع بعض مراسلي الجزيرة من مزاولة نشاطهم فيه، وذلك بتهم التحيز في التغطية الإعلامية<sup>(١٥)</sup>.

أكثر من ذلك تصاعدت الضغوط على الجزيرة بإقالة رئيسها "جاسم العلي" في أعقاب العدوان على العراق، وذلك بعد اتهامات وجهت لإدارة الشبكة بإقامة علاقات مع الاستخبارات العراقية، ولحق "تيسير علوني" أشهر مراسلي القناة في أسبانيا بتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة. هذا في الوقت الذي أطلقت فيه الإدارة الأمريكية محطاتها الفضائية "قناة الحرة" الناطقة بالعربية من قبرص، والتي أكد مسؤولوها عزمهم مقاومة منهج الجزيرة.

وفي بلدان المشرق العربي، شهدت كل من الأردن ومصر العديد من الخطوات، بعضها معلن،، لإجراء إصلاحات عدة، ولئن جاءت غالبية هذه الإصلاحات في إطار سياسي واقتصادي وإداري بالأساس، إلا أنه لم تغب عنها قضايا الإعلام.

ففي الأردن، اتخذت الحكومة إجراءات واسعة للانتهاء من مشروعها لإقامة منطقة إعلامية حرة بهدف اجتذاب القنوات الفضائية وشركات الاتصال التكنولوجي، وألغت وزارة الإعلام وشكلت مجلساً وطنياً للاضطلاع بشئونه<sup>(١٦)</sup>.

وفي مصر، تعرض الإعلام لضغوط مزدوجة، فمن ناحية جرى اتهام عدد من الكتاب والفنانين بالعداء السامية، بينهم رئيس تحرير أكبر صحيفة مصرية هي

الأهرام الذي جرت المطالبة بمحاكمته في فرنسا بسبب مقال رأي نشره أحد كتاب الجريدة<sup>(٦٧)</sup>.

ومن ناحية أخرى اضطر مقدمو البرامج المرئية إلى تعديل تناولهم للقضية الفلسطينية، بعد اتهام الرئيس الأمريكي وسائل الإعلام العربية بالتحريض على الإرهاب بوصفها لعمليات المقاومة الفلسطينية بـ"الاستشهادية" بدلاً من "الإرهابية"<sup>(٦٨)</sup>.

كما قام دبلوماسيون أمريكيون وبريطانيون بممارسة ضغوط مباشرة وعلنية على الصحافة المصرية لموقفها المناهض للعدوان على العراق والمشاريع الأمريكية في المنطقة<sup>(٦٩)</sup>.

وفي العراق، الذي تروج الإدارة الأمريكية لمقولة أنه النموذج المرتقب للتحول الديمقراطي في المنطقة، عملت سلطات الاحتلال بداية على استغلال موجات البث الرسمي المرئي والمسموع في العراق لصالح قواتها خلال عملياتها العسكرية وفي أعقاب سقوط بغداد، وإن فشلت جهودها في ترويج سياساتها في العراق عبرها، وأية ذلك التغييرات المستمرة في مواقع المسؤولين الأمريكيين عن إدارة الإعلام في العراق الذين كانوا قد بدأوا عملهم بما أسموه اجتثاث أعضاء حزب البعث من دوائر الإعلام كما من دوائر التعليم والدواوين العامة<sup>(٧٠)</sup>.

وقد استخدمت الإدارة الأمريكية موجة بث القناة الفضائية العراقية الرسمية السابقة في إطلاق بث فضائيتها "الحرّة"، وذلك تزامناً مع مواجهة الفضائيات العربية الأخرى العاملة في العراق كما سبقت الإشارة.

وفيما منحت سلطة الاحتلال الإذن بإصدار قرابة ٧٥ صحيفة ومطبوعة لمختلف الأحزاب السياسية الحالية في العراق، والتي يصدر معظمها في عدد قليل من الصفحات، فإنها حرصت على دعم عدد من الإصدارات المرتبطة بها مالياً وسياسياً كما دعمت بعض الإصدارات الخاصة بالقوى الموالية لاستمرارها<sup>(٧١)</sup>.

## الخلاصة

يلتقي كثير من مطالب الإدارة الأمريكية الواردة في مبادراتها لإصلاح المنطقة مع مطالب الحركة الإصلاحية العربية في العناوين والمفردات، ولكنه قطعاً لا يلتقي معها في جوهرها وأهدافها، فلا تمنح هذه المبادرة الإدارة الأمريكية بحكم سياساتها في المنطقة أي قدر من المصادقية، على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتكمن المفارقة الأولى المؤيدة لهذا التحليل، في أن إنجاز عملية تحول ديمقراطي جاد في المنطقة، ستؤدي إلى بروز حكومات تعكس جوهر المواقف الشعبية من كل من سياسات الإدارات الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي على نحو يهدد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل مباشر وفعال.

وتتضح المفارقة الثانية في رغبة الإدارة الأمريكية في تسريع وتيرة التغيير الثقافي الذي يحتاج بطبيعته لوقت طويل، فيما أبدت استعداداً لتفهم حاجة الحكومات العربية لوقت أطول في إنجاز التغييرات على الصعيد السياسي، الذي يمكن إنجازه خلال فترة زمنية محدودة.

وتبدو المفارقة الثالثة بالنظر إلى طبيعة أهداف المبادرة الأمريكية الهادفة لنشر القيم والثقافة الديمقراطية في المنطقة، فيما هي تستلهم بعضاً من آليات النظم الاستبدادية بما فيها القائمة في العالم العربي لقمع بعض أشكال المعارضة الداخلية لها، وتستلهم كافة آلياتها لتكريس احتلالها للعراق - النموذج.

أكثر من ذلك، فإن الإدارة الأمريكية تكذب على نفسها وعلى مواطنيها عندما تدعي أن مشروعها قد يكتب له النجاح، وخاصة على الجانب الثقافي، بعد كل استطلاعات الرأي التي أجرتها وفودها وقام بها مسئولوها بشأن الأسباب الحقيقية للعداء الشعبي لسياساتها في العالم العربي، وخاصة التقرير الممنوع للجنة التي ترأسها الدبلوماسي الأمريكي المخضرم "إدوارد دجرجيان" عن نتائج زيارتها

للمنطقة في صيف العام ٢٠٠٣، وهو التقرير الذي أوصى بإعادة النظر في مجمل السياسات الأمريكية تجاه المنطقة في ضوء مصالح الولايات المتحدة<sup>(\*)</sup>. كذلك لا يمكن للمشروع الأمريكي النجاح فيما الولايات المتحدة تباشر بنفسها احتلال دولة عربية كبرى، وتساند مشروع إسرائيل الاحتلالي العنصري العدوانى التوسعي.

ويمكن ملاحظة أن المبادرة الأمريكية، وبصفة خاصة على الصعيد الثقافي،، لم تختلف كثيراً في مفرداتها وآلياتها وأدواتها عن المشاريع المماثلة التي مرت بالمنطقة خلال الحقبة الاستعمارية، بل إنها تعكس طابع سياسات الإمبراطوريات الغابرة، فهي تعتمد أولاً على قوتها وإمكاناتها المادية والمالية في تنفيذ مشروعها، وثانياً على الضغط المباشر على الحكومات العربية ومساومتها لتلبية مطالبها، وتعمل على استقطاب جزء من النخبة والمتقنين العرب في إدارة معركتها في الداخل.

كما يمكن ملاحظة أن الخطاب الأمريكي لتطوير الخطاب الديني في الشرق الأوسط قد ركز على الأنماط السلبية في الخطاب الإسلامي، بينما تجاهل الأنماط السلبية في الخطاب الثقافي والديني التراثي الإسرائيلي الذي يشكو منه متقفو إسرائيل وعدد من قومياتها المتباينة قبل الأقلية العربية والفلسطينيين تحت الاحتلال، وهو الخطاب الذي يبرر أعمال القتل والتخريب والتعذيب اليومية.

ويؤدي الغموض الذي يلف حقيقة تحركات الإدارة الأمريكية على صعيدي التعليم والخطاب الديني إلى الشك في جوهر المطالب الأمريكية في هذين الجانبين، وإلى تضمينها أموراً غير مقبولة على المستوى الشعبي.

ويضاعف من هذه الشكوك تزامن التحركات العربية مع الضغوط الأمريكية على المناهج التربوية والدينية والاجتماعية. ومع التسليم بأن هذه المناهج

<sup>(\*)</sup> عمار ساعاتي (الملحق الإعلامي السوري في واشنطن)، برنامج الحدث، موقع شبكة LBC اللبنانية

تحتاج إلى عملية تنقية، إلا أن التحركات قد غابت عن مناهج العلوم والفيزياء والرياضيات والتقنيات، التي هي حاجة ماسة لتطويرها.

وعلى صعيد الإعلام، تشعر الإدارة الأمريكية بإحباط كبير لفشلها في استغلال احتكارها لـ ٧٠% من صناعة المعلومات دولياً في فرض قيمها وأفكارها وثقافة النموذج الواحد، وخاصة على الصعيد العربي.

ويبدو الشعار الأمريكي بضرورة "الحياد الإعلامي" لوسائل الإعلام العربية أمراً غير قابل للتطبيق حتى على مستوى وسائل الإعلام الأمريكية نفسها. إلا إذا كان المطلوب من وسائل الإعلام العربية مناصرة الجناة على حساب الضحايا من المواطنين.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة قد جانبها التوفيق تماماً عندما لجأت للتقنية الإعلامية في محاولة يائسة لتغيير صورتها السيئة وإزالة مشاعر العداة تجاهها لدى العرب والمسلمين، وكذلك في تنظيمها لدورات تدريب سخية لشرائح عربية وإسلامية مستهدفة داخل الولايات المتحدة بهدف الترويج للقيم والأفكار الأمريكية، فيما كشف متلقوها (أى المدربون) عند عودتهم لبلادهم عن طبيعة الزيف الذي يكتنف هذه البرامج. وهي بالتالي أخفقت في تقييم مردود استثماراتها المالية، وكان الأولى بها مراجعة سياساتها تجاه المنطقة التي تولد مشاعر العداة لها.

وحتى عندما سعت الولايات المتحدة لتطوير مبادراتها مراراً، فقد عززت أكبر المخاوف من سياساتها بمحاولتها إحياء مشروع الشرق الأوسط الكبير وإدماج إسرائيل وثقافات قومية إسلامية مختلفة فيه، واستهانت بالرأي العام العربي والإسلامي عندما طرحت إسرائيل كنموذج ديمقراطي يرجى تعميمه، هذا في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل أبشع أنواع القهر، وتمنع عن الشعب الفلسطيني ممارسة أبسط حقوقه.

وبناء على ذلك، فمن غير المتوقع أن تتمكن الإدارة الأمريكية من تحقيق أهدافها، وبصفة خاصة على الصعيد الثقافي، ولو نجحت في إحراز قدر من التقدم النسبي الناتج عن تجاوب الحكومات العربية تحت الضغوط الواقعة عليها، فإن هذا القدر من التقدم سيلقى مصير المشاريع الأجنبية السابقة نفسها في المنطقة. أن عبء الإصلاح الجاد الذي تحتاجه البلدان العربية يقع على عاتق القوى الإصلاحية فيها، والتي عليها أن تمسك بزمام المبادرة وتسرع من وتيرة حركتها، وهي مهمة لا بد ستلقى مصاعب مزدوجة، تشمل الصراع مع مشروع الهيمنة الأمريكي الجديد، والصراع مع قوى الداخل التي تحول دون إنجاز الإصلاح المنشود، لكنها مهمة لا غنى عنها ولا يملك أحد ترف التملص منها.

\* \* \*

#### المصادر :

- (١) عبد الحسين شعبان، إشكاليات الحقوق الثقافية، ورقة مقدمة لندوة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ١٧، ١٦ يوليو/تموز ٢٠٠٣.
- (٢) نص اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي (أوسلو ١٩٩٣)، مجلة الدراسات الفلسطينية (الملحق الوثائقي)، عدد ١٦، بيروت ١٩٩٣.
- (٣) محسن عوض، قراءة أولية في وثائق ونتائج المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية، حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي في العام ٢٠٠١، التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٢.
- (٤) بوب وودوارد، بوش يخوض الحرب (الحلقة الثالثة)، جريدة البيان الإماراتية (عروض الكتب)، دبي ٢٠٠٢.
- (٥) رد مركز زايد للتنسيق والمتابعة على تقرير ميمري، أبو ظبي، مارس ٢٠٠٣ [www.zccf.org.ae](http://www.zccf.org.ae)
- (٦) إبراهيم فتحى، ١١ سبتمبر وخطاب الاستشراق، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٣.

- (٧) فريد زكريا، نريد أن نقضى على ملكات النحل.. وليس النحل العامل، مجلة نيوزويك، الطبعة العربية، دار الوطن، الكويت، ٢٠٠٣/١٢/٢، ص ٢.
- (٨) اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز (ADC)، بيان صحفى، واشنطن، ٢٠٠١/١٢/١٦.
- (٩) القس الأمريكى يعتذر عن تطاوله على الرسول (ص)، جريدة البيان الإماراتية، دبي ٢٠٠٢/١٠/١٤.
- (١٠) نص وثيقة باول، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى، ٢٠٠٢/١٢/١٥، [www.usinfo.state.gov](http://www.usinfo.state.gov)
- (١١) نادر فرجاني وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، القاهرة ٢٠٠٢.
- (١٢) نص البيان، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى، ٢٠٠٣/٥/١٩.
- (١٣) المصدر السابق، ٢٠٠٣/١٠/٢١
- (١٤) المصدر السابق، ٢٠٠٢/١٢/١٩.
- (١٥) المصدر السابق، ٢٠٠٣/١٠/٣٠.
- (١٦) المصدر السابق، ٢٠٠٣/٣/٣١.
- (١٧) المصدر السابق، ٢٠٠٣/١١/١٠.
- (١٨) نص المشروع، جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠٤/٢/١٣، ص ١٠.
- (١٩) محمد سعيد الصحاف، حوار خاص مع قناة أبو ظبى، أبو ظبى ٢٠٠٣/٩/١٥ [www.abudhabi.tv](http://www.abudhabi.tv)
- (٢٠) موفق حرب، قناة الحرة تبدأ الشهر المقبل حملة لكسب القلوب والعقول العربية، جريدة الحياة (نقلاً عن جريدة نيويورك تايمز)، لندن ٢٠٠٣/١٢/١٨، ص ١.
- (٢١) مارك بالمار، رؤية لنمط إعلام مرئى جديد فى الشرق الأوسط، ممدوح سالم (محرر)، مؤتمر قطر الثالث للديمقراطية والتجارة الحرة، والاستقرار، دار المستقبل العربى، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٤٩.

- (٢٢) فهمى هويدى، تحرير الاختراق.. بدون زعل، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣/١١/٤، ص ١١.
- (٢٣) موقع مجلة هاين، [www.himag.com](http://www.himag.com).
- (٢٤) نشوى الديب، د. أحمد الطيبي: نراجع مناهج التعليم فى الأزهر، جريدة العربى، القاهرة ٢٠٠٣/١٠/١٩، ص ١١.
- (٢٥) مدراء مدارس إسلامية أندونيسية يتعرفون على المجتمع الأمريكى بأنفسهم (بيان صحفى)، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى، ٢٠٠٣/٩/٢٧.
- (٢٦) السيد زهرة، زلزال فى قطر، جريدة أخبار الخليج، المنامة ٢٠٠٣/٢/١٦.
- (٢٧) د. حامد عمار، توجهات السياسة التعليمية والثقافية للاحتلال فى العراق (الحلقة الثالثة)، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣/٩/٢٦.
- (٢٨) محسن عوض، تطورات حقوق الإنسان والديمقراطية فى الوطن العربى، ورقة مقدمة للمؤتمر القومى العربى، صنعاء ٢٠٠٣.
- (٢٩) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى عن العام ٢٠٠٢، التقرير السنوى للمنظمة، القاهرة ٢٠٠٣.
- (٣٠) راغدة درغام وآخرون، استياء شيعى من بريمر وتمسك بـ"التوازنات"، جريدة الحياة، لندن ٢٠٠٤/٢/١٨، ص ١.
- (٣١) صلاح الدين حافظ، التغيير تحت المطرقة الحديدية، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٤/٢/٤.
- (٣٢) فهمى هويدى، تحرير الاختراق.. بدون زعل، مصدر سبق ذكره.
- (٣٣) موقع شبكة الإذاعة البريطانية بى بى سى [www.bbc arabic.com](http://www.bbc arabic.com).
- (٣٤) موقع قناة الجزيرة [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).
- (٣٥) د. حامد عمار، تدهور المؤسسات التعليمية والثقافية فى العراق بين جبروت الطاغية ونيران الاحتلال (الحلقة الأولى)، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣/٩/١٢.
- (٣٦) د. سعد الدين إبراهيم، أزمة المفكرين العرب فى مطلع القرن الـ ٢١، جريدة الحياة، لندن ٢٠٠٣/١٢/٢٥، ص ٨.
- (٣٧) صلاح الدين حافظ، اختطاف الديمقراطية، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣/١٢/١٠.

- (٣٨) فهمى هويدى، نقطة نظام، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣/٩/٣٠.
- (٣٩) ممدوح سالم (محرر)، مؤتمر قطر الثالث للديمقراطية والتجارة الحرة، مصدر سبق ذكره.
- (٤٠) جريدة الأهرام، المبادرة السعودية تدعوا إلى الإصلاح الذاتى..، ٢٠٠٣/٣/٢.
- (٤١) محمد السعدنى وآخرون، خيبة أمل سعودية لرفض أمريكا كشف الأجزاء السرية فى تقرير ١١ سبتمبر/أيلول، جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/٧/٣١.
- (٤٢) محسن عوض، تطورات حقوق الإنسان والديمقراطية فى الوطن العربى، مصدر سبق ذكره.
- (٤٣) عادل خضير، الحوار الوطنى السعودى يفتح أبوابه لتعددية الآراء تحت شعار "بعيداً عن الغلو وبحثاً عن الوسطية"، جريدة الحياة، لندن ٢٠٠٣/١١/٦.
- أنظر أيضاً: ميسر الشمري، الأمير عبد الله يتسلم توصيات الحوار، جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠٤/١/٤.
- (٤٤) مجمع الفقه الإسلامى يبحث فى الغلو والتطرف والجهاد، جريدة الحياة، لندن ٢٠٠٣/١٢/٢.
- (٤٥) السعودية؛ إصلاح التعليم يهدف لترويج الاعتدال، الجزيرة نت ٢٠٠٣/١٢/٥.
- أنظر أيضاً، نبيف الصفوقى، سعود الفيصل: الإصلاح يشمل العملية التعليمية كلها والمرأة المحور الأساسى للقاء المقبل للحوار الوطنى، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/١/٧.
- (٤٦) تركى الفيصل: اعتقلنا ٦٠٠ شخص بعد تقجيرات الرياض، الجزيرة نت، ٢٠٠٣/١٠/٢٣.
- (٤٧) السعودية تحاكم متظاهرين وتراجع مناهج التعليم، الجزيرة نت، ٢٠٠٣/١٠/٢٣.
- (٤٨) حمد الجاسر، القمة الخليجية تركز على الإرهاب وتعديل المناهج الدراسية، جريدة الحياة، لندن ٢٠٠٣/١٢/٢١.
- (٤٩) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى عن العام ٢٠٠٢، مصدر سبق ذكره.

- (٥٠) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، النشرة الإخبارية للمنظمة، الأعداد من ١٧٩ إلى ١٨٨، القاهرة ٢٠٠٣.
- (٥١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بيان صحفى صادر عن لقاء المثقفين المصريين، حول التضامن مع مركز زايد للتنسيق والمتابعة، القاهرة ٢٥/١٠/٢٠٠٣.
- (٥٢) علاء شلبي، الحركة السياسية الإسلامية فى الوطن العربى، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبى ٢٠٠١.
- (٥٣) وزير الأوقاف اليمنى: تخليص المساجد من سيطرة الجماعات، جريدة الشرق الأوسط، ٣٠/٩/٢٠٠٣.
- (٥٤) على عبد الله صالح يدعو إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام لدى بعض الشباب، جريدة الحياة، لندن ١١/١٢/٢٠٠٣، ص ٣.
- (٥٥) نشوى الديب، علماء الأزهر يرفضون موقف الأمام الأكبر من العمليات الاستشهادية، جريد العربى، القاهرة ١٤/٧/٢٠٠٣.
- (٥٦) محمد صلاح، الأزهر يهاجم مؤسسات فى الدولة المصرية، الحياة، لندن، ١١/١٢/٢٠٠٣، ص ١.
- (٥٧) جمال الدين محمود، قضية الساعة فى تطوير الخطاب الدينى، جريدة الأهرام، ١٧/٩/٢٠٠٣.
- (٥٨) مبارك يدعو الأحزاب السياسية إلى بدء حوار وطنى، الأهرام، القاهرة ٢٩/٩/٢٠٠٣، ص ١.
- (٥٩) أحمد يوسف القرعى وآخرون، رؤى المثقفين حول مشروع المعايير القومية للتعليم ومشاركة المجتمع فى تطويره، جريدة الأهرام، القاهرة ٤/٩/٢٠٠٣، ص ١٢.
- (٦٠) وزير التعليم المصرى ينفى إلغاء تدريس التربية الدينية فى المدارس ويؤكد إدخال مادة الأخلاق، جريدة الشرق الأوسط، لندن ١٨/٢/٢٠٠٤، ص ٧.
- (٦١) محمد الدعمة، الإسلاميون فى الأردن يرفضون سياسة تعديل المناهج الدراسية، جريدة الشرق الأوسط، لندن ٦/١/٢٠٠٤.
- (٦٢) إبراهيم حميدى، هانى مرتضى للحياة: قرارات إلغاء الكاكي والتدريب وتعليم القومية لم تتخذ بضغوط خارجية، جريدة الحياة، لندن، ٤/١١/٢٠٠٣.

- (٦٣) شيرك يشيد بالإصلاحات في المغرب، الجزيرة نت، ١٠/١٠/٢٠٠٣.
- (٦٤) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، النشرة الإخبارية للمنظمة، العدد ١٨٥-١٨٦ القاهرة سبتمبر ٢٠٠٣.
- (٦٥) موفق النويصر، عام الإعلام العربي.. حرب العراق وتفجيرات الرياض تحدث نقلة في الإعلام العربي، جريدة الشرق الأوسط، لندن ٣١/١٢/٢٠٠٣، ص ١٥.
- (٦٦) جريدة الشرق الأوسط، مسئول أردني: إلغاء وزارة الإعلام مرتبط بإقرار قانوني الإعلام والصحافة، لندن، ١٦/٣/٢٠٠٢.
- (٦٧) سلامة أحمد سلامة، صياغة الخطاب الإعلامي، عمود من قريب، جريدة الأهرام، القاهرة ١١/٨/٢٠٠٢.
- (٦٨) رولا خرسا، تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على الإعلام العربي، (محسن عوض محرر) أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٢.
- (٦٩) مجموعة باحثين، نقابة الصحفيين المصريين تستنكر سلوك السفير الأمريكي، النشرة الإخبارية، العدد ١٨٧-١٨٨، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٣.
- (٧٠) جريدة الشرق الأوسط، مجلس الحكم الانتقالي ينوي إقامة مجلس إعلام بدلاً من وزارة الإعلام، ٢٩/٨/٢٠٠٣.
- (٧١) د.حامد عمار، توجهات السياسة التعليمية والثقافية للاحتلال في العراق، مصدر سبق ذكره.

\* \* \*

## ندوة

### "الطريق إلى الديمقراطية"

عقدت هذه الندوة في مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ٢٠٠٣/٤/٥ وشارك فيها السادة الآتية أسمائهم (مرتبة هجائياً) :

*أ.محسن عوض الأمين العام المساعد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان *د.محمد السيد سعيد نائب رئيس تحرير الأهرام	*المهندس أبو العلاماضي وكيل مؤسسي حزب الوسط *د.أحمد يوسف أحمد مدير معهد البحوث والدراسات العربية *د.بهجت قرني أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية - القاهرة وبجامعة تورنتو بكندا *أ.سمير مرقس باحث متخصص في الدراسات الأمريكية
*د.منار الشوربجي باحثة متخصصة في الدراسات الأمريكية، ومحاضرة بالجامعة الأمريكية *د.نيفين مسعد أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة	

أدار الندوة أ.محمد فائق

الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

### مقتطفات من إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان

(مؤتمر حكومي بمشاركة منظمات غير حكومية عقد في صنعاء)

(١٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٤)

إن من أساسيات النظام الديمقراطي وجود هيئات تشريعية منتخبة دورياً تمثل المواطنين تمثيلاً عادلاً وتحقق المشاركة الشعبية، وهيئات تنفيذية مسؤولة وملزمة بقواعد الحكم الرشيد، وسلطات قضائية مستقلة تضمن عدالة المحاكمات وتحمي الحقوق والحريات وتردع المعتدين وهذه الأساسيات هي من ضمانات الأداء الديمقراطي الجيد والكفيل بحماية حقوق الإنسان.

أهمية دعم الحوار الديمقراطي وتحفيز المشاركة والالتزام السياسية والديموقراطية وتشجيع تبادل وجهات النظر والتجارب في الدول المشاركة وفيما بينها.

إن تعزيز البناء والأداء الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وتطوير مضامينها يتطلب التغلب على التحديات الماثلة والتهديدات القائمة بما في ذلك التخلّص من الاحتلال الأجنبي، واختلال موازين العدالة الدولية وسوء إدارة السلطة واستغلالها، والفساد والفقر والبطالة والتمييز، وقصور نظم التعليم والجرائم المخالفة لأحكام القانون الدولي.

إن التطبيق الفعال لسيادة القانون أمر حيوي لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو يؤسس على وجود قضاء مستقل وعلى الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات.

الإعلام الحر المستقل ضرورة لتدعيم مبادئ الديمقراطية وحمايتها، وإن تعددية وسائل الإعلام في اتجاهاتها وملكيّتها أمر حيوي للمساهمة في نشر المعرفة والمعلومات وتحقيق المشاركة والمساءلة والإسهام في تنوير الرأي العام وتشكيله باتباع المعايير المهنية وبالالتزام الحقيقة، وعلى الإعلام أن يلعب دوراً بارزاً في ترسيخ الديمقراطية وترسيخ الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان وحمايتها.

من متطلبات الديمقراطية السلمية ومقتضيات احترام حقوق الإنسان ضمان الحق في حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وتوفير الإطار القانوني والبيئة المناسبة لعملها، وتعزيز مبدأ الشراكة والمشاركة وتنظيم الحراك الاجتماعي المؤثر على أن يؤدي المجتمع المدني دوره بمسؤولية في إطار القانون ويلتزم بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

أ. محمد فائق :

بداية أود الترحيب بكم جميعاً في المنظمة العربية لحقوق الإنسان لتفضلكم قبول المشاركة في هذه الندوة المهمة بعنوان "الطريق إلى الديمقراطية"، فنحن في حاجة إلى فترة تأمل حقيقية وعميقة في هذه اللحظة الحرجة.

وحقيقة لقد تم إقرار موضوع هذه الندوة وموعدها قبل إعلان بدء الحرب الأمريكية على العراق، ومن ثم فلا علاقة لها بالحرب، حيث جاء التفكير في موضوع الندوة بعد أن كثُر الحديث في أجهزة الإعلام الغربية عامة، والأمريكية خاصة، عن أن هناك خبراء أمريكيين يعكفون على دراسة ما يجب أن تكون عليه الأوضاع في الشرق الأوسط، وأنه لا بُد من إحداث تغييرات في الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة، حتى قيل إن هناك ثمة خارطة جديدة يجري رسمها للمنطقة. وكانت السلطة الفلسطينية أول الأنظمة المطلوب تغييرها ، كما كان مطلوباً أيضاً تغيير النظام في العراق ، وجرى الحديث عن التغيير في السعودية ومصر ، وإن كان اعتقادى أن هذا الحديث لم يكن بالجدية بقدر ما كان هدفه الأساسى تطويع هذه الأنظمة تحديداً ، وأن تعيش في حالة من الضغط والخوف باستمرار .

وقيل أيضاً إن الهدف الأساسى من التغيير هو نشر الديمقراطية في المنطقة، وتم الحديث عن النموذج التركى، وإنه سيتم إقامة نموذج في العراق قابل للتطبيق في الوطن العربى. وبعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول بدأ الحديث عن تغيير مناهج التعليم، ومراجعة الخطاب الدينى في دول المنطقة .

وقد ذكر فوكوياما بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي تنتج بانتظام أشخاصاً من نوع بن لادن وجماعات من نوع طالبان، ومن هنا بدأت الحملة التي ركزت في موضوع تغيير الخطاب الدينى على ثقافة الاستشهاد والجهاد، وأن الجهاد هو جهاد النفس وليس الجهاد بالسلاح، وكان الهدف من وراء كل هذا وقف المقاومة الفلسطينية التي تم وصمها بالإرهاب.

وفى بداية ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ تغير الحديث شيئاً ما، كما فى القول إن الإسلام ليس ضد الديمقراطية، وإنه من الممكن إقامة الديمقراطية فى ظل الإسلام ، وبدأت بعض المحاضرات والمقالات تسير فى هذا الاتجاه، لاسيما من بعض الرسميين الأمريكيين مثل ريتشارد هاس وغيره، ويُلاحظ الآن أن الحديث عن حقوق الإنسان قد تراجع بشكل كبير جداً، حيث تركز الحديث على الديمقراطية، ولعل هذا يذكرنى بما حدث فى فترة الخمسينيات والستينيات عندما لم يكن هناك أى حديث عن حقوق الإنسان، وإنما عن الديمقراطية والأنظمة الشمولية والديكتاتورية، لأنه فى ذلك الوقت كان معظم انتهاكات حقوق الإنسان يأتى من الدول الاستعمارية فى المستعمرات، وكان النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا جزءاً من المنظومة الغربية، ومن هنا كان الحديث عن حقوق الإنسان مستحيلاً من جانب الدول الاستعمارية، بينما كنا نحن الذين نتحدث باستمرار عن حقوق الإنسان بمعنى إنهاء الاستعمار والعنصرية.

والآن ونحن أمام هذه الحملة من أجل الديمقراطية كان لا بُد من التفكير فى عقد هذه الندوة لمناقشة هذا الموضوع بالغ الأهمية، فنحن مع الديمقراطية ومع التغيير سواء كان فى مناهج التعليم أو فى الخطاب الدينى، ولكن الإشكالية هنا هى كيف يتم هذا التغيير؟ هل يتم بالقوة؟ بمعنى هل يمكن إقامة ديمقراطية عن طريق الغزو المسلح؟ وأي نموذج هذا الذى يمكن أن تقيمه الولايات المتحدة بالقوة، سواء من الخارج، أو بواسطة عملاء، أو ما يسمى بالمعارضة العراقية التى فقدت مصداقيتها فى الداخل بعد أن تجاوزت الخطوط الحمراء فى اتصالها بأعداء الوطن العربى؟

وفى هذا السياق لا بُد من الإشارة إلى أن رد الفعل المتمثل فى المقاومة العراقية قد فاق كل تصور أمام هذه القوة الهائلة للولايات المتحدة وبريطانيا، وربما أظهر بوضوح أن قضية الدفاع عن الوطن تتقدم على قضية الديمقراطية، وأنه من الصعب إقامة ديمقراطية مع فرض أى نظام حكم من الخارج، إذ لكى يبقى هذا

النظام المفروض من الخارج فهو يحتاج إلى القهر والقمع، وهنا السؤال، كيف يصل هذا النظام المفروض من الخارج إلى الوضع الديمقراطي الذي ينشده وهو يقوم على القهر والقمع كي يحافظ على بقائه؟ ولعل هذا يذكرني بأسباب فشل الديمقراطية في المنطقة العربية، حيث قدمت لنا الديمقراطية في فترة الاستعمار، ومن هنا أصبحت ديمقراطية شكلية، وكانت مجرد واجهة تضم بعض النخب المحدودة التي تتداول السلطة بين أعضائها ولا تتيح إلا نادراً توسيع قاعدة الممارسة السياسية الشعبية، ولهذا فقد انهارت هذه الديمقراطية بسرعة أمام الانقلابات العسكرية التي كان يتم الترحيب بها بشكل واسع جداً.

وها نحن مرة أخرى، نُقدم لنا الديمقراطية عن طريق الغزو المسلح، من هنا أتصور أن إقامة الديمقراطية لن تكون بالسهولة التي تم الحديث عنها.

وفيما يتعلق بقضية تغيير مناهج التعليم وتغيير الخطاب الديني، فنحن مع تغيير التعليم، لأن التعليم بوضعه الحالي لا يمكن أن يضعنا أبداً على خريطة هذا العصر الذي نعيشه، وبالتالي فنحن بالفعل في حاجة إلى هذا التغيير، ولكن من منطلق الإصلاح وليس من منطلق فساد الثقافة، وهذه قضية مطروحة حالياً، إذ يتردد دائماً الحديث عن "فساد الثقافة"، وهو بدون شك حديث عنصرى لأنه تعزى ذلك إلى أنماط الثقافة الأولى التي تُعيد إنتاج نفسها، ومن ثم فإن كل ما تنتجه فاسد، وهذا - في تقديري - تفسير عنصرى للثقافة.

أيضاً نحن ندرك أن أي حلول تفتقد إلى الشرعية الثقافية الإسلامية لا يمكن أن تلقى الصدى المناسب والفعال داخل التيار العريض للثقافة الإسلامية، وإذا تخلت هذه الحلول عن الكياسة وإظهار الاحترام للدين وللثقافة الإسلامية فإنها ستثير روح المقاومة الثقافية الشديدة نتيجة الإحساس بفرضها من الخارج.

وهنا يثور السؤال، أين ذلك كله من إسرائيل؟ هل يتم عمل كل هذه الترتيبات من أجل حماية إسرائيل؟ وهل المطلوب استسلام المنطقة بالكامل للواقع

الحالي، ونبذ كل أنواع المقاومة - التي أصبحت توصف بالإرهاب- ضد الاحتلال الإسرائيلي؟

وثمة نقطة أخرى أود الإشارة إليها ، وهي خاصة بما قرأته فى مقدمة تقرير Country Report "أن الدول التى تستخدم العنف ضد شعوبها عادة ما تهدد جيرانها"، ومن هنا يتم الترويج للديمقراطية لحماية الدول المجاورة ، فهل سيكون مقياس الدولة الديمقراطية فى المنطقة هو موقفها من إسرائيل؟ بمعنى هل الدولة التى ترفض إسرائيل وتقاومها ستكون دولة غير ديمقراطية؟ وأن الدولة التى تقبل التعامل معها ستكون دولة ديمقراطية؟ وفى هذا السياق تشير مقدمة التقرير إلى ثلاثة نماذج فى المنطقة العربية هى؛ قطر والبحرين والمغرب، ومن الغريب أنه لم ترد فى المقدمة أى إشارة إلى مصر إلا فى الجزء الذى تحدث عن تقديم جائزة لإحدى المنظمات الأمريكية التى قامت بعمل عن "مقاومة الفقر فى مصر".

من هنا، لا بد من معرفة الخطوط الحمراء التى لا يجب تجاوزها بالنسبة لقضية الديمقراطية، لقد كنا نتحدث من قبل عن أن حقوق الإنسان هى المدخل الطبيعى والصحيح لتعزيز الديمقراطية باعتبار أن تطبيق ما ورد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو فى حد ذاته تطبيق للديمقراطية .

ومن ثم فنحن مطالبون فى هذه الندوة بالحديث عن الأولويات والشروط الضرورية لإقامة ديمقراطية سليمة .

#### د . بهجت قرنى :

سوف أبدأ حديثى بمقولة أساسية مفادها أن أى توجه سياسى أو وثيقة شراكة هو فى الواقع تعبير عن المصلحة القومية للحكومة التى تتبنى هذا التوجه السياسى، أو التى تصدر عنها هذه الوثيقة، فالسياسة ليس فيها إحسان أو صدقة، وبالتالي فإن أى وثيقة لا بد أن تعبر عن مصالح معينة. وفى تفصيل هذه المقولة

أشير إلى أننا نواجه في واشنطن العاصمة مجموعة حاكمة ذات جذور مسيحية أصولية وتوجهات تبشيرية، ولها نظرة للسياسة العالمية تقوم على ثنائية قوى الخير والشر، وفي يد هذه المجموعة قوة عسكرية لم يشهدها التاريخ من قبل، وذات قدرة تدميرية هائلة. وهذه المجموعة جزء من توجه يمينى عالمى، وبالذات مع جماعات مثل جماعات الليكود، ولها أجندة محددة قائمة على النظرة للنظام العالمى باعتباره ثنائية ليست بين الشيوعية والرأسمالية، ولكن بين الدول والجماعات التى تمثل قيماً مدنية وحضارية من ناحية، وبين جماعات إرهابية ودول مارقة أو خارجة عن القانون تأويها من ناحية أخرى. وقد وظفت هذه المجموعة ما حدث فى ١١ سبتمبر/أيلول لتنفيذ هذه الأجندة ، وطالبت المجتمع الأمريكى بتعبئة الغالى قبل الرخيص للذود عن الوطن المههد انطلاقاً من مقولة إن الولايات المتحدة فى حالة حرب، وإن هذه الحرب ليست على الولايات المتحدة فقط، وإنما هى حرب على القيم الحضارية والمدنية ككل. من هنا أعتقد أن نظرتنا لوثيقة الشراكة لا يجب أن تكون فى إطار أنها وسيلة للسيطرة على موارد البترول، أو إقامة حكومات موالية أو عميلة، أو إقامة قواعد عسكرية... الخ، فهذا - فى رأى - تبسيط للأمر، لأن الوثيقة تُعبر عما هو أخطر، تُعبر عن نظرة معينة للعالم يجب أن تسود فى وقت تعتقد فيه هذه المجموعة الحاكمة فى واشنطن أن لها رسالة عالمية. هذا هو الإطار الذى يجب أن ننطلق فيه فى حكمنا على أى وثيقة تصدر عن واشنطن حالياً.

ولتفصيل ما ذكرته سأركز حديثى فى خمس نقاط على النحو التالى :

- ١ - ملاحظتان عن الواقع.
- ٢ - إطلالة سريعة على الأدب السياسى الأمريكى فى إطار التعريف بما هى المصلحة القومية، على اعتبار أن كل ما يدور فى السياسة الدولية يكون باسم المصلحة القومية، فما هى المصلحة القومية الأمريكية التى تعكسها وثيقة الشراكة ؟

٣- تحليل مضمون وثيقة الشراكة، ولكن داخل إطار وثيقتين أخريين، إحداهما عن الأمن القومي الأمريكي، والأخرى عن حال الاتحاد، وهما- فى رأىى - أهم من وثيقة الشراكة.

٤- تناول النموذج التركى، وما إذا كان هو النموذج المطلوب تعميمه فى منطقة الشرق الأوسط.

٥- إثارة بعض التساؤلات فى إطار الحديث عن الموقف الذى يتعين علينا اتخاذه أو ما العمل.

بالنسبة للملاحظتين عن الواقع، تتعلق الملاحظة الأولى بمحورية الولايات المتحدة، ليس فقط بالنسبة للمنطقة العربية، ولكن أيضاً بالنسبة للعالم، إذ لا يمكن تجاهل الولايات المتحدة، وتقوم هذه المحورية على ثلاثة مؤشرات على النحو التالى؛

أ- إن ما تتفقه الولايات المتحدة فى المجال العسكرى يفوق النفقات العسكارية الأوروبية والروسية والصينية مجتمعة ، فهى فى هذا المجال تحتل القمة وبمسافات كبيرة .

ب- لا تزال الولايات المتحدة أهم قطب تكنولوجى وتجارى فى العالم.

ج- مازال الدولار الأمريكى- حتى بعد إصدار اليورو ودعمه- هو العملة الرئيسية فى العالم.

وتتعلق الملاحظة الثانية بالعلاقات العربية- الأمريكية، وهى علاقات كثيفة، ولدينا مؤشرات عن كثافة هذه العلاقات منها؛ المساعدات الأمريكية بالنسبة لمصر والأردن، ومنها ما رأيناه فى الحرب على العراق من أن مركز تجمع القوات الأمريكية ومركز الهجوم على العراق انطلق من دولتين عربيتين؛ الكويت وقطر، أيضاً هناك تعاون مخابراتى كثيف بين معظم الدول العربية والولايات المتحدة.

من هنا، وفي إطار هاتين الملاحظتين؛ محورية الولايات المتحدة، وكثافة العلاقات العربية-الأمريكية، أصل إلى نتيجة مفادها أننا أمام نوع من "الهيمنة" الأمريكية وليس "القيادة" الأمريكية، وهذه النتيجة قائمة على التفرقة بين "القوة" و"النفوذ" فالولايات المتحدة لديها حالياً "فائض قوة" و"عجز في النفوذ" ومن هذا التناقض أصبح لديها "هيمنة" دون "قيادة" فهي هيمنة قائمة على حماقة القوة والخطورة.

وأذكر مثلاً في هذا الصدد ، أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول كان عنوان جريدة لوموند الفرنسية - وهي من الجرائد المحافظة والمرتنة Nous somme tous des Amricans ، وإذا قارنا هذا العنوان بالمظاهرات التي حدثت في أوروبا، وحتى داخل الولايات المتحدة ضد قرارات السياسة الخارجية الأمريكية يتبين لنا الفارق الكبير بين "القيادة" و"الهيمنة".

على صعيد آخر، فإنه رغم كثافة العلاقات العربية-الأمريكية فهي تتسم بمستوى عالٍ من الصراع ، ومن هنا السؤال هل من الضروري أن تكون العلاقة بين الولايات المتحدة والعرب على هذا المستوى الحاد من الصراع؟ في اعتقادي أنه طالما ظلت هذه المجموعة في الحكم فسوف يستمر الصراع على مستوى عالٍ جداً، لأن هناك تعارضاً في القيم وفي الرؤى بالنسبة للنظام العالمي، فهذه المجموعة لها تخطيط وتعريف محدد لمفهوم المصلحة القومية الأمريكية، وما لم يتغير هذا التعريف فإن الصراع سيستمر - وبقوة- ليس فقط مع المجموعة العربية، ولكن ربما أيضاً مع الدول الأوروبية وبقية دول العالم.

وهنا أنتقل **لِلنقطة الثانية**، والخاصة بمفهوم "المصلحة القومية الأمريكية" في الأدب السياسي الأمريكي. وأود الإشارة إلى أن أساس السياسة الخارجية في مجال العلاقات الدولية أن كل دولة تدافع عن مصلحتها القومية، وقد أصبحت هذه المقولة مقبولة بشكل يكاد يرتقى بها إلى مرتبة القانون، فلا أحد يشكك فيها. وأذكر

أنه في فترة الخمسينيات حدث جدال حول ما هي "المصلحة القومية"، وكانت المحاولة الأولى لتعريف "المصلحة القومية" في جامعة برنستون Princeton في بداية الخمسينيات، حيث تم تعريفها بأنها "عملية إدراكية تعتمد على كيفية رؤية المجموعة الحاكمة للمصلحة القومية"، أي أنه لا يوجد أساس موضوعي في هذا الإطار، فقد تكون هناك بعض الثوابت ولكن يتم توظيفها لخدمة إدراك المجموعة الحاكمة.

وجاءت المحاولة الثانية في عام ١٩٦٩ من خلال الحديث عن "سيكولوجية الطبقات الحاكمة" وأنه ليس هناك إدراك موحد للسياسة الخارجية أو للمصلحة القومية، ولكن هناك إدراكات متعددة بين جماعات مختلفة داخل الحكومة الواحدة. وأشار في هذا الصدد إلى المقال الذي كتبه ALISON - أحد طلاب جامعة هارفارد - والذي تناول فيه "القرار الأمريكي أثناء الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢" على أساس ما قيل عن قوة العامل النفسي أثناء الأزمات بسبب عنصرى ضيق الوقت والمفاجأة، وانتهى Alison إلى أن تعريف "المصلحة القومية" يعتمد على قوة كل مجموعة في الدفاع عن آرائها، ومن هنا فالصراع بين الجماعات المختلفة ليس فقط - كما يقول الماركسيون- داخل المجتمع بالذات، ولكن أيضاً داخل الحكومة الواحدة. ومما يذكر أن Alison نشر هذا المقال وهو طالب في الجامعة في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، وقد بلغ من تأثيره أنه عُين بعد نشره أستاذاً في قسم العلوم السياسية بجامعة هارفارد، وفي سن ٣٨ عاماً أصبح عميداً لمدرسة كيندي للدراسات السياسية، وقد صدر المقال بعد ذلك في كتاب له بعنوان .Essence of Decision

وجاءت المحاولة الثالثة لتعريف مفهوم "المصلحة القومية" في الأدب السياسى الأمريكى بعد نهاية الحرب الباردة، والحديث عن مدى تأثير الولايات المتحدة ونفوذها، وهل ستكون قطباً دولياً بعد نهاية الحرب الباردة كما كانت قبلها

أم لا؟ وتناولت مناقشات كثيرة في هذا الإطار أوروبا واليابان بالذات، وفي هذه الفترة كتب "جوزيف ناى" أحد علماء السياسة الأمريكيين كتاباً مهماً بعنوان "حتمية الزعامة الأمريكية" Bound to Lead ، وترجع أهمية هذا الكتاب لما ورد فيه من أن السياسة لا تقوم فقط على الناحية العسكرية فهناك أيضاً الناحية الثقافية، بمعنى كم شخص يتعلم اليابانية؟ وفي المقابل كم شخص يتناول ماكدونالدز؟ أو يرتدى الجينز؟ هذا - فى رأى- هو التأثير الأمريكى، من هنا قام جوزيف ناى بتطوير مفهوم "القوة اللينة" "Soft Power" مشيراً إلى أنه هو أساس الزعامة الأمريكية.

أيضاً هناك مقال صمويل هانتجتون الذى تناول فيه الموضوع الثقافى وقام بتطويعه فى إطار من الواقعية السياسية، وعن طريق تحليل الحضارة والمدنية ونظام القيم توصل هانتجتون إلى حتمية الصراع، فهو- فى رأيه- صراع ضرورى بسبب اختلاف القيم والحضارة.

إن ما سبق يمثل الإطار العام الذى يجرى فيه تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية، ولا يمكن فصل كل ما يصدر عن واشنطن من وثائق أو مبادرات بما فيها وثيقة الشراكة عن هذا النقاش العام الدائر فى المجتمع الأمريكى وداخل الدوائر السياسية الأمريكية .

وهنا أنتقل الى **النقطة الثالثة** الخاصة بتحليل مضمون وثيقة الشراكة، وقبل ذلك أود الإشارة إلى أننا فى المنطقة العربية نعتقد أن الحكومات هى أهم شئ، بينما ما يحدث فى الولايات المتحدة هو العكس، إذ تُعتبر الـ Think Tanks فى معظم الأحيان أهم من الحكومات، وكثير ممن هم فى الـ Think Tanks يصل للعمل بالإدارة الأمريكية بعد ذلك، وهناك أيضاً من يخرج من الإدارة ويذهب إلى الـ Think Tanks ، ومن هنا أهمية معرفة الجدل والنقاش السياسى الموجود داخل هذه الـ Think Tanks باعتباره مجتمعاً قائماً على العلم والمعرفة .

وفيما يتعلق بالوثائق التي أنتجتها بعض هذه Think Tanks سأتناول بإيجاز ثلاث وثائق أساسية من زاويتين، هما تشخيص الداء، ووصف الدواء.

بالنسبة **للوثيقة الأولى، وثيقة الأمن القومي الأمريكي**، فقد أشارت فى **مجال التشخيص** إلى حدوث تغير كبير فى مفهوم التهديد ومصدره، وقد جاء فى الوثيقة "إن الأعداء فى السابق كانوا يحتاجون، لتهديد الولايات المتحدة، إلى ترسانات حربية هائلة وقاعدة صناعية ضخمة، ولكننا الآن فى مواجهة جماعات وشبكات فى الظل تستطيع أن تجلب لنا الدمار والفوضى فى عقر دارنا وبتكاليف تقل عن ثمن دبابة واحدة"، وجاء أيضاً "إن الإرهابيين يستغلون مزايا ونقاط ضعف المجتمع المفتوح لى يوجهوا ضدنا كل ما تستطيع التكنولوجيا الحديثة وضعه تحت أيديهم"، "إن هذه الجماعات الإرهابية ليست عدواً لنا فقط، ولكنها ضد الحضارة والمدنية، وبالتالي نحن فى حاجة إلى بناء ميزان للقوة لصالح الحرية". ومن هذه العبارات السابقة التى تضمنتها وثيقة الأمن القومي الأمريكى يتضح كيف تغير مفهوم التهديد، إذ لم يعد مصدره دول عظمى تهدد الولايات المتحدة، ولكنها جماعات صغيرة قادرة على التهديد.

وفى **مجال وصف الدواء**، أشارت الوثيقة إلى أساسين للسياسة الخارجية، **أولهما**، أن تكون سياسة استباقية تأخذ زمام المبادرة، وفى مناقشات لبعض المحللين الأمريكيين حول ما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تهرع لمهاجمة الجماعات المختلفة خارج الولايات المتحدة، أشار بعضهم إلى التشبيه الخاص بالثعبان السام الموجود فى حديقة المنزل، وتساءل: هل يتم الانتظار حتى يدخل هذا الثعبان المنزل ويقوم بقتل سكانه، أم يجب مطاردته وقتله خارج المنزل؟ **والأساس الثانى** فى السياسة الخارجية كما ورد فى وثيقة الأمن القومي، هو ما أسميه بـ "عسكرة السياسة الخارجية".

أما بالنسبة لوثيقة الشراكة Partnership ، فقد تمت صياغتها بطريقة قد لا يمكن الاعتراض عليها كثيراً، والشراكة تعنى وجود نوع من التعاون والتنسيق مع الدول والجماعات المستهدفة من هذه المبادرة، فهي إذن ليست مبادرة أحادية، وتشير إلى أن هدفها هو بناء الأمل في الشرق الأوسط لسنوات قادمة، وتبدأ الوثيقة بتأكيد أهمية المنطقة من خلال الإشارة إلى بعض المؤشرات منها؛

١- أن منطقة الشرق الأوسط هي مهد الأديان، وهنا يذكر كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أن الأمريكيين، سواء في الكنيسة أو المسجد أو المعبد اليهودي، يعرفون جيداً أن الأديان بدأت في منطقة الشرق الأوسط.

٢- أن كثيرين من سكان الشرق الأوسط مواطنون أمريكيون حالياً، وأن فحص دليل الهاتف يبين الأصول العرقية لمواطنين أمريكيين قدموا من منطقة الشرق الأوسط.

٣- أن مزارعي القمح الأمريكيين وعمال مصانع الكمبيوتر يدينون بوظائفهم إلى حصيلة صادراتهم لمنطقة الشرق الأوسط.

٤- أن كثيرين من المواطنين الأمريكيين الذين ماتوا في ١١ سبتمبر/أيلول ماتوا بسبب إرهابيين تعودوا على الراديكالية في نظمهم السياسية في الشرق الأوسط.

وثمة نقطة في غاية الأهمية أود الإشارة إليها، وهي أن هناك اقتباساً في أكثر من موضع في وثيقة الشراكة من تقرير "التنمية الإنسانية" الصادر عن الأمم المتحدة، ويؤكد باول أن ما جاء في وثيقة الشراكة يذكره محللون عرب توصلوا إلى النتيجة نفسها التي توصلت إليها الوثيقة وهي أن المنطقة في أشد الحاجة إلى إصلاح سريع. ويذكر باول أن الشرق الأوسط حالياً يواجه اختياراً رئيسياً بين الكسل والجمود وبين نهضة عربية تبنى مستقبلاً زاهراً للعرب، وفي هذا السياق

يستشهد بإحصائيات عن الاقتصادات العربية والبطالة والصادرات والتنظيمات البيروقراطية، والمحسوبية، وتهميش المرأة، ونقص الحرية... الخ. وفي النهاية تصل الوثيقة الى مُسَلِّمة أساسية مفادها أنه إذا أُعطيت الشعوب حرية الاختيار بين الطغيان والحرية فإنها ستختار الحرية، إذ تكفى النظرة إلى شوارع كابول المزدهمة بأشخاص يحتفلون بانتهاء حكم طالبان في أفغانستان. وربما تفسر لنا هذه المُسَلِّمة ما حدث في العراق، وكيف أن إمبراطورية في قمة التكنولوجيا، ولديها معلومات خطيرة وهائلة قبل بداية الحرب، ورغم ذلك تقوم بأخطاء كبيرة في التقدير، إذ لا يمكن تفسير هذا وفهمه دون الأخذ في الحسبان هذه المُسَلِّمة التي أشارت إليها وثيقة الشراكة، ففي أثناء التخطيط لغزو العراق قيل إنه مع وصول القوات الأنجلو الأمريكية إلى شوارع البصرة أو بغداد ستكون هناك الورد للاحتفال بها، وهو ما لم يحدث.

وفي مجال **وصف الدواع** كما جاء في الوثيقة ، يقول باول "إنه قد حان الوقت لوضع أساس متين من الأمل، إنني أعلن اليوم مبادرة تضع الولايات المتحدة في جانب التغيير والإصلاح ومستقبل حديث للشرق الأوسط، وكما كان قرارنا العودة إلى اليونسكو بمثابة رمز على التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان والتسامح والتعليم، فإن هذه المبادرة هي أيضاً دليل قوى على التزامنا بكرامة الإنسان في الشرق الأوسط". وأعلن باول أنه سوف يتقدم للكونجرس بطلب معونات مالية كبيرة تُضاف لمبلغ البليون دولار التي تنفقها الولايات المتحدة سنوياً على المنطقة العربية لمواجهة البطالة وتطوير التعليم والتحول الديمقراطي في المنطقة، وأشار إلى إيداع مبلغ ٢٩ مليون دولار كخطوة أولى في هذا الاتجاه .

وفي اعتقادي أن وثيقة الشراكة، وهي محصورة بين وثيقتين تؤكدان أهمية القوة العسكرية، تعبر عن اتجاه داخل المجموعة الحاكمة يؤكد أهمية الـ Soft

Power ، والاهتمام بما يسمى السياسات الدنيا Low Politics، وهى الخاصة بالنواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للوثيقة الثالثة وهى الخاصة بـ"حال الاتحاد"، فهى أكثر صراحة من وثيقة الأمن القومى، لأنها تبين ليس فقط عسكرة السياسة الخارجية، ولكنها أيضاً تبين الرؤية الأساسية للمجموعة الحاكمة حالياً فى واشنطن، وهو ما أسميه بالناحية الأصولية التبشيرية. وفى مجال التشخيص - كما جاء فى هذه الوثيقة - فإن التهديد ليس فقط للولايات المتحدة، ولكنه للمدنية والحضارة ككل، وإن هناك هجمة بربرية فى العالم الآن تتطلب التكاتف من كل دول العالم لإنقاذ هذه الحضارة والمدنية. ويذكر الرئيس بوش فى هذه الوثيقة "إن الولايات المتحدة ليست فقط مهددة، ولكنها فى حالة حرب فعلية مع عدو لا يمكن الإمساك به بسهولة، فهو عدو شيطانى تأكله الكراهية والشر تجاهنا وتجاه العالم المتحضر"، ومن هنا يصل بوش إلى أهمية "الحرب العادلة" "Just War" ، وثمة مناقشات مستفيضة فى مجال العلاقات الدولية حول مشروعية الحرب فى السياسة الدولية، وربما كانت "الحرب العادلة" هى الحالة الوحيدة التى يحدث عليها شبه إجماع، وهى تقابل مفهوم "الجهاد" فى المنطقة العربية والثقافة الإسلامية.

ويؤكد بوش أن المواجهة فى هذه الحالة ليست محدودة، فميدان القتال هو العالم بأسره، ومن هنا - وانطلاقاً من هذه الوثيقة- فنحن إزاء عولمة للحرب، وليس فقط عسكرة للسياسة الخارجية. ويشير بوش - صراحة- إلى أن أفغانستان ليست النهاية، ولكنها فقط البداية، فهناك الجماعات التى يصفها بأنها إرهابية، ويذكر منها؛ حماس، حزب الله، الجهاد الإسلامى، وهناك الدول التى يصفها بأنها خارجة على القانون وتأوى هذه الجماعات، ويذكر منها؛ العراق، إيران، كوريا الشمالية، ويصف بوش هذه الجماعات وتلك الدول بأنها قنابل موقوتة ليس فقط ضد

الولايات المتحدة، ولكن أيضاً ضد المدنية، مما يستدعى القيام بحرب مبادرة إزاءها.

"I will not wait on events, while dangers gather, I will not stand by as barrel does, closer and closer" .

وبعد هذا التشخيص يصل بوش إلى **وصف الدواعي**، فيشير إلى أن تكلفة هذه الحروب باهظة جداً It costs a lot to fight this war ، ومما يذكر أن الولايات المتحدة كانت تنفق قبل بداية هذه الحرب حوالى بليون دولار شهرياً، أو أكثر من ٣٠ مليون دولار يومياً، ونتيجة لهذه الحرب فإن الميزانية العسكرية المرفوعة للكونجرس هذا العام (أى عام ٢٠٠٣) تحتوى على أكبر زيادة خلال عقدين من الزمن، وهى أكبر ميزانية عسكرية فى تاريخ الولايات المتحدة، ويذكر بوش؛ "evil is real, and it must be opposed, God is near, and we have been called to unique role in human events"

وربما تشير هذه الكلمات بوضوح إلى تجذُر الناحية المسيحية الأصولية والتبشيرية فى المجموعة الحاكمة فى واشنطن حالياً، وهو الأمر الذى تبدو فيه وثيقة الشراكة فى وضع غير قادرة فيه على عمل توازن فى التوجه العام القائم على عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية كما جاء فى وثيقة الأمن القومى، والقائم أيضاً على عولمة الحرب كما جاء فى وثيقة حالة الاتحاد.

وفيما يتعلق **بالنقطة الرابعة** الخاصة بالنموذج التركى، أود الإشارة إلى أن ثمة نوعاً من الأزمة أو المعضلة فى الإدارة الأمريكية، فهى تحت وطأة التجربة المريرة فى ١١ سبتمبر/أيلول لم تعرف كيف تتعامل مع العالم الإسلامى، ومن ثم فهى تحاول إيجاد الوسيلة لإنقاذ هذا العالم وإنقاذ نفسها فى الوقت ذاته.

وفى رأى أن التوجه الأمريكى للنموذج التركى غير مبنى على اقتناع، ولكن على ما أسميه "الاستبعاد"، فالولايات المتحدة لا تستطيع قبول النموذج

الإيراني أو السعودي، ومن ثم ليس أمامها إلا النموذج التركي، وهذا- في رأيي- أحد أسباب اهتمام الولايات المتحدة بالنموذج التركي.

وربما يعود السبب الثاني في هذا الاهتمام إلى أن النخبة السياسية التركية غير قائمة فقط على الإسلاميين، صحيح أنهم فازوا في الانتخابات التشريعية الأخيرة في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢ وحصل حزب العدالة والتنمية على حوالي ٣٤% من جملة الأصوات، وعلى حوالي ٣٦٠ مقعد من مجموع ٥٥٠ مقعد في البرلمان، ولأول مرة - منذ خمسة عشر عاماً - يستطيع حزب تكوين حكومة بمفرده، حيث كانت معظم الحكومات التركية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية حكومات ائتلافية، وكثير من الأحزاب السياسية الأخرى، ومنها حزب رئيس الحكومة الائتلافية حتى نوفمبر ٢٠٠٢ لم يحصل على الأصوات اللازمة لتمثيله بمفرده في البرلمان، الأمر الذي يولد لدينا إحساساً بأن الإسلام في الصدارة في السياسة التركية، إلا أنه لا بد من أخذ هذا الإحساس بنوع من التحفظ، ففي الحياة السياسية التركية ربما يمارس الإسلاميون دوراً في البرلمان، وقد يشكلون الحكومة، ولكن تبقى القوة الحقيقية التي لها حق الفيتو على السياسة التركية ممثلة في الجيش التركي، والذي يعتبر نفسه صاحب رسالة منذ إنشاء جمهورية أتاتورك، وهو جيش علماني وموالٍ للغرب، وخلال العشرين عاماً الماضية حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية في تركيا، وعندما لا تسمع الحكومة لرأي الجيش، يتدخل الأخير إما مباشرة وإما بطريقة غير مباشرة لإسقاط الحكومة. ومن هنا لا يجب أخذ النموذج التركي على أساس أنه نموذج للمصالحة بين الإسلام والديمقراطية. ففي الوقت الذي أعلن فيه حزب العدالة والتنمية إبان وصوله للسلطة عن تأييده لحرية الرأي الشخصي ودخول الاتحاد الأوروبي، نجده أعلن أيضاً استغرابه من عدم قدرة كثير من الفتيات التركيات على الذهاب للجامعة أو للمؤسسات الحكومية وهن

يرتدين الحجاب بينما يحدث هذا فى ألمانيا وبريطانيا وفرنسا\* ، والحزب يذكر هذا لأن منع الحجاب كان بقرار من الجيش التركى.

وفىما يتعلق بالنقطة الخامسة والأخيرة ؛ أود إشارة بعض التساؤلات الخاصة بموقفنا، وما الذى نستطيع فعله، وكيف نواجه هذا الموقف الذى أتصور أنه يمثل أزمة طاحنة لا أعتقد أنها حدثت فى العلاقات العربية- الأمريكية من قبل باعتبارها أزمة تعبر عن تصادم ليس فقط فى المصالح، لأن هناك حلاً وسطاً فى تصادم المصالح يسمى فى العلاقات الدولية win-win، بمعنى أن كلاً من طرفى الصدام يكسب شيئاً، أما التصادم الحالى فهو تصادم فى الرؤى والأيديولوجيات والفلسفات.

وأنا أتصور أن المجموعة الحاكمة فى واشنطن قد وضعت نفسها فى موقف صعب نتيجة للأسباب الآتية؛

أولاً: إنها تدير سياسة خارجية قائمة أساساً على الناحية العسكرية، والدبلوماسية القائمة على السياسة العسكرية فقط هى دبلوماسية فاشلة. ونستشهد هنا بما ذكره كلاوس فيتز فى القرن التاسع عشر عندما أشار إلى أن الحرب هى الوسيلة لتكملة العمل السياسى، ومن ثم عندما تكون الناحية العسكرية بحد ذاتها هى الهدف فإن ذلك يعتبر قصوراً فى الناحية الدبلوماسية.

ثانياً: إن الولايات المتحدة يمكن أن تستهلك مقدراتها بإفراط، وهو ما نسميه فى الاستراتيجية over-stretch .

ثالثاً: إن الولايات المتحدة يمكن أن تقع فى فخ العزلة داخل دائرة غطرسة القوة أو حماقتها.

---

\* جاءت هذه المداخلة قبل المشروع الذى وافق عليه الرئيس جاك شيراك ويقضى بحظر ارتداء الرموز الدينية أو حملها فى المدارس الحكومية الفرنسية.

**رابعاً:** بسبب هذا الانعزال، وهذه الثقة الملفتة في القوة ستصبح السياسة الأمريكية سياسة استنزافية تؤدي إلى فقدان الشرعية، وتولد المقاومة من جانب الآخرين.

وفي تقديري، أن الموقف الفرنسي في هذا الإطار موقف ذو مؤشر وله دلالة، ففي الوقت الذي يخرج فيه عنوان اللوموند بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول "كلنا أمريكيون" نلاحظ وجود نوع من الصراع والخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة فيما يُعد مؤشراً مهماً في هذا الصدد.

والسؤال المطروح الآن، أنه مع نهاية المعركة العسكرية في العراق، ونتيجتها محسومة رغم المقاومة والتكاليف الباهظة لقوات الحلفاء، ففي النهاية سوف تنتصر قوات الغزو، ولكن اعتقادي أن العسكريين لن ينسحبوا، والسؤال المطروح؛ ما هو النموذج الذي سيُطبق في العراق بعد صدام حسين؟ هل هو النموذج الياباني؟ أم النموذج الأفغاني؟ وهما نموذجان مختلفان أحدهما عن الآخر.

وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، أتصور أنه خلال الخمسين عاماً الماضية حدثت هزيمتان عسكريتان كبيرتان، الأولى، عام ١٩٥٦م وانتهت بنصر سياسي كبير للعرب، والثانية عام ١٩٦٧م وانتهت بهزيمة سياسية إضافة إلى تلك العسكرية، وهنا السؤال، إذا حدثت الهزيمة العسكرية بالنسبة للمنطقة العربية بعد العراق، كيف نجعل الموقف متواصلاً مع ما حدث بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ وليس مع ما حدث بعد عام ١٩٦٧؟

وفي النهاية، وفي إطار الحديث عن ما العمل، أعتقد أن علينا ثلاثة واجبات أساسية على النحو التالي؛  
**أولاً:** إنهاء الغزاة، بمعنى أن لا نجعلهم يتمتعون بحصا ما يستطيعون الحصول عليه.

**ثانياً :** التقييم السليم للنظام العربى وآلياته، ونساعل بكل صراحة عما إذا كانت آليات النظام العربى هى جزء من الحل؟ أم أنها جزء من المشكلة؟

**ثالثاً :** إذا كنا بالفعل نود مناقشة مبادرة الشراكة فلا يجب أن تكون بيننا فقط وبين المجموعة الحاكمة حالياً فى واشنطن، إذ لا بد أن تكون هذه المناقشة جزءاً من عمل دولى متكامل تدخل فيه أوروبا والمنظمة الدولية أى الأمم المتحدة، وربما يكون هذا مؤشراً للحكم على مصداقيتها .

**أ. أبو العلا ماضى :**

سوف أركز فى حديثى على نقطتين فقط ؛

تتعلق **النقطة الأولى بمبادرة الشراكة**؛ حيث قرأت بحياذ وموضوعية شديدة ما جاء فى هذه المبادرة، وهى - كما أشار د. بهجت قرنى - قد تمت صياغتها بشكل مقبول ، ولكن الحقيقة لدى شك تاريخى انطلقاً أيضاً مما ذكره د. بهجت قرنى من أنه لا توجد مبادرات من باب الصدقة أو فعل الخير، وإنما هى تعبير عن مصالح محددة، ومن هنا فالنوايا الواردة فى هذه المبادرة واضحة لنا ونتائجها ملموسة، وبالتالي فإن ما يترتب عليها لا يتسق مع مضمونها. وحتى النماذج الديمقراطية التى تمت الإشارة إليها فى المبادرة (قطر والبحرين والمغرب) هى نماذج محل شك، فإذا كانت هناك درجة من الانفتاح فى البحرين والمغرب، فمن الصعب وضع قطر ضمن هذه النماذج حيث لا أرى فيها ما يتعلق بفكرة الديمقراطية بشكل أو بآخر .

لقد مست مبادرة الشراكة قضايا حقيقية متعلقة بالديمقراطية والإصلاح السياسى ، وهذا هدف مهم يستدعى منا أخذه بجدية وفق أجندته خاصة بنا لأننا فى حاجة بالفعل إلى الإصلاح والتغيير، سواء على المستوى الديمقراطى أو على مستوى حقوق الانسان، ولكن لا بد أن يتحقق هذا الإصلاح والتغيير بممارسة الشعوب ونضالها وكفاحها وليس نتيجة تدخل طرف خارجى.

وفيما يتعلق بتطوير التعليم، نحن بالفعل نحتاج الى هذا التطوير، ولكن السؤال هو، التطوير في أى اتجاه؟ نحن نريد التطوير الذى يسد الفجوة التقنية بيننا وبين الدول الأخرى، والذى يجعل الإنسان متقناً وواعياً ومدركاً لحقوقه وواجباته، وأن يكون عنصراً فعالاً فى المجتمع، أى أننا لا نريد التطوير وفق الأجندة الإسرائيلية التى ترى فى المساجد تحريضاً ضد الاحتلال والغزو، وتصف الدعوة إلى الجهاد والاستشهاد والمقاومة المشروعة بالإرهاب، فنحن مع تطوير التعليم ولكن وفق الأجندة الحقيقية لنا والتى تحقق مصالحنا وليس وفق أى أجندة أخرى. والشئ نفسه ينطبق على الإصلاح الاقتصادي، فلا بد أن يكون هذا الإصلاح مرتبطاً بالأجندة الخاصة بنا، ووفق احتياجاتنا وإمكانياتنا.

وفى هذا الإطار فإن لدينا ثقافتان؛ الأولى؛ ترفض الإصلاح من الخارج ولكن دون الاستسلام للواقع الموجود، فلا يجب أن يكون العجز فى مقاومة الأوضاع غير الديمقراطية مبرراً للاستناد على طرف خارجى سواء ترغيباً أو ترهيباً. والثانية؛ ترى أن النظم قد تغولت بما لا يعطى الفرصة لأى إصلاح، ومن ثم قد يكون الإصلاح من الخارج مفيداً فى الضغط على هذه النظم. وانطلاقاً من قناعاتى الذاتية، فأنا لا أقبل التغيير إلا من خلالنا نحن، وبارادتنا ومجهودنا، وأن ندفع ثمن هذا التغيير فى نضال حقيقى، ولا يعنى هذا رفض فكرة الإصلاح والتغيير، ولكن أن نمارس نحن هذا الإصلاح وهذا التغيير وأن نكون أدواته ووقوده.

وتتعلق نقطتى الثانية بالنموذج التركى، وهنا أود الإشارة إلى أن تركيا- منذ كمال أتاتورك- يتنازعها توجهاً أساسيان؛ توجه نحو الشرق، وآخر نحو الغرب، وقد ظلت المؤسسة العسكرية التركية هى المتحكمة فى زمام الأمور. وقد بدأت التجربة الإسلامية الحديثة، والتى يمثلها سياسياً نجم الدين أربكان، منذ فترة طويلة، وكان أربكان طوال تاريخه مرناً ومتطوراً فى أساليبه،

وقدم تجارب كثيرة منها؛ حزب السلام، حزب النهضة، حزب الرفاه، حزب الفضيلة، وقد انتهت هذه التجارب بحزب "السعادة والعدالة والتنمية"، وكان لأبد من حصول الحزب على نسبة معينة من الأصوات لكي يتم تمثيله في البرلمان، وكان في فترات كثيرة لا يحصل على هذه النسبة، وكانت حكومات تركية كثيرة تقوم على ائتلاف من طرفين أو أكثر، ومن هنا كانت أهمية دور العسكر في فك هذه التحالفات، حيث لم يستطع حزب واحد تشكيل الحكومة بمفرده.

ولعل اندفاع أربكان نحو الشرق من خلال إنشاء مجموعة الثمانية والصفقة الضخمة التي عقدها مع إيران قد عجل بخروجه من حكومة عام ١٩٩٧. وهنا بدأ يدرك شباب الحزب مثل أردوغان وعبد الله جول أنه لأبد من إعادة ترتيب الأولويات داخل الحزب، وعلى العكس مما كان يرى أربكان لم يمانع هذا الفريق من الاتجاه نحو الغرب مع المحافظة على الهوية والثقافة التركية، ومن هنا بدأ الحديث عن الدخول في الاتحاد الأوروبي، وكان هذا الطرح مبعث ترحيب من أطراف أوروبية كثيرة، وقد تزامنت مع هذا مجموعة عوامل أفرزت في النهاية وضعاً غير قابل للتكرار، وهو أن النخبة السياسية التي حكمت تركيا خلال العقدين الماضيين تُعد من أسوأ النخب السياسية فساداً من الناحية المالية (صفقات، مافيا ... الخ)، هذا في الوقت الذي أدت فيه هذه المجموعة التي يمثلها أردوغان أداء باهراً في إدارة المحليات، ومن المفيد هنا استحضار تجربة أردوغان في استانبول عندما كان رئيس بلديتها حيث كانت التجربة مذهلة، وقد منحه الرئيس التركي آنذاك سليمان ديميريل وساماً خاصاً لأدائه المتميز.

من هنا، وفي ظل فساد عناصر النخبة السياسية في تركيا ظهرت هذه المجموعة الجديدة التي يمثلها أردوغان وحصلت على قوة تصويتية هائلة أظهرتها في شكل قوة جديدة تُحد من هيمنة العسكر وانفرادهم بالقرار، لاسيما أن حرصها

على عدم التصادم مع العسكر ساعدها على ذلك، وفي هذا السياق جاء عدم وضعها قضية الحجاب ضمن أولوياتها.

وفي هذا الإطار أتصور أن الولايات المتحدة لا يمكنها رفض كل ما هو إسلامي، فهي تحتاج إلى نموذج ما، حتى إن كانت لا تريده، وربما يتفق هذا مع ما ذكرته بعض الدراسات الأمريكية من وجود إشكالية حقيقية في الديمقراطية، فقد تفرز هذه الديمقراطية أحزاباً إسلامية، فما هو الحل عندئذ؟ من هنا لا بد من وجود نموذج إسلامي يتم قبوله، إذ من غير الموضوعية رفض كل النماذج الإسلامية، وربما يذكرني هذا بما رواه لي أحد الدبلوماسيين الأمريكيين عام ١٩٨٩ من أن أحد الدروس المستفادة من التجربة الإيرانية عندما منع شاه إيران الولايات المتحدة من الاتصال بأى من قوى المعارضة في إيران حتى إذا ما قامت الثورة هناك لم تجد الولايات المتحدة من تتعامل معه أو تتحدث إليه، إن الولايات المتحدة يجب أن تسعى لمد الجسور وقنوات الاتصال مع كل قوى المعارضة في العالم .

ما أريد الإشارة إليه أن الإدارة الأمريكية لا تريد أى مجموعة إسلامية مهما كانت، ولكنها في النهاية لا تستطيع رفضها، ومن هنا فالسؤال المطروح، ما هو النموذج الذى يمكن قبوله؟ واعتقادى أن النماذج غير قابلة للتصدير، فعلى سبيل المثال تختلف تركيبة المجتمع التركى وخلفياته عن غيره من المجتمعات الأخرى.

#### د. منار الشوربجي :

بداية، أود الحديث عن تشخيص الإدارة الأمريكية الحالية، ثم أنتقل بعد ذلك إلى مبادرة باول تحديداً ، وأنا اتفق مع د. بهجت قرنى فيما ذكره عن دور الأصولية فى الإدارة ، ولكنى أعتقد أن التركيز على اليمين الدينى فقط، أو القول بأن هذه الإدارة محكومة بمواقف اليمين الدينى ورؤاه يترك من ورائه أشياء كثيرة لا يمكن تفسيرها. من هنا أعتقد أن مواقف هذه الإدارة فى مجالى السياسة

الخارجية والداخلية قائمة على نوع من التركيب المعقد بين مواقف المحافظين الجدد New Conservatives واليمين الدينى فى وقت واحد، بمعنى أن هذه الإدارة تتحرك فى إطار مربع فكرى تتدافع فيه أفكار هاتين المجموعتين، وبالتالى فإن السياسة الناتجة عن هذا التدافع، سواء على الصعيد الداخلى أو على الصعيد الخارجى، تكون تعبيراً عن إحدى هاتين المجموعتين، ولعل السبب فى طرح قضية المحافظين الجدد يعود إلى أن اليمين الدينى المسيحى فى الولايات المتحدة حديث العهد بالسياسة الخارجية، فقد بدأ دوره فى السياسة بصفة عامة فى السبعينيات، وفى السياسة الخارجية تحديداً فى نهاية التسعينيات، وبالتالى ليس لديه ثقل فكرى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

والإدارة الحالية على يمين الحزب الجمهورى، ولا يستطيع أى رئيس جمهورى تجاهل هذا اليمين الدينى الذى أصبح قوة ضاربة داخل الحزب، وتجاهل هذا التيار يُعتبر بمثابة انتحار سياسى لأى رئيس جمهورى، ومن هنا فالجانب المتعلق بأفكار اليمين الدينى له أسباب حزبية وانتخابية لدى الرئيس بوش شخصياً، كما أن معظم رموز هذه الإدارة من تيار المحافظين الجدد، ومن ثم فإن الارتكاز الفكرى الحقيقى لها مبنى على مجموعة المحافظين الجدد الذين نمت حركتهم فى بداية الستينيات مع موضوع فيتنام، حيث كان معظمهم من الليبراليين الذين تمردوا على الليبرالية الأمريكية وانقلبوا عليها وانضموا إلى اليمين .

والحقيقة أن تيار المحافظين الجدد تيار علمانى، والتيار اليميني تيار دينى، ورغم المواجهات التى قد تصل فى بعض الأحيان بينهما إلى حد الاتهامات المتبادلة، إلا أن هناك نقاط تماس بينهما من أهمها؛ الوضوح الأخلاقى Moral Clarity، والثنائيات الخاصة بالخير والشر، معنا أو ضدنا، وعدم وجود ما يسمى بنسبية القيم، وربما كان سبب خروج المحافظين الجدد من الحزب الديمقراطى وتمردهم على الليبرالية الأمريكية أنها تقوم على نسبية القيم، ومن ثم

فقد عجزت -في رأيهم- عن فهم الخطر أو الشر الكامن في الشيوعية، وبالتالي لم تستطع مواجهتها، كذلك فإن اليمين الديني لديه موقف مناهض للحدائثة والمدنية، ومن هنا جاء خطاب بوش خليطاً معقداً وغريباً من التيارين، فهو في جزء منه يعبر عن اليمين الديني، من قبيل؛ God blessed America ، وفي جزء آخر يعبر عن تيار المحافظين الجدد من خلال حديثه عن المدنية الغربية والحضارة... الخ. ومن هنا أتصور أنه يمكننا التعامل مع مبادرة بول من خلال هذا الإطار، وبالإضافة لما ذكره د. بهجت قرني عن وضع هذه المبادرة بين وثيقتي الأمن القومي الأمريكي ووثيقة حال الاتحاد، فإنني أضيف خطابين آخرين لبوش مرتبطين بالوثيقتين الأخيرتين ارتباطاً وثيقاً، حيث أشار في خطابه في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ إلى أن هناك دولاً لا تدعم الإرهاب ولكنها تخلق مناخاً يولد إرهاباً، وهذا أمر لا بد من تغييره، ورغم أنه لم يسم دولاً محددة إلا أنه كان يقصد في هذه المرحلة السعودية تحديداً، ودولاً عربية أخرى لديها خطاب ديني يتبنى فكرة الجهاد ومواجهة إسرائيل.

وفي خطابه الآخر أمام American Interprise Institute نلمس بوضوح فكر المحافظين الجدد وراء الأسباب الحقيقية لغزو العراق، وهي فكرة الدومينو، وأن دخول العراق سيؤدي إلى نوع من التداي في المنطقة العربية فتتحول كلها إلى ديمقراطيات، كما نلمس أيضاً فكر المحافظين الجدد وراء تهديد إيران وسوريا تحديداً ثم مصر والسعودية بعد ذلك.

وفيما يتعلق بوثيقة بول فإن لي ملاحظتان أساسيتان؛ الأولى: أن هناك فقرة في الوثيقة لم تأخذ - في رأيي - كثيراً من الاهتمام في الوطن العربي، وهي التي تحدثت عن منظمة التجارة العالمية WTO وما يعنيه ذلك من فرض العولمة الاقتصادية المتوحشة إلى جانب فرض الديمقراطية من الخارج، وأعتقد أن هذه فكرة مهمة لأنها تعبر عن منظومة واحدة يتم التعامل معها بأشكال مختلفة.

**والثانية:** عندما تحدثت الوثيقة عن بناء الأمل فقد انطلقت من فكرة لدى المحافظين الجدد مفادها أن المعارضة فى الوطن العربى للولايات المتحدة وإسرائيل ناتجة عن عجز العرب عن معارضة حكوماتهم، ومن ثم إذا تحققت الديمقراطية فى هذه المنطقة وأصبح بالإمكان معارضة هذه الحكومات فربما يؤدي هذا إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

وثمة نقطة أخيرة أشير فيها إلى أهمية المنهج المؤسسى فى التعامل مع هذه الوثيقة التى قدمها باول، والذى كنا نعتبره حتى فترة قريبة الشخص الوحيد الذى يمثل جناح الحمائم فى الإدارة الأمريكية، وخاض مجموعة من المعارك الضخمة مع جناح رامسفيلد، لأنه فى الوقت الذى قُدمت فيه هذه الوثيقة كان باول يتعرض - بسببها - إلى هجوم شرس من رموز المحافظين الجدد، سواء فى الصحافة أو على شاشات التلفزيون، لأنهم كانوا يرون استخدام سلاح الديمقراطية ضد من يتراءى لهم من الدول العربية.

وأعتقد أنه بهزيمة باول فى معركة العراق أصبحت المسألة مفتوحة، فهذه الوثيقة التى صيغت بدرجة عالية من الأدب والكياسة لا أتصور أن يكون هذا حالها طالما بقى بوش فى السلطة، وفى حالة فوز بوش فى انتخابات ٢٠٠٤ سيعنى هذا حدوث اكتساح داخل الولايات المتحدة يؤدي إلى مزيد من الانهيار للحزب الديمقراطى، وبالتالي لن تكون هناك معارضة حقيقية داخل الولايات المتحدة كما هو الأمر حالياً.

**أ. محمد فائق :**

حقيقة، أود فى هذا الصدد إثارة بعض التساؤلات المهمة من قبيل؛ ما هى العلاقة بين ما يحدث فى قضية الديمقراطية وموضوع الصراع العربى - الاسرائيلى؟ فهل هناك ثمة علاقة بين وثيقة الشراكة وخارطة الطريق؟ أم أن

خارطة الطريق جاءت فقط - كما قيل - بضغط من المملكة المتحدة - وبليبر تحديداً - كنوع من إيقاظ الأمل؟

وثمة نقطة أخرى أتفق فيها مع ما ذكره د. بهجت قرني من أهمية البعد الدولي، فإسرائيل - كما نعلم - لها العديد من التحفظات على خارطة الطريق، والخطة كلها تضع التزامات على الجانب الفلسطيني أكثر مما تفعل على الجانب الإسرائيلي، بل ويتبادر للذهن للوهلة الأولى أنه جرى تصميمها لوقف الانتفاضة أولاً، ومن هنا فإن إدخال البعد الدولي عملية بالغة الأهمية، وبدونها لا تصبح هناك قيمة إطلاقاً لهذه الالتزامات الأمريكية لأنه سيتم تعديلها أكثر من مرة.

أ. سمير مرقس :

أتفق تماماً مع العرض المطروح، ولي ملاحظة أساسية حول الوثائق التي طرحت والتي تعبر عن توافق في منظومة الأدبيات الأمريكية، فهي وثائق مكملة لبعضها البعض، إذ يتم الحديث عن الديمقراطية والعسكرة في غير تناقض، ومن هنا أتصور أن المؤسسة التي تفرز هذه الأدبيات في النهاية لديها تصور كامل بالنسبة للعالم، ومن هنا صدرت أكثر من وثيقة وأكثر من رؤية عن المؤسسة والإدارة ذاتيهما، وللوهلة الأولى يبدو كما لو كانت متناقضة، ولكنها في حقيقة الأمر متكاملة فيما بينها.

وثمة تساؤلات أود طرحها حول ما إذا كان هناك جديد في السلوك الأمريكي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية والنظرة إلى العالم؟ بمعنى آخر، في إطار وجود هذا اليمين المتشدد بجناحيه السياسي والديني هل هناك ثمة جديد في السلوك الأمريكي فيما يتعلق بالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية أم لا؟ وهل السلوك الأمريكي الحالي سلوك مستحدث أم أنه سلوك منفصل عن السياق الذي يفرزه؟ وهل تمثل أحداث ١١ سبتمبر/أيلول عاملاً حاسماً في رسم السياسات

الأمريكية الحالية؟ وهل ساهمت هذه الإدارة اليمينية الدينية فى تشكيل معالم ما يحدث أم لا ؟

**وفى هذا السياق فإن لى أيضاً ثلاث نقاط أوجزها فيما يلى؛**

**أولاً :** إن الولايات المتحدة قامت منذ تأسيسها على ثقافة الإبادة ، وهذه نقطة بالغة الأهمية ولا يجب استبعادها، لأنها جزء من العقل الأمريكى المستمر عبر سنوات وقرون .

**ثانياً:** إنه تصادف مع إقامة هذا المجتمع الجديد القائم على إبادة الآخرين ميلاد المجتمع والدين فى آن واحد، بمعنى أن المستوطنين الجدد كان لهم توجه دينى محدد، وهنا تبدو الحالة الأمريكية مختلفة عن أى حالة أخرى، حيث لا توجد تلك المسافة بين المجتمع والدين، أى بين البشر واعتناقهم الدين، إذ شهدت الحالة الأمريكية اعتناق الدين فى لحظة تأسيس المجتمع نفسها.

**ثالثاً:** إن هناك حالة من حالات الاستعلاء على الآخرين انطلاقاً من النظرة الرسالية للعالم، وقد استمرت هذه النظرة فى المكون والوجدان والفكر الأمريكى على مدى القرن التاسع عشر أثناء حركة التوسع والانتشار الأمريكى فى الداخل.

من هنا أتصور أنه لا يمكن فصل ما يحدث الآن عن هذا السياق، وبغض النظر عن وصول اليمين الأمريكى بجناحيه السياسى والدينى إلى الحكم من عدمه، فالمتتبع للحالة الأمريكية على مدى القرن العشرين لا يجد أى انفصال فى هذا الصدد، فما هو وجه الاختلاف الجوهرى بين حالة تدخل كلينتون فى كوسوفو وتدخل بوش فى العراق؟ أو ما هو الخلاف الجوهرى بين نظرة ريجان - غير المتدين - للاتحاد السوفيتى ونظرة بوش - المتدين بشكل عام - للعالم، واستعادته تعبير "محور الشر" الذى تم استخدامه للمرة الأولى فى عهد ريجان؟ قد يكون

هناك اختلاف فى الخطاب والآليات والشعارات، ولكن فى النهاية ليس هناك أى اختلاف جوهري.

ما أريد قوله إن الحالة الأمريكية تتبنى نهجاً توسعياً مستمراً منذ التأسيس وإلى يومنا هذا، وهى تحمل فى داخلها فكرة النظرة الرسالية للعالم، ونكاد نلمس فى هذا الصدد استعادة نموذج التوسع الأوروبى بشكل أكثر تعقيداً لمفهوم ثلاثية "التاجر والمبشر والعسكرى".

وثمة نقطة أخرى أتفق فيها بشكل عام مع ما ذكرته د.منار، ولكنى فقط أختلف معها فيما ذكرته عن عدم خبرة اليمين الدينى بالسياسة الخارجية، فلهذا اليمين الدينى خبرة خمسين عاماً على الأقل فى هذا المجال، حيث بدأ تشكل هذا اليمين الدينى أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال تأسيس الرابطة الوطنية للإنجليبين عام ١٩٤٢، وبدأ يعمل فى السياسة كجماعة ضغط من خلال المجتمع المدنى، وليس من قبيل المصادفة أن تكون المسودة الأولى لنص قانون الاضطهاد الدينى- الذى تم إقراره فى الكونجرس- هى التى طرحتها الرابطة الوطنية للإنجليبين. كذلك تم وضع التقرير الخاص بالسودان من خلال جماعات الضغط اليميني ثم تم إقراره بعد ذلك فى لجنة الحريات الدينية، فلهذا اليمين الدينى خبرة للتعامل فى مجال السياسة الخارجية لا ينبغى التقليل من أهميتها.

وفىما يتعلق بوثيقة الشراكة وقضية الديمقراطية فإنه لا يمكن فصل طرح موضوع الديمقراطية عن إطار ما سبق، فالنموذج الديمقراطى عندما يُقدم من الولايات المتحدة إنما يتم تقديمه فى إطار النموذج التوسعى، ولا يمكن التعامل معه إلا فى هذا السياق، ولا يعنى هذا أننا ضد الديمقراطية أو مفهوم حقوق الإنسان، ولكن لا يمكن قبول هذا النموذج إلا فى هذا الإطار، لأننا أمام نموذج يتحرك بمنطق توسعى واحد أذرعه الثلاثة؛ الهيمنة الثقافية والحضارية والدينية.

وثمة نقطة أخرى أشارت إليها د.منار بشكل سريع، وهي خاصة بربط مفهوم الديمقراطية بضرورة الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية WTO، فلكي تكون هناك ديمقراطية لأبد من وجود سوق حرة بالمعنى الواسع للكلمة، وهو ما يعبر عن فكرة ربط الديمقراطية بالسوق. وأود الإشارة في هذا الصدد إلى دراسة في غاية الأهمية قدمها فريد زكريا عن Liberal Democracy عام ١٩٩٧، وكانت الفكرة الأساسية فيها أن الديمقراطية- بالمعنى الكلاسيكي- الذي اختبر في الغرب تاريخياً بنموذجيه البريطاني والفرنسي تحتاج إلى كثير من الضبط عند التطبيق في دول العالم الثالث، ويشير فريد زكريا في هذه الدراسة إلى خطورة المبالغة في التركيز على الديمقراطية والانتخابات الحرة، فالانتخابات الحرة هي التي أتت بهتلر والنازية عام ١٩٣٧، ويرى زكريا أن ما يحتاجه العالم هو الديمقراطية الليبرالية الموجودة في الولايات المتحدة، والتي تركز على التحرير الاقتصادي مثلما حدث في سنغافورة وتشيلي والمكسيك.

وعندما يتحدث فريد زكريا عن تشيلي لا يفسر لنا ماذا حدث لـ "النبى" عام ١٩٧٣ وفي الوقت الذي يرى فيه ضرورة تشجيع الجنرال "مشرف" في باكستان لتبنيه التحرير الاقتصادي، فإنه يدعو إلى الحذر والتوجس من "شافيز" الرئيس الفنزويلي المنتخب من قبل الجماهير، ويعتبر زكريا أن هذه كلها دروس ينبغي أن تأخذها الإدارة الأمريكية في الاعتبار وهي تقوم بإعادة البناء في كل من العراق وأفغانستان.

وفي معرض المقارنة بين ما حدث في البوسنة، وما يجب أن يحدث في العراق يذكر فريد زكريا أن الانتخابات الحرة قد تأتي بمشاكل سياسية كثيرة، فبعد عام من معاهدة دايتون للسلام جاءت الانتخابات البوسنية بالفورة العرقية، حيث دعمت الانتخابات القوى الإثنية وجعلت من بناء حكم ديمقراطي ليبرالي أمراً أكثر

صعوبة، ومن هنا يرى زكريا عدم العجلة فى إجراء الانتخابات فى العراق لإضفاء الشرعية.

ومن هنا أيضاً أتصور أن فكرة ربط السوق بالديمقراطية موجودة لدى فريد زكريا، ولدى ريتشارد هاس والذى يقلل بدوره من أهمية فكرة الانتخابات؛ لأنه يراها غير معبرة عن الديمقراطية، ومن ثم يركز على فكرة اقتصاد السوق وربطها بالديمقراطية، وهناك كتاب آخر لصمويل هانتجتون يحاول فيه الربط بين مفهوم السوق والديمقراطية.

أنتقل الآن إلى نقطة أخرى تبدو فيها السوق أكثر أهمية من الديمقراطية، فالسلوك الأمريكى - لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وفى ظل غياب منافس حقيقى - غلب عليه فكرة الانتشار الإمبراطوري، والذى يفترض - نظرياً - سقوط الحدود بين الدول، فالإمبراطورية عندما تتمدد وتنتشر لا تتخيل وجود من يقاومها أو يعترض طريقها، ومن ثم تتحول الدول إلى مجرد أسواق فى حركة تجارة وتدفق مالى خاص بهذه الإمبراطورية.

من هنا أتصور أن الحديث عن الديمقراطية بالمنطق المطروح أمر لا يمكن قبوله كما هو، ولكن علينا النضال من أجل تحقيق ديمقراطيتنا فى واقعنا العربى، ووضع جدول أعمالنا بأنفسنا.

**أ.محمد فائق :**

أود الإشارة إلى نقطة هامة جداً لم يلتفت إليها الكثيرون فى خضم أحداث ١١ سبتمبر/أيلول وما أعقبها، وهى الخاصة بمؤتمر مناهضة العنصرية فى ديربن الذى اختتم أعماله قبل ثلاثة أيام من تلك الأحداث، وكما نعلم فقد كانت الولايات المتحدة تتحدث باستمرار عن بناء مجتمع عالمى global society مؤيد للديمقراطية والأفكار الأمريكية، وفى ديربن وقف هذا المجتمع العالمى بشكل معادٍ وصارخ

ضد الولايات المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الربط بين الصهيونية والعنصرية، وكان التصرف الأمريكي آنذاك غير مفهوم إزاء هذا الرفض، من هنا أتصور أن فكرة عسكرة العولمة لم تكن بعيدة أبداً عما حدث في ديربن.

**د. محمد السيد سعيد :**

حقيقة أنا لست مع فكرة "شيطنة" الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة - باختصار شديد- ظاهرة سياسية كونية جبارة ومركب حضارى غاية فى التعقيد، فيه التقدمى والرجعى، فيه تقاليد بدائية تتعايش بشكل متكامل مع أعلى مستويات تطور الفكر والفلسفة.

وعلى مستوى الفكر السياسى نلاحظ ثمة تطورات جيدة وبارزة فيما يتصل بعلاقة الولايات المتحدة مع العالم، فهناك رؤى مختلفة، وأعتقد أن القضية تتمثل فى هيمنة الولايات المتحدة، وأن مشروع إدارة بوش يمثل انقلاباً على العولمة الأمريكية التى تقوم على أساسيات معينة منها أنها قمة الإنجاز الحداثى والقانونى، ومن هنا لا نلحظ اليوم أياً من هذه المنطلقات الفلسفية الحقيقية لفكرة العولمة.

ما أريد التركيز عليه هو موقفنا نحن، وهنا أتصور أن الرد الجدلى العربى على المشروع المطروح من قبل الإدارة الأمريكية هو رد معاد للفكر، إذ لم ننتج -حتى الآن- رداً فكرياً حقيقياً على ما تطرحه هذه الإدارة.

وقبل تناول المنطلقات الفكرية أضيف لما ذكرته د.منار أن ما حدث فى الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ليس فقط التحالف الشيطانى أو اللا مقدس بين المحافظين الجدد والأصولية المسيحية واليمين التقليدى، فهناك شئ ما يوسع إطار هذا التحالف مما أكسبه عمقاً جماهيرياً كبيراً نسبياً فى منطقة الشرق الأوسط تحديداً، وربما كان هذا واضحاً فى قرار الكونجرس غير المسبوق فى نهاية الصيف الماضى بمنح الرئيس بوش سلطات إعلان الحرب.

وفى هذا الإطار أُشير إلى أنه كانت هناك ثلاث كتل فى الرأى العام الأمريكى إزاء موضوع الحرب على العراق، إحداها كانت ضد الحرب، وأخرى مع الحرب، والثالثة مع الحرب ولكن فى إطار قانونى دولى وبمشاركة حلفاء، وهذا الفريق هو ما يمكن أن نطلق عليه الوسط الأمريكى أو يسار الجمهوريين، بينما كان القطاع الأكبر من الوسط واليمين الديمقراطى هو الذى حسم الموقف لصالح الرئيس بوش.

ولا يجب فى هذا الصدد إغفال أن بعض الصحف الليبرالية قامت بالتنشير بموضوع الحرب ضد العراق، وهى التى حددت مصر والسعودية منذ البداية، كما أن هذا القطاع ذاته كان له موقف حاسم جداً من شارون، الأمر الذى يكشف أن موقفه أكثر تعقيداً مما يُشاع عادة.

وأود أن أضيف لما ذكره د. بهجت قرنى عما أسماه التفاعل عبر البيروقراطيات أو الجماعات، وهو بالفعل هام جداً، أنه من الممكن على المستوى السياسى، وخارج نطاق الإدارة الأمريكية، تكريس هيكاية ما للمصالحة أو المساومة السياسية، فالقرارات الكبيرة غالباً ما تقوم على التوفيق أو على COMPROMISE، بحيث يتمتع الرئيس بتأييد قوى لما يتخذه من قرارات. من هنا أتصور أن جانباً أساسياً من التيار الليبرالى، الذى يضم يمين الوسط والوسط وهو كتلة رئيسية فى الحزب الديمقراطى، أيد هذا المشروع، بل إنه بادر بطرحه على الرأى العام الأمريكى، وفى الأيام القليلة التالية لأحداث سبتمبر/أيلول كان هناك طرح مفاده ضرورة تغيير الشرق الأوسط، والسعودية ومصر تحديداً.

واعتقد أنه حتى فى حالة فشل الرئيس بوش فى كسب معركة الرئاسة عام ٢٠٠٤، فقد لا يختلف الرئيس الجديد، سواء كان ديمقراطياً أو جمهورياً، اختلافاً جذرياً عن بوش، ربما يكون هناك اختلاف على المستوى الفكرى، ولكن على مستوى النتائج السياسية، وتحديداً تغيير الشرق الأوسط، فليس هناك خلاف إطلاقاً

حولها في الولايات المتحدة، قد يكون الخلاف حول كيفية إحداث هذا التغيير ، وليس على التغيير في حد ذاته.

وربما يستند هذا على جملة من المعطيات **منها**؛ أن التركيبة الثقافية السائدة في المنطقة تشكل تهديداً للولايات المتحدة، وقد سببت هذه التركيبة نوعاً من التحالف الصراعي، والذي لا يقوم في النهاية على الاختلاف بقدر ما يقوم على الاتفاق، بين التوجهات الأصولية المتطرفة من ناحية، والثقافة البيروقراطية التسلطية العنيفة ضد المواطنين من ناحية ثانية.

بعبارة أخرى، لقد تطورنا ثقافياً ولكن على نحو بالغ الارتباك والاضطراب، بحيث إن الكتلة الأساسية من السياسة العربية كان لديها مشروع فكري، وبدأ هناك مستوى عالٍ جداً من استخدام الشرعية، هذا في الوقت الذي كانت تتحرك فيه هذه البيروقراطية بدون فكر، وفي إطار فراغ فكري واضح، ولم يكن لديها أي بشارة من أي نوع، ومن هنا كان يعارض هذه البيروقراطية قطاع أصولي بالغ التطرف لم يكن مشروعه فقط الدفاع عن الحضارة العربية والإسلامية، إنما اقتصر مشروعه على الجهاد الإسلامي القائم على وجود دار الحرب ودار السلام.

من هنا لم تطرح هذه التركيبة الثقافية البيروقراطية مشروعاً نهضوياً مباشراً، وإنما كان المطروح فقط مشروع أمنى عسكري بالغ الخشونة والعنصرية كما هو الحال في النمط السعودي والخليجي، وقد تأخذ هذه التركيبة البيروقراطية شكلاً متحضرًا بعض الشيء في مصر والمغرب وسوريا، ولكنها - بصفة عامة - انحصرت في شن حرب يومية على المواطنين وبما يمس كرامتهم آدمياً، وبالتالي تمت مصادرة كل الحريات، ومن هنا كانت الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الدولة ليس عن طريق ارتياد آفاق جديدة، وإنما عن طريق إعمال القاعدة الأمنية في صورتها التجريدية المطلقة، بحيث تصبح الدولة هي الأمن.

وهنا تبدو ثمة نقطة خلافية مع ما تطرحه الولايات المتحدة فى هذا الإطار، وهى المتعلقة بالسؤال المطروح هل هذه التركيبية الثقافية قادرة على تغيير نفسها بنفسها؟ وتكمن خطورة هذا السؤال فى أنه يستدعى تلقائياً فكرة أنه لأبداً من الحرب لكى يحدث هذا التغيير المنشود. واعتقادي - رغم مشروعية السؤال - أن هناك ثمة تنوع فى الإجابات عليه، وقد يواجه بعضها الإجابة الأمريكية التى يعبر عنها اليمين المتطرف، إلا أن الفكرة الأساسية فى هذا السياق أننا منذ ثلاثين عاماً، وفى ظل هذه الأنظمة التى أخذت أشكالاً متفرقة من هذه التركيبية الثقافية البيروقراطية، قمنا بنوع من التفويض المنظم للقوى القادرة على النهوض، وهنا تبرز عدة تساؤلات حول تلك الحالات التى حدث فيها تدمير منظم للمجتمع المدنى، وما إذا كانت هناك إمكانية لكى تغير هذه التركيبية الثقافية نفسها، وما هو المدى الزمنى الذى يستغرقه هذا التغيير؟ وما هو مدى المعاناة الإنسانية والسياسية اللازمة لإحداث هذا التغيير؟ وما هى الأشكال والأساليب التى يمكن أن يتم من خلالها هذا التغيير؟ وأستحضر فى هذا السياق النموذج السعودى والنموذج الجزائرى البشع، والذى لا نعرف فيه على وجه الدقة من القاتل ومن المقتول وكان ثمنه وفاة ١٣٠ ألف شخص.

حقيقة ليست لدى إجابة محددة على هذه التساؤلات المطروحة، ولكنى فى كل الأحوال - وأياً كان الثمن - أفضل فكرة أن نطور أنفسنا بأنفسنا ذاتياً، وأياً كانت التكلفة.

وثمة سؤال آخر مطروح، هل سيتم تحدى هذه التركيبية العسكرية البوليسية الأمنية، التى ظلت تقوض المجتمع المدنى حتى أنه لم تعد هناك أى مصابيح مضيئة كثيرة، هل سيتم تحديها بنفس التركيبية أو ربما بتركيبية أشد؟ بمعنى آخر، هل فى هذا التركيبية الثقافية البوليسية ما يبشر فى مدى زمنى معقول بإمكانية تغييرها بشكل مقبول؟

هناك نظريات خاطئة تتطوى على تزوير فلسفى وسياسى، منها ما ذُكر عن البحث الذى استغرق حوالى ٢٥ عاماً - وهو فى غاية العبثية- عما إذا كانت الديمقراطيات تحارب بعضها البعض أم لا؟ وتضمن البحث كمية مذهلة من الأرقام والإحصاءات لمحاولة إثبات أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها، مما يعنى أن السلام والديمقراطية متلازمان، بينما الاستبداد لأبداً أن ينتهى إلى حرب.

هذا وتقوم الثغرة الفكرية فى مثل هذه النظريات على أنه فى حالة حدوث اشتباك بين الديمقراطيات والديكتاتوريات فإن الأخيرة - بالضرورة- هى التى تعتدى، بينما الواقع يؤكد أن الديمقراطيات هى التى تعتدى، وأشير فى هذا الصدد إلى أن الحروب طوال القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر كانت بين دول أسمت نفسها بالديمقراطية، ولدينا حالات شنت فيها الديمقراطيات الحروب على شعوب أخرى بأئسة غير مطروح على أجندتها موضوع الديمقراطية، مثل ما حدث أثناء حرب الزولو.

وثمة نقطة أخرى أود الإشارة إليها، وهى أنه قد حدث تبدل فى الأدوار بحيث إن المدافعين عن رفض فكرة الضغط الأمريكى والحرب يرون أن الديمقراطية غير مُجدية فى هذه المنطقة، وربما يقتضى هذا منا إعادة التفكير إزاء هذه الملاحظات الحادثة بين يمين عسكري مجرم يطرح فكرة تطوير المنطقة، وبين ليبرالية تقوم فى الحقيقة على مفهوم بطيريركى أبوى.

وهنا السؤال، هل يستطيع أحد الدفاع عن أمر واقع Defendable or Undefendable؟، والمشكلة هنا أن هذه التركيبة الثقافية لم تُعد تصدر عدوانها على مواطنيها كما كنا نرى من قبل، ولكن هناك توتر فى كل مكان؛ فى الشيشان وكشمير ونيجيريا... الخ، من هنا فإن موقف المحافظة على الوضع القائم STATUS Que، انطلاقاً من مقولة أنه Undefendable، موقف غير

مُجد أو مفيد، بل وسيؤدي في النهاية إلى كارثة مذهلة، وهنا يبرز السؤال؛ ما هو البديل؟ واعتقادي أنه لا بُد من أن نقوم بمبادرات جديدة لتغيير واقع الـ Undefendable انطلاقاً من أن الوضع الحالي Defendable، وإذا لم يكن كذلك فما هو العمل؟.

أعتقد بدايةً أنه لا بُد من إيجاد نموذج يحقق لنا قدراً من الدفاع عن أنفسنا عسكرياً، وأن نكون قادرين على استلام زمام المبادرة التاريخية بشكل مختلف لإنتاج مشروع اجتماعي مختلف، بمعنى آخر، لابد من معرفة كيف نحارب ونقاتل الولايات المتحدة بكفاءة، وفي الوقت نفسه كيف نستطيع التفاهم معها وغزوها غزواً مضاداً بحيث نكسب منها قطاعاً مهماً، بمعنى كيف نمزج بين تقنيات الاستعداد لأعلى مستويات الدفاع الفعال، وبين أعلى مستويات التفاهم والتحالف من داخل الولايات المتحدة؟.

ولا يجب أن يكون النموذج الذي نبحث عنه قائماً على الحراسة والأمن والتعذيب والاعتقالات، وإنما ذلك النموذج الذي يفتح الباب لاسترداد كرامة الإنسان العربي، ونحن نحتاج في هذا الإطار شيئاً ما يحمل معنى التحالف من أجل القانون والسلام والدفاع عن القانون الدولي وليس الدفاع عن البنية التي ستدمرنا قبل أن تدمر الآخرين. وحقيقة لا أدري أين الحل إذا لم يكن هناك تحالف تقدمي ديمقراطي واسع يحمل مشروعاً تاريخياً في هذا الإطار.

**أ.محمد فائق :**

حقيقة إن ما ذكره د.محمد السيد سعيد يُثير جدلاً كبيراً، من ذلك مثلاً أنه لا يوجد من يدافع عن الواقع الراهن، وفي رأبي أن هناك ثمة تناقض في هذا الصدد، فهناك طرف يفرض علينا واقعاً ما لقبوله، ذلك في الوقت نفسه الذي يعتبر فيه هذا الطرف أحد أسباب هذا الواقع السيئ الذي نعيشه.

د. أحمد يوسف أحمد :

حقيقة، لقد استفدت كثيراً من كل ما طرح حتى الآن، ومن الصعب الحديث بعد كل هذه المداخلات القيمة التي قيلت، وسأحاول أن أكون مباشراً ولن أكرر بعض ما قيل.

وسأبدأ - من باب تحفيز الفكر - بالقول بأننا لسنا مطالبين بموقف من مشروع ديمقراطى أمريكى مطروح علينا، لأنه لا يوجد مثل هذا المشروع المطروح علينا. وهناك سؤال مطروح من قبل كثيرين وهو؛ إذا كانت الأفكار الأمريكية وغير الأمريكية يمكن أن تُقضى بنا إلى تجارب مثل اليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ودول شرق أوروبا بعد خلاصها من الهيمنة السوفيتية، فلماذا نرفض حلاً للمأزق الذى وصفه د.محمد السيد سعيد باقتدار شديد؟

وعندما أذكر أنه لا يوجد مشروع ديمقراطى أمريكى مطروح علينا فى هذه اللحظة ، فأنا أنطلق مما ذكره د.محمد السيد سعيد من أن الظاهرة الأمريكية ظاهرة معقدة جداً، فيها الخير والشر، والطيب والقبيح، فيها الموسيقى والفن الراقى، وفيها الإمبريالية والهيمنة، فنحن نتعامل مع طرح نخبة أمريكية محددة أو إدارة أمريكية تجلس فى البيت الابيض فى لحظة زمنية معينة.

وعندما أقول إنه لا يوجد مشروع ديمقراطى أمريكى مطروح علينا، أو لا يوجد مشروع حقيقى للتطوير، فأنا أستند فى ذلك القول إلى حُجَتَيْنِ رَئِيسِيَتَيْنِ؛ إحداهما تاريخية، والأخرى مضمونية.

**بالنسبة للحجة التاريخية:** وأتصور أنها ليست موضوع خلاف بيننا، ففى رأى أن التاريخ والسجل الأمريكى فى قضية نشر الديمقراطية فى العالم سجل ملتبس للغاية، ويمكن أن نذكر فى هذا السجل التجربة الديمقراطية فى اليابان أو فى ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، أو فى إيطاليا، أو فى دول شرق أوروبا بعد انهيار المعسكر الاشتراكى، وإن كان هذا يمكن أن يدخلنى فى نقاش أكثر

تعقيداً أخلاقياً وسياسياً حول مضمون الديمقراطية، من هذا مثلاً طرح السؤال الفلسفى المتعلق بما إذا كانت بلغاريا فى ظل الديمقراطية الليبرالية أفضل مما كانت عليه من قبل، وبدون الدخول فى هذا الجدل، سأعتبر أن للأمريكيين سجلاً إيجابياً فى نشر الديمقراطية فى عدد من دول العالم، إلا أن لهم أيضاً سجلاً بالغ القتامة فى التحالف مع نظم استبدادية، وفى الإطاحة بنظم ديمقراطية، وفى التدخل فى نظم ديمقراطية كما كانت تفعل المخابرات المركزية الأمريكية CIA فى النظم الديمقراطية فى غرب أوروبا لى تمنع وصول الأحزاب الشيوعية إلى الحكم، وفى اليابان كانت تتدخل لتقديم معونات ورشاوى لى يصل حزب معين إلى السلطة، وكان هناك تعاون مع الثقافات الظلامية التى تحدث عنها د. محمد السيد سعيد مثل التحالف بين الإدارة الأمريكية وعناصر العنف والتطرف الإسلامى من أجل الإطاحة بالاتحاد السوفيتى تحت عنوان "نصرة المسلمين".

ملخص حجتى التاريخية- وأعتقد أنها تستند إلى الواقع- أن السجل الأمريكى فى موضوع الديمقراطية شديد الالتباس، وأصل من هذا الالتباس إلى نقطة أعتقد أنها تتفق مع ما طرحه د. بهجت قرنى عندما أشار إلى أن القضية هى قضية مصلحة قومية كما تراها النخبة الحاكمة، فعندما تتفق هذه المصلحة مع نشر الديمقراطية يتم نشر الديمقراطية، وعندما تتعارض يتم الإطاحة بالديمقراطية.

أيضاً أتفق مع ما ذكره د. محمد السيد سعيد من أن التركيبة الثقافية شديدة التخلف التى تحدث عنها تمثل تهديداً لنا وللآخرين، ولكنى أتصور أن هذه التركيبة تقوم على عنصرين؛ أحدهما يتعلق بالنظم الحاكمة، والآخر يتعلق ببعض ثقافات فرعية متخلفة، إلا أن الصورة ليست كذلك فى كل الأحوال، إذ توجد أيضاً تركيبة ثقافية ناهضة هى التى سنعمل عليها عندما نصل فى النهاية للقول بأنه لا مفر أمامنا من محاولة بناء أنفسنا ديمقراطياً وبمبادرات ذاتية.

وثمة نقطة أود الإشارة إليها في هذا الصدد، وهي أن التركيبة الغربية مُهددة لنا في كل الأبعاد، وكما أن تركيبتنا مُهددة لهم بحق، فإن تركيبتهم مُهددة لنا في استقلالنا وفي أمننا، ولا أعتقد أنني في حاجة للتدليل على ذلك، سواء بما يحدث في العراق أو فلسطين أو بما حدث لمصر عام ١٩٥٦، بل إنني أتجاوز فأقول إن هذه التركيبة الغربية مُهددة لنا اقتصادياً، فمن قال إن موضوع السوق والخصخصة والعولمة الاقتصادية - الذي طُرح على العالم منذ فترة - يلائمنا، بالتأكيد قد لا تلائمنا النظم المغلقة ولكني أستطيع أن أعزو تخلف السير نحو الديمقراطية إلى التفكك الاجتماعي أو التآكل الاجتماعي الذي حدث في ظل سياسات الخصخصة، وأنا أعتبر أن الخصخصة المقدمة لنا على الطريقة الأمريكية والاتحاق بمنظمة التجارة العالمية هي نوع من أنواع التهديد، بل أكثر من هذا فإنني أتهم الإدارات الأمريكية المتعاقبة - وليس المجتمع الأمريكي - بأنها قامت بعمليات تخريب ثقافي من خلال تعزيزها لهذه التركيبة الثقافية، أليست سياسات المعونة والرشاوى المقدمة إلى الموظفين وكبار الموظفين هنا وهناك نوعاً من أنواع التخريب الثقافي، ناهيك عن المردود الاقتصادي السلبي لهذا الأمر؟ وهنا الإشكالية الحقيقية، فإن كان لدينا شئ سلبي يهددنا ويهدد الآخرين، فإن الجانب المقابل لديه أيضاً ما يهددنا. هذه هي الحجة التاريخية التي توضح أن السجل الأمريكي في مسألة نشر الديمقراطية سجل ملتبس، ومن ثم نحن أمام مصلحة وطنية وليس أمامنا بالضرورة مشروع أمريكي للتطوير في حد ذاته مطروح علينا.

**وبالنسبة للحجة المضمونية،** فقد أشار الجميع إليها، وخاصة أ.سمير عندما تحدث عن أفكار فريد زكريا، والتي أعتقد أنها موجودة بشكل منظم جداً في كل تصريحات رجال الرأي العام، وأنا أتحدى أن نجد أي توصيف حقيقي لماهية النظام المنتظر سواء في وثيقة باول أو خطابات بوش أو تصريحات كوندوليسا رايس أو ريتشارد هاس وغيرهم، وإنما هناك حديث عام عن مجتمعات أكثر

انفتاحاً وأكثر ديمقراطية، بل إن وثيقة باول نفسها تتضمن سطرًا واحدًا عن الإصلاح السياسي وباقي الوثيقة تتحدث عن التنمية والمرأة والتعليم... الخ. من هنا، ومن حيث المضمون، لا أتصور أنه مطروح علينا مشروع أمريكي للتطوير، وذلك لأن الطرف الأمريكي - وانطلاقاً من مفهوم المصلحة الوطنية - لا يريد إلزام نفسه بشئ، لأنه لا يستطيع الالتزام بعمل انتخابات.. الخ، وقد بدأ ثمة مبدأ أن يكون كل حسب قدرته ، فمثلاً عندما تحدث ريتشارد هاس عن الديمقراطية قال إنه لا توجد صورة واحدة للديمقراطية، وإنما هي لكل بحسب قدرته، إذن عندما يذهب أحد الحكام لمقابلة رجال العشائر أو يتجول في الشوارع تكون هذه بمثابة خطوة ديمقراطية، من هنا أتصور أنه لا يوجد إنتاج محدد مطروح علينا وبأفكار محددة .

وهنا أصل إلى نقطتي الأخيرة حول ما هو موقفنا إزاء هذا، وقد بدأت الحديث بالقول إنه ليس مطروحاً علينا مشروع ديمقراطي لقبوله أو رفضه، ولكن مطروح علينا أفكار يُقال إنها للتطوير، وبداهة، لا يمكن القول برفض أى شئ تطرحه الولايات المتحدة، ولكن ما يشغلني هو توقيت الطرح، لأنه جاء فى ظل ارتباط المسألة الديمقراطية بمسألة الاستقلال الوطنى، وهذه تمثل إشكالية حقيقية، فصدام حسين حكم العراق أكثر من ثلث قرن، وقد تعاونت معه الولايات المتحدة أكثر من مرة، وقدمت له الأسلحة الكيماوية التى اتهمته باستخدامها ضد شعبه وضد الآخرين، بعبارة أخرى، لقد كانت علاقة الولايات المتحدة بالنظام العراقى عادية باستثناء فترة معينة، أيضاً لماذا سكنت الدول التى طالبت النظام العراقى بالرحيل طيلة هذه السنوات؟ وهى بالمناسبة دول غير ديمقراطية، وأنا حقيقة لا أنزه التوقيت الحالى للطرح عن أن يكون مرتبطاً بقضية مصادرة إرادة العراق، ومن هنا يحق لنا الحديث عن التعارض الحالى بين الديمقراطية وهدف التحرير الوطنى.

ما أريد قوله فى هذا السياق إنه إذا كان لا يوجد مشروع محدد مطروح علينا للتطوير، ولكن يوجد على الأرض عدوان حقيقى على العراق، فعندئذ لا أقول نؤجل الديمقراطية، ولكن أقول تكون الأولوية لمواجهة العدوان.

وثمة نقطة أخرى، هى أن المأساة فى بعض ملامح التطبيق ظهر فى الحالة الفلسطينية، فمن الواضح أن المطلب المسمى بالديمقراطى من السلطة الفلسطينية مرتبط أساساً بكسر إرادتها فى مجال التسوية، وفى اعتقادي أن خطاب بوش فى يونيو/حزيران ٢٠٠٢، والذى أشارت إليه د.منار، قد أحدث تغييراً جوهرياً فى تكييف الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى باعتباره صراعاً ضد الإرهاب، حيث أشار بوش إلى أن السلام فى هذه الأرض مرتين لصالح قلة من الإرهابيين - وهو يقصد بالطبع المقاومة والقيادة الفلسطينية - ومن ثم فهو لا يرى إلا ضرورة تغيير هذه القيادة، من هنا فإن عملية التغيير الديمقراطى مرتبطة - فى رأيى - بكسر إرادة المقاومة الفلسطينية، بل ذهب بوش إلى أكثر من هذا عندما كرر فى خطابه معنى أنه إذا أتى الفلسطينيون بياسر عرفات مرة أخرى، فلن تقبله الولايات المتحدة، وكرر المعنى نفسه فى الحالة العراقية، أنه إذا استبدل الشعب العراقى ديكتاتوراً بديكتاتور آخر، فلن تقبله الولايات المتحدة، وفى هذا تلميح إلى أنه إذا أفرزت الديمقراطية من لا تقبله الولايات المتحدة فلن تعترف بها.

من هنا لدى شكوك عميقة فى أن هناك مشروعاً أمريكياً للتطوير مطروحاً علينا، ولا يعنى هذا الوقوف فى معسكر الدفاع عن الوضع الراهن، والذى أسهب د.محمد السيد سعيد فى توصيف قبحه، فهو وضع لا يمكن قبوله أو الدفاع عنه بأى حال من الأحوال، وكل ما فى الأمر هو آليات تغيير هذا الواقع، وأنا صراحة لا أرى أمامى أى آليات مطروحة للتغيير من الخارج، فهذه الآليات مطروحة من أجل إدامة استتباع المنطقة، ومن هنا لم يعد لدينا إلا البحث فى آليات التغيير من الداخل، ولما كانت آليات التغيير الرسمية مستحيلة، فليس أمامنا إلا التطوير والتغيير من الداخل اعتماداً على قوى المجتمع، وهذه معضلة كبيرة تلقى علينا

مهمة بالغة التعقيد لأننا أمام مجتمع لا توجد فيه قوى اجتماعية متبلورة أو لها رؤية محددة قادرة على قيادة نضال ديمقراطي حقيقي، فهو مجتمع- في رأيي- تم تغييره مرة بفعل النظم الحاكمة، وأخرى بفعل القوى المهيمنة من الخارج.

وفي الوقت الذي نوجه فيه اللوم للخارج لأنه تغاضى عن النظم غير الديمقراطية إلى اللحظة التي أراد فيها استنباعها، فقد آن الأوان أيضاً لكى نلوم أنفسنا حيث إنه لم تُعد أماننا رفاهية السكوت على أى نظام غير ديمقراطي إلى أن تقع الواقعة، وإنما علينا من الآن- ومن هذا المنظور- مهمة تغيير أوضاعنا بأنفسنا إلى الأفضل واعتماداً على رؤيتنا الذاتية.

#### د. نيفين مسعد :

لى فقط تساؤل يتعلق بمصادقية الطرح الأمريكى للديمقراطية، فقد بدأ هذا الطرح بشكل خاص بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول فى ضوء التجربة الأفغاناية والتجربة العراقية.

وفي التجربة الأولى، تم استبعاد طائفة واسعة من القوى من التمثيل داخل النظام السياسى، مما أدى إلى تصارع هذه القوى فيما بينها، وقد ظهرت إحدى نتائجها فى خلخلة الاستقرار السياسى هناك، فلا تزال البنية التحتية لما يُسمى بنظام طالبان وتنظيم القاعدة موجودة، ولا يمكن القول بأنه قد تم القضاء عليها، وإنما هى فى حالة كمون، من هنا لم يفلح النموذج الذى طُرح من خلال استقدام أحد زعماء المعارضة المقيمين فى الخارج وتنصيبه رئيساً على أفغانستان، كما لا تستطيع الولايات المتحدة القول بأنها نجحت فى إقامة نظام ديمقراطى فى أفغانستان كبديل لنظام طالبان، بحيث يقوم على التعددية الحزبية وحرية التعبير وسيادة القانون وغيرها من المؤشرات المتعارف عليها فى إرساء نظام ديمقراطى حقيقى، وكل ما تم التهليل له هو خروج النساء للشوارع بوجوه مكشوفة وعودة حفلات السمر والغناء .. إلخ .

وفيما يتعلق بالتجربة العراقية، لدى شكوك في أن ما تقوم به الولايات المتحدة حالياً في العراق يمكن أن يساعد مستقبلاً في إرساء نظام ديمقراطي، وخاصة مع اصطفاء بعض قوى المعارضة وتنحية بعضها الآخر، فالولايات المتحدة تصطفى الأكراد ضد الشيعة، وفريقاً من الأكراد ضد فريق آخر، وفي الوقت الذي تطلب فيه من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عدم المشاركة في الحرب، فهي تفعل ذلك لأنها لا تريد أن تنعكس هذه المشاركة على التمثيل السياسي للشيعة في النظام المقبل في العراق، أي أنها تريد شكلاً معيناً لتوزيع الصلاحيات والسلطة في النظام المزمع إقامته في العراق، وهي أيضاً تميز بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج ، وتقوم بإذكاء الثأر بين الجماعات والعشائر والقبائل المختلفة.

ما أريد قوله إن الولايات المتحدة تضع بذور إفساد أي صيغة ديمقراطية في مستقبل العراق. والسؤال الذي أطرحه في هذا السياق، هل من الممكن بعد سيطرة الولايات المتحدة على الأوضاع في العراق أن نكون إزاء وضع أشبه ما يكون بالوضع الذي كانت عليه الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال؟ بمعنى أن هذه الدول في معظمها جنحت إلى النموذج الاشتراكي، ورفضت النموذج الليبرالي لارتباطه بالخبرة الاستعمارية؟ أي هل من الممكن أن يؤدي هذا الوضع إلى نوع من الكراهية لدى الشعب العراقي للنموذج الديمقراطي المزمع إقامته لمجرد أنه جاء مفروضاً عليه من الخارج، ولارتباطه بالخبرة الاستعمارية الأمريكية؟

**أ.محسن عوض :**

بداية، أتفق مع ما ذكره د.محمد السيد سعيد عن فساد الواقع الذي ينبغي مقاومته، وأتفق مع د.أحمد يوسف فيما ذكره عن أنه ليس هناك مشروعاً للديمقراطية مطروحاً من جانب الولايات المتحدة، فهناك مصالح قومية أشار إليها

د. بهجت قرنى، وهناك جماعات محددة تدير هذه المصالح على نحو عدوانى، ونحن لدينا ثلاث تجارب على الساحة وليست تجربتان، فلا يجب أن ننسى التجربة السودانية، حيث يجرى حالياً تفكيك النظام السودانى وإعادة تركيبه على نحو يتلاءم مع المصالح الأمريكية تحت مقولة ربط الديمقراطية بالسلام، وفى واقع الأمر فقد نحت هذه التجربة كل القوى الرئيسية عدا الطرفين المشاركين فى المفاوضات على الجانب الشمالى والجنوبى، هذا وينطبق على الاتفاقية المزمع عقدها مقولة "سلام فاسد أخط من حرب صريحة" فقد استبعدت هذه الاتفاقية كل الأطراف المهمشة فى الجنوب والتي وصلت إلى حد التمرد فى دارفور، كما استبعدت كل الأطراف الأخرى فى الشمال، وأعدت تفكيك النظام دون أن تربطه إلا بشئ واحد هو ضمان مدة رئاسة سداسية لنظام البشير.

أيضاً فإن ما يجرى فى فلسطين من إعادة تركيب السلطة الفلسطينية هو فى واقع الأمر لصناعة نظام "حداد" جديد مثل ذلك الذى كان قائماً فى جنوب لبنان لحماية القوات الإسرائيلية، وما هو قائم فى العراق حالياً من مشاريع وأدوار للجيش والأمن وشركات البترول.. الخ كل هذا يبشر بنوع النظام المقبل فى العراق. ما أود أن أشير إليه أن هذا المشروع الذى بدأ فعلاً بأضلعه الثلاثة له مئتمات على الساحة العربية، فهناك نظم أخرى مرشحة للتغيير منها؛ سوريا (كما ورد صراحة فى الأدبيات الأمريكية وإن كان تم نفيه) ومصر، وفى اعتقادي أن السعودية هى الأخرى مرشحة لذلك، فهى وإن لم تكن مرشحة بالاستهداف فهى مرشحة بالتداعى، فالمشروع الذى طرحه الأمير عبد الله، والذى كان مقررأً مناقشته فى مؤتمر القمة العربية الأخير، وتم إرجاؤه فيما بعد، يربط بين فكرة السلام والمشاركة السياسية وإعادة هيكلة النظام العربى.

د. محمد السيد سعيد :

فى إطار الحديث عن ما العمل، أود الإشارة إلى ضرورة اضطلاع

المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدور في هذا الإطار من خلال قيادة فريق متخصص، وعلى أعلى مستوى مهني، لتوثيق جرائم الحرب الأمريكية في العراق، ووضع تقرير موثق بالشهادات الحية، وأن يذهب هذا الفريق للعراق ولا يكون عمله مكتئباً.

أيضاً هناك أهمية لتشكيل تحالف للدفاع عن السلام والقانون، أو السلام الشرعي، فمن المهم كشف الإجراءات العنصرية والاستعمارية أمام الأمريكيين أنفسهم ، حيث يتوق الكثير منهم لسماع خطاب عربي لم يسمعه حتى الآن، فهناك كثير من الأمريكيين لم يروا عربياً قط في حياتهم، من هنا أهمية عمل شيء ما في هذا الإطار مهما كانت التكلفة، ولو من خلال مؤتمر عالمي قبل نهاية هذا العام (أى عام ٢٠٠٣) يشارك فيه مثلاً خمسة آلاف شخص، ونعرض عليهم شكوانا من هذه السياسة الأمريكية الإجرامية.

#### د. بهجت قرني :

حقيقة إن ما طُرح حتى الآن من نقاش جد مفيد، وفي ظل الظروف التي نعيشها فهو يُثير عندى التفاؤل، ويُعتبر مؤشراً إيجابياً على الانتماء والاهتمام بقضايا هذه المنطقة.

#### وأود فقط إثارة بعض النقاط على النحو التالي؛

أنى عندما تحدثت عن اليمين المسيحي كان على أساس أنه أكثر من يمثل المحافظين الجدد، ومن هنا لم أتحدث عن كل الجماعات المختلفة في هذا الإطار، ولعل د.منار أثارت النقطة الرئيسية التي شغلنتى، ليس فقط فيما يتعلق بمستقبل المنطقة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بمستقبل النظام العالمى، فأنا أعتقد أن وجود المجموعة الحالية على رأس الإدارة الأمريكية كارثة عالمية، لأنها لا تقبل بنسبية القيم ولديها مطلقات وحقائق ثابتة لا تقبل النقاش فيها وتحاول فرضها على أساس أنها تمثل الخير المطلق، والإنسان الذى لا يقبل بنسبية القيم لا يمكن التحاور معه

بعد أن أصبح عقله مغلقاً *closed minded* ، وهذا شئ يخيفنى جداً لا سيما عندما يكون فى يد قوة لديها من التكنولوجيا والأسلحة ما يمكنها من تدمير العالم. ومن هنا فإن احتكار الحقيقة مسألة خطيرة جداً بالنسبة لدولة تضطلع بدور القيادة والريادة فى العالم.

أيضاً ثمة نقطة أختلف فيها مع أ.سمير عندما تساءل عما إذا كان هناك خلاف جوهري بين الإدارات الأمريكية المختلفة، وأن الموجود حالياً ما هو إلا استمرارية للسياسة الأمريكية من قبل، وأنا أعتقد أن فى هذا تجنى على النظام الأمريكى، ومن هنا أتفق مع د.محمد السيد سعيد فى أن النظام الأمريكى نظام متنوع ومعقد وفيه كل شئ، فهناك على سبيل المثال فارق كبير جداً بين إدارة بوش وإدارة جيمى كارتر، وبين إدارة بوش وإدارة كلينتون ... الخ.

وحول ما ذكره أيضاً د.محمد السيد سعيد لا أعتقد أننا نقوم بشيطنة الولايات المتحدة، وأشير هنا إلى احتفال الجامعة الأمريكية فى بيروت بخريجها فى شهر فبراير/شباط الماضى عندما ألقى خطاب الافتتاح جون ووتربرى John Waterbery - وهو من أكبر المتخصصين فى منطقة الشرق الأوسط ويعمل حالياً مديراً للجامعة الأمريكية فى بيروت - حيث عبر فى خطابه عن نوع من الغموض أو الالتباس بالنسبة لكثير من العرب تجاه الولايات المتحدة، من خلال مقولة "أنا أكرهكم ولكن أحب مؤسساتكم"، وأنا أعتقد كما أشار د.أحمد يوسف ود.نيفين مسعد، أن هناك عدم ثقة فى الوثائق الأمريكية المقدمة لنا، وربما يؤيد التاريخ انعدام هذه الثقة والمصداقية، فالسياسة الأمريكية كانت دائماً فى صف الاستبداد والغش والنظم الديكتاتورية وسقوط نظم ديمقراطية، ومن هنا السؤال المهم الذى طرحته د.نيفين؛ هل بعد الانتهاء مما يحدث فى العراق يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن تكون للديمقراطية سمعة سيئة، وتكون عملية مشبوهة نتيجة ارتباطها بالاحتلال وبالغزو الثقافى الغربى والخضوع والهيمنة أكثر من ارتباطها بالديمقراطية التى نراها داخل المجتمع البريطانى أو الأمريكى؟ .

إننى أتصور أن الديمقراطية سوف ترتبط بأشياء سلبية غير تلك القيم التى نراها فى المجتمعات الديمقراطية بالخارج.

وهنا أود الإشارة إلى **نقطتين رئيسيتين**؛

**النقطة الأولى** تتعلق بسؤال هل نحن فى حاجة إلى إصلاح أم لا؟ والإجابة - بالتأكيد- نعم، وقد قدم د.محمد السيد سعيد أكبر دفاع عن هذا الموضوع، ولا يعنى التشكك فى وثيقة باول أننا ندافع - بالضرورة - عن الوضع الراهن، فهذا - فى رأى - استنتاج غير سليم، نحن فقط نشكك فيما يأتى من الخارج انطلاقاً من عدم صدق نواياه، والتاريخ يثبت أن هذه النوايا غير صادقة.

**والنقطة الثانية**، أعتقد أن كثيراً من المدافعين عن الديمقراطية الغربية ينطلقون فى دفاعهم من القياس على الأداء الديمقراطى داخل هذه الدول، فأنا مثلاً من الفخورين بالديمقراطية البريطانية، وبأشياء كثيرة فى المجتمع الأمريكى، ولكنى أعتقد أن هناك فى هذه الدول ثمة ازدواجية فى السياسات والمعايير بين الداخل والخارج، فليس كل ما تفعله هذه الدول فى الخارج هو امتداد لما تفعله فى الداخل، من هنا علينا التعامل مع الوثائق التى تأتينا من هذه الدول على أنها وسائل لإعلاء شأن سياسات محددة، وليست معدة بالضرورة لنشر القيم الموجودة داخل هذه الدول.

وأخيراً ثمة خلاف بسيط مع صديقى د.أحمد يوسف فى أنه حتى وإن لم يكن مطلوب منا رد فعل لمبادرة لم تُطرح علينا رسمياً، فأنا أعتقد أن الوضع الداخلى فى المنطقة العربية من الخطورة بحيث لا يمكن معه انتظار مبادرة من الخارج لكى نقوم نحن بمبادرة من الداخل، من هنا أخشى أن يكون لدينا نوع من "الكسل الثقافى والسياسى" إذ يُنظر إلينا من الخارج على أننا سلبيون، وأتمنى ألا يتحدث عنا التاريخ كما تحدث عن الإمبراطورية العثمانية منذ قرنين باعتبارها إمبراطورية "الرجل المريض"، فعلىنا أن نقوم بمبادرة، ونأخذ من هذه الكارثة

المحيطة بنا دفعة للنظر في همومنا، ومن هنا أتفق مع ما ذكره د.محمد السيد سعيد في أنه ليس هناك أي عيب في التعامل والتحاور مع أي مبادرات من الخارج تتحدث عن مقاومة البطالة والقيام بالإصلاح الإقتصادي، وذلك بعد التأكد من صدق نواياها واختيار ما يناسبنا منها ورفض ما لا يناسبنا.

**أ.محمد فائق :**

لدى فقط بعض الإشارات السريعة أوجزها فيما يلي؛

بالنسبة لما اقترحه د.محمد السيد سعيد من قيام المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتوثيق الانتهاكات الخطيرة التي تحدث في العراق، فقد تم مناقشة هذا بالفعل في إطار المنظمة، وهناك وفد من المنظمة مستعد للسفر للعراق لتوثيق هذه الأوضاع، أيضاً أتصور أن الأفكار التي طُرحت في النقاش حتى الآن أجابت على معظم الأسئلة التي كنا نبحت عن إجابة لها. فكلنا يرفض الأوضاع الداخلية المقيدة للحريات المدنية والسياسية ويرى ضرورة التغيير ولكن شريطة أن يكون هذا التغيير لحساب الداخل وليس لحساب أحد من الخارج.

كذلك أود الإشارة في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة ليس لديها أي اعتراض بالنسبة لحالة الطوارئ المفروضة في عدد كبير من الأقطار العربية، ونحن في المنظمة العربية لحقوق الإنسان نلتزم بقضية حقوق الإنسان، وسوف نستمر في الدفاع عن هذه القضية على اعتبار أنها يمكن أن تصل بنا إلى الحل الديمقراطي. لقد كنا دائماً نربط بين قضية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذه نقطة كانت تتغاضى الولايات المتحدة دائماً عنها، وربما يجعلنا هذا ضد أي موقف لا يتمشى مع الشرعية الدولية كما حدث بالنسبة للعدوان على العراق وعدم اللجوء لمجلس الأمن، وسوف نستمر في هذا الاتجاه.

وفى النهاية لا يسعنا إلا أن نتوجه لكم جميعاً بالشكر على مشاركتكم القيمة  
فى هذه الندوة، التى سوف تُنشر فى المجلة الفصلية التى تصدرها المنظمة العربية  
لحقوق الإنسان.

\* \* \*

## وثائق المبادرة الأمريكية للشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

- ✓ مناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية.
- ✓ نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي.
- ✓ الهدف هو الديمقراطية الإسلامية: تحول في الأولويات في واشنطن ريتشارد هاس.
- ✓ مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنيين القادمة.
- ✓ الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط تمكن المرأة من الكفاية.
- ✓ الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط: دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- ✓ مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: تحسين المعرفة.
- ✓ دور مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في توسيع آفاق الفرص السياسية.
- ✓ الحقوق القائمة والمسئوليات الناشئة.

٧ الرئيس بوش يقترح إقامة منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال

عشر سنوات

• زولك يرى أن اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة

والبحرين هو "مرتكز إقليمي".

• الولايات المتحدة تشرح رؤياها لتطور اقتصادى للشرق الأوسط.

• مبادرة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية تعنى فرصاً للعمل

وتحصيل العلم.

٧ مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذى ستقدمه الولايات المتحدة فى قمة

الدول الثماني فى يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

٧ المبادرة الألمانية : شراكة أمنية ودعم الإصلاح والديمقراطية فى دول

المنطقة بعيداً عن الإملاءات الأبوية.

٧ رؤية فرنسية : دوفيلبان يقترح على المنطقة "شراكة" بعيدة عن

الحلول الجاهزة.

٧ المشروع الفرنسى - الألمانى : "من أجل مستقبل مشترك مع الشرق

الأوسط".

**استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية**  
**نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس**  
**(في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢)**

واشنطن، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - في ما يلي نص تقرير استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الذي كان الرئيس بوش قد بعث به إلى الكونغرس في ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي.

**مناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية**

"يقلق البعض من الكلام بلغة الحق والباطل لكونه، بشكل ما، كلاماً غير دبلوماسي أو غير مهذب. أنا لا أوافق. فالظروف المختلفة تتطلب أساليب مختلفة، لكنها لا تستدعي أخلاقيات مختلفة."

**الرئيس بوش**

ويست بوينت، نيويورك،

أول حزيران/يونيو، ٢٠٠٢

في سعينا لتحقيق أهدافنا، يتوجب أولاً توضيح موقفنا : على الولايات المتحدة أن تدافع عن الحرية والعدالة؛ لأن هذه المبادئ هي حق وصواب لجميع الشعوب أينما كانت. ولا تملك هذه الطموحات دولة واحدة، كما أنه ما من دولة مستثناءة منها. الآباء والأمهات في جميع المجتمعات يتوقون لحصول أولادهم على التعليم والعيش أحراراً من الفقر أو العنف. ما من شعب من الشعوب على وجه البسيطة يتوق إلى الظلم، أو يطمح إلى العبودية، أو ينتظر بفارغ الصبر طرق البوليس السري على الباب في منتصف الليالي.

وعلى أميركا أن تؤيد بحزم متطلبات الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض: حكم القانون؛ تقييد السلطة المطلقة للدولة؛ حرية التعبير؛ حرية العبادة؛ العدالة المتساوية؛ احترام النساء، التسامح الديني والإثني؛ واحترام الملكية الخاصة.

يمكن تلبية هذه المتطلبات وفق أساليب عديدة. أدى لنا الدستور الأميركي خدمات جيدة. قامت دول عديدة أخرى، لها تاريخ وحضارة مختلفة، وواجهت ظروفًا مختلفة، باعتماد هذه المبادئ الأساسية ضمن أنظمة حكمها بنجاح. ولم يرحم التاريخ البلدان التي تجاهلت أو ضربت عرض الحائط بحقوق وطموحات شعوبها.

إن الخبرة التي اكتسبتها الولايات المتحدة من كونها ديموقراطية عظمى متعددة الإثنيات تؤكد قناعتنا بأن الشعوب التي تنتمي إلى ثقافات ومعتقدات متعددة تستطيع العيش وتحقيق الازدهار في سلام.

إن تاريخنا هو بمثابة صراع طويل لنتمكن من العيش وفق مبادئنا. لكن حتى في أصعب لحظات حياتنا، كانت المبادئ المتجسدة في إعلان الاستقلال موجودة لإرشادنا. ونتيجة لذلك، لم تصبح الولايات المتحدة مجتمعاً أقوى فحسب، بل وتتمتع أيضاً بقسط أكبر من العدالة والحرية.

واليوم، تبقى هذه المثل حبل الخلاص للمدافعين عن الحرية بمفردهم. وعندما تسنح الفرص، يمكننا تشجيع التغيير - كما فعلنا في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ما بين عامين ١٩٨٩ و١٩٩١، أو في بلغراد في العام ٢٠٠٠.

عندما نرى كيف أصبحت الأنظمة الديموقراطية مستقرة لدى أصدقائنا في تايوان أو في جمهورية كوريا، ونرى القادة المنتخبين من الشعب يحلون محل الجنرالات في أميركا اللاتينية وأفريقيا، نرى أمثلة تشير إلى كيفية تمكن الأنظمة المتسلطة أن تتطور، لتجمع التاريخ المحلي والتقاليد الوطنية مع المبادئ التي نعرّضها جميعاً.

وتجسداً لدروس من ماضينا مع الاستفادة من الفرصة المتاحة اليوم، ينبغي لاستراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة أن تنطلق من هذه المعتقدات الأساسية وتتطلع حولها إلى إمكانات نشر الحرية.

سوف ترشد هذه المبادئ قرارات حكومتنا في شأن التعاون الدولي، وطبيعة المساعدات الخارجية، وتوزيع الموارد المالية. كما أنها سترشد أفعالنا وأقوالنا في الهيئات الدولية.

سوف نقوم بما يلي:

١ - سنتكلم عالياً وبصدق عن انتهاكات المتطلبات غير القابلة للتفاوض للكرامة الإنسانية مستخدمين صوتنا وتصويتنا في المؤسسات الدولية لمساندة الحرية.

٢ - سنستخدم المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية ودعم أولئك الذين يناضلون سلمياً في سبيلها، بينما نضمن مكافأة الدول السائرة نحو الديمقراطية على الخطوات التي تتخذها.

٣ - سنجعل من الحرية وتطوير المؤسسات الديمقراطية مسائل أساسية في علاقاتنا الثنائية، ونسعى إلى الحصول على تعاون وتضامن ديمقراطيات أخرى معنا فيما نحث الحكومات التي تنتكر لحقوق الإنسان على التحرك نحو مستقبل أفضل.

٤ - سنبدل جهوداً خاصة لتعزيز حرية الدين والمعتقد وندافع عنها ضد انتهاكات الحكومات القمعية لها.

٥ - سنناصر قضية الكرامة الإنسانية ونعارض الذين يقاومونها.

## نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي

### نص خطاب السفير ريتشارد هاس

مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية

ألقى في مجلس العلاقات الخارجية

(واشنطن، ٤ ديسمبر/كانون أول، ٢٠٠٢)

يسرني ويشرفني أن أكون هنا مساء هذا اليوم. وأن يكون فؤاد عجمي هو الذي قدمني لأمر جيد فعلاً. فؤاد إنسان حكيم وخبير في صناعة الكلام، إذ إنه يوضح في كتبه ومقالاته وتعليقاته ما يبدو غير شفاف في كثير من الأحيان. إنني مدين له مرتين لأنه نقل موقع حصته الدراسية مساء هذا اليوم ليكون معنا. الواقع أنه جاء بحصته إلى هنا. وعليه، فإني أتصورُ إذاً أنه مدين لي لأنه لم يعد بحاجة إلى إعداد أي محاضرة لإلقائها في حصته. فبإمكاني القول، والحال هذه، إننا متساوون.

ويسرني أيضاً أن أتكلم في مجلس العلاقات الخارجية. أنا أشعر أنني في بيتي لأنني عملت مرة في هذا المجلس. فالمجلس لا يزال مؤسسة الفكر والرأي الرئيسية في هذا الحقل. أقول ذلك بكل إخلاص لأنني، عندما عملت في مكان قريب لدى مؤسسة زميلة - وقد يقول البعض إنها منافسة - كنا نقيس النجاح بعدد البحاثّة لدينا الذين يظهرون على صفحات مجلة فورين أفيرز أو يشاركون في فرق الدراسة أو فرق العمل التابعة للمجلس.

ومن دواعي سروري مساء هذا اليوم أن تسنح لي فرصة التحدث معكم حول فرص تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي. فمساندة وتوسيع رقعة الديمقراطية كانت دائماً مسألة مركزية بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية. فمنذ ظهور نقاط الرئيس وودرو ويلسون الأربع عشرة إلى مشروع مارشال، رأينا في توسع الحرية والديمقراطية مصلحة قومية أساسية. وقد شجعت الولايات المتحدة،

في عهد أحدث، بلداناً مختلفة مثل كوريا الجنوبية، والفلبين، والسلفادور، وجنوب أفريقيا، وتشيلي في مراحل انتقالها إلى الديمقراطية. كما لعبنا دوراً قيادياً في تأييد انتشار الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية الشيوعية سابقاً.

لا تزال الديمقراطية نقطة محورية في السياسة الأميركية اليوم. تؤكد استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة: "أن على أميركا أن تقف بحزم إلى جانب مطالب الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض: حكم القانون؛ الحد من السلطات المطلقة للدولة؛ حرية التعبير؛ حرية العبادة؛ المساواة في العدالة؛ احترام النساء؛ التسامح الديني والإثني؛ واحترام الملكية الخاصة." لماذا ركزت الولايات المتحدة بهذه الكثرة على الديمقراطية؟

ففي الدرجة الأعمق أساساً، نحن نساند الديمقراطية كمسألة مبدئية. فهي في صميم ما نحن عليه كدولة وما نمثله نحن كشعب. عند استلامه ميدالية فيلادلفيا للحرية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، تحدث وزير الخارجية باول "عن مسئوليتنا كمواطني أعظم ديمقراطية في العالم، في أن نضمن أن بلدنا هو قوة في خدمة الحرية حول العالم. والحقيقة أن الحقوق التي لا تنازل عنها في الحياة، أي الحرية ونشدان السعادة قد وهبها الله لكل الجنس البشري. فهي ملك كل رجل وامرأة وولد على وجه الأرض." وسوف تساعد الولايات المتحدة الدول الأخرى في تحقيق هذه الطموحات الأساسية لأنها كونية. فهذه القيم ليست مجرد نمط حياة تعتقد أميركا أن من واجبها تصديره.

وثمة أيضاً أسباب عملية تدعو الولايات المتحدة إلى تعزيز الديمقراطية في الخارج، للدلالة على أن الواقعية والمثالية يمكنهما التكامل. فبكل بساطة، سوف نزهدهم أكثر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات بدلاً من عالم من الأنظمة الاستبدادية والفوضوية.

العالم الديمقراطي هو عالم مسالم أكثر. فنمط الديمقراطيات المتأصلة التي لا تتحارب مع بعضها البعض هو أحد أهم النتائج التي أمكن إثباتها في

دراسات العلاقات الدولية. هذا لا يعني أنه لا يمكن أن تكون لنا مصالح متشابهة وتعاون مثمر مع بلدان غير ديموقراطية، كما لا يعني أنه لن تكون هناك خلافات قوية في وجهات النظر مع الديمقراطيات الزميلة. لكن كلما ازداد عدد الديمقراطيات في العالم، كلما اتسعت المناطق في العالم التي من المحتمل أن تسعى دولها إلى حل خلافاتها بالطرق الدبلوماسية.

نحن نرى هذا بكل وضوح في أوروبا. اليوم، وعلى الرغم من تاريخ طويل من الحروب الوحشية التي بلغت ذروتها في حربين عالميتين ذات كلفة بشرية هائلة، لم تعد الديمقراطيات الأوروبية تفكر بمحاربة بعضها البعض. على العكس، يكرس الأوروبيون جهودهم لأجل تحقيق تكامل أكبر. لقد دخلت ألمانيا وفرنسا في حرب ثلاث مرات بين ١٨٧٠ و ١٩٤٠. واليوم، عندما يقوم خلاف بين فرنسا الديمقراطية وألمانيا الديمقراطية، تتفاوضان بشأنه حول طاولة مؤتمر، وليس في ساحة القتال.

الانتشار السريع للديموقراطية في أميركا اللاتينية الذي طال المنطقة بكاملها تقريباً قد خفف أيضاً إلى درجة كبيرة من إمكانيات الحرب في نصف القارة الغربي عندنا. وفي حين كانت البرازيل والأرجنتين تعززان الديمقراطية لديهما، فإنهما قررتا التخلي عن السعي وراء السلاح الذري. وعندما تم في ليما، عاصمة البيرو، في نفس يوم هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، التوقيع على شرعة الديمقراطيات التي أعدتها منظمة الدول الأميركية، تعهدت كل دولة في نصف القارة الغربية، باستثناء كوبا وحدها، تعزيز الديمقراطية في الداخل وتقديم المساعدة لجيرانها إذا ما تعرضت الديمقراطية فيها إلى تهديد أو تداعيات. وللديموقراطية أيضاً صلة وثيقة بالازدهار. نحن في أعمال السياسة الخارجية نركز غالباً على الاتجاه نحو نمو اقتصاد السوق مع الوقت لإدخال الديمقراطيات. ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية وتايوان وتشيلي قد ساعد على إقامة أسس أقوى للديموقراطية.

كما أنه، من جهة مقابلة، يساعد حكم القانون الشفاف، وتساوي الفرص الأكبر الذي توفره الديمقراطيات، بدوره في تحفيز النمو الاقتصادي والازدهار. لقد أدى انتقال السلطة سلمياً وبطريقة يمكن توقعها إلى المزيد من الانفتاح وتراجع الفساد في المكسيك مما أنشأ الظروف التي تمكن النمو الاقتصادي المستدام من أن يزدهر.

من المهم، قبل الذهاب إلى أبعد من هذا، تعريف الكلمات. فأننا، عندما نكلم عن الديمقراطية، لا أتحدث عن أشكالها أو مؤسساتها أو انتخاباتها وحسب. فالديموقراطية تقوم في الأساس على توزيع السلطة - في الحكومة وفي المجتمع. ففي الحكومات الديمقراطية، توزع السلطة بحيث لا يسيطر صوت واحد غير خاضع للمساءلة. الحكومات القومية في الأنظمة الديمقراطية، تتطلب وجود ضوابط وتوازنات، مثلاً، عن طريق المنافسة بين فروع الحكم التشريعية والتنفيذية، وكذلك عن طريق القضاء المستقل. فالحكومة القوية عليها أن تواجه تقيدات المعارضة المنتخبة.

ويمكن أيضاً إدخال الضوابط والتوازنات بين مختلف المستويات الحكومية - القومية والمناطقية، والمحلية. تلك هي الطريقة التي تستمر بها في حالات كثيرة الديمقراطيات المتعددة الإثنيات.

ومن الأمور المركزية لفكرة الديمقراطية أنه يتوجب على القادة إعادة تسليم سلطاتهم المؤقتة. كان جون آدمز رئيساً أميركياً عظيماً لعدة أسباب، لكن لم يكن هناك سبب أهم من قبوله التخلي عن السلطة بطريقة سلمية عندما خسر انتخابات كانت موضع جدل مرير أمام توماس جفرسون. بمعنى آخر، يستأجر القادة الديمقراطيون سلطاتهم بدلاً من امتلاكها، لأن السلطات الممنوحة لهم تأتي من الشعب. فالديموقراطية هي في الحقيقة "من الشعب، بالشعب، وللشعب". فهي تتوقف على الدور النشط للشعب (الأساس في الديمقراطية).

وكما توجد حاجة إلى بعض الضوابط والتوازنات داخل الحكومة، هناك أيضاً حاجة إلى ضوابط وتوازنات بين الحكومة والمجتمع. وهذه أهم بالنسبة للديموقراطية منها للحكومات. فالسلطة يجب أن يشارك فيها مجتمع مدني حيوي وتعددي، مجتمع يمتلك "الحياة المجموعائية" التي كتب عنها الكاتب الفرنسي دي توكفيل قبل ١٧٠ سنة، أي، تشكيلة واسعة من المجموعات الخاصة والمؤسسات الخاصة. وتضم هذه الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، وجمعيات رجال الأعمال، والمدارس، ووسائل الإعلام، المستقلة عن بعضها البعض، وعن سيطرة الدولة. يُزاد على ذلك، أنه لا يجوز استبعاد أي مجموعة إثنية، أو جنس، أو طبقة من الشعب عن المشاركة الكاملة في الحياة السياسية، كما يجب حماية الحقوق الفردية، بما فيها حرية التعبير والعبادة.

بهذا المعنى، حققت الديموقراطية بعض النجاحات الهامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فقد بلغت موجة الانتقال إلى الديموقراطية، التي بدأت في البرتغال وأسبانيا في أواسط السبعينات من القرن الماضي إلى أميركا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينات من القرن الماضي، وبلغت ذروتها على أثر انهيار حلف وارسو والاتحاد السوفيتي. أطلق صامويل هنتنغتون ولاري داياموند على هذه الموجة اسم "الموجة الثالثة"، إذ إنها كانت القفزة الثالثة والأهم في عدد الديموقراطيات التي تلت تلك التي ظهرت إثر موجة التحرر من الاستعمار عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومن الجدير بالإشارة إليه هو أن ١١٨ ديموقراطية قد دعيت إلى مجتمع الديموقراطيات الوزاري الذي استضافته جمهورية كوريا بين العاشر والثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر هذه السنة. كانت هذه ١١٨ ديموقراطية تظهر فيها أسس حقيقية للديموقراطية، إضافة إلى ٢١ دولة دعيت بصفة دول مراقبة. الحقيقة أن كوريا الجنوبية هي نفسها إحدى أوائل هذه الدول في حكاية نجاح الموجة الثالثة، ذلك أن رئيسها كان معارضاً خارجياً وهو الآن قائد انتخب بحرية ويستعد للتخلي عن منصبه بعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

تجارب العالم الإسلامي حضر عدد من الدول ذات الأثرية الإسلامية اجتماع مجتمع الديمقراطيات في سيول، ضم أفغانستان، والجزائر، وبنجلادش، وإندونيسيا، والأردن، والكويت، ومالي، والمغرب، ونيجيريا، وقطر، وتركيا، واليمن. هذه البلدان إما ديمقراطيات أو في طريقها لأن تصبح أكثر ديمقراطية.

إن كون هذا العدد الكبير من البلدان الإسلامية قد دعي إلى سيول إما كديمقراطيات ناضجة أو مراقبة، يعكس الواقع القائل بأن تطورات واعدة تحصل حالياً عبر العالم الإسلامي. استعمل عبارة "العالم الإسلامي" مع بعض التخوف لإدراكي للتنوع الكبير للبلدان التي يشملها هذا التعبير كما وياتساعها الجغرافي - من المغرب إلى إندونيسيا ومن كازاخستان إلى تشاد. لكن، ضمن هذا التنوع، ثمة بعض النقاط المشتركة: أي أن المسلمين، متى تتوفر لهم الفرص، يتبنون القواعد الديمقراطية ويختارون الديمقراطية.

لقد أشار الرئيس بوش إلى هذه النقطة عندما خاطب خريجي كلية وست بوينت العسكرية في الأول من حزيران / يونيو ٢٠٠٢ إذ قال: "عندما تتعلق القضية بالحقوق والاحتياجات المشتركة للرجال والنساء، ليس هناك صدام حضارات. فمتطلبات الحرية تنطبق تماماً على أفريقيا وأميركا اللاتينية وكل العالم الإسلامي. فشعوب الدول الإسلامية تريد وتستحق الحريات ذاتها مثلها مثل الشعوب في كل بلد. ومن واجب حكوماتهم الإصغاء إلى آمالهم."

تدل تجارب الإصلاحات الديناميكية التي تجري حالياً في العديد من أجزاء العالم الإسلامي أن الديمقراطيات والإسلام متلائمان. وأود أن ألقى الضوء على بعض هذه التجارب معترفاً بأن هذا البعض أبعد من أن يشكل لائحة كاملة.

ففي المغرب، أدلى المواطنون بأصواتهم في أيلول/سبتمبر الماضي في أكثر انتخابات حرية ونزاهة وشفافية في تاريخ البلاد، وكونوا مجلساً نيابياً منوعاً. في تشرين الأول/أكتوبر، أدلى مواطنو البحرين بأصواتهم لأول مرة منذ ثلاثين سنة لانتخاب مجلس نيابي جديد. وكانت هذه المرة الأولى أيضاً التي تترشح

فيها نساء لمراكز قومية. وفي الأسبوع الماضي، أعلن سلطان عمان قابوس عن منح حق التصويت في انتخابات مجلس الشورى إلى جميع البالغين من سكان البلاد. وفي مطلع هذا العام، أعلنت قطر عن دستور جديد استعداداً للانتخابات النيابية القادمة. ولا تفاخر اليمن اليوم بنظام متعدد الأحزاب وبمجلس نيابي منتخب فحسب، بل وأيضاً بالانتخاب المباشر للمسؤولين في البلديات، وبدءاً من سنة ١٩٩٩، بالانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية. بعد حرب الخليج، أعادت الكويت الانتخاب المباشر لمجلسها الوطني؛ ويستعد الكويتيون حالياً للجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في الصيف القادم.

وفي أماكن أخرى، نشاهد عدة عناصر للديموقراطية في بلدان ذات أكثرية إسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا. ونسمع أصواتاً إسلامية مشجعة تدعو إلى التعددية والديموقراطية، بدءاً من محمد طالبي في تونس إلى نورشوليش مجيد، على مسافة نصف العالم، في إندونيسيا، البلد الإسلامي الأكثر سكاناً. تلك هي فقط بعض الأمثلة عن التّخمر الديمقراطي الذي يحصل في أماكن أخرى من العالم الإسلامي، من ألبانيا إلى جيبوتي ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون. هذا النقاش لا زال بعيداً عن الحل تماماً كما لا زال أمام التجارب التي ناقشتها طويلاً قبل أن تنتهت فيها الديموقراطية. لكن لا يجوز إغفال التقدم الكبير الذي يحصل. وعلينا أيضاً الاعتراف بأن المسلمين يشاركون بصورة كاملة وبنشاط في الحياة المدنية للبلدان الديموقراطية حيث لا يشكلون أكثرية السكان. إن حوالي أربعين بالمئة من المسلمين يعيشون كأقلية بما في ذلك عدة ملايين هنا هم جزء هام ونشط من الديموقراطية الأميركية. ففي بلدان مثل الهند وفرنسا وجنوب أفريقيا، يدحض المسلمون الإشاعات الكاذبة بأن طريقة الحياة الإسلامية لا تتلاءم مع المشاركة الديموقراطية.

كما أننا ندرك إمكانيات قيام ديمقراطيات أكثر في مناطق أخرى من العالم الإسلامي. دعوني أذكر ثلاثة أمثلة فقط. ففي أوساط الشعب الفلسطيني، نستمتع إلى

مطالبة قوية بالمؤسسات الديمقراطية. وتعمل الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية لمساعدة الفلسطينيين في إيجاد إطار عمل دستوري جديد وديموقراطية فعّالة. لقد أشار الرئيس بوش إلى "إن نهاية الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مسالمة وديموقراطية قد تبدو بعيدة، لكن أميركا وشركاءنا حول العالم على استعداد للمساعدة، لمساعدتكم على جعل ذلك ممكناً بأقرب وقت ممكن. فإذا كانت الحرية قادرة على أن تزدهر في الأراضي المضطربة للضفة الغربية وغزة، فإنها سوف تلهم ملايين الرجال والنساء حول العالم من المرهقين أيضاً بالفقر والقمع، والمؤهلين بدورهم للفوائد التي تؤمنها الحكومة الديمقراطية."

ونرى في إيران مطالبة شعبية بالإصلاحات على نطاق واسع سوف ينتج عنها، على ما نأمل، مزيداً من الديمقراطية ومزيداً من الانفتاح. فشعب إيران يطمح إلى نفس الحريات وحقوق الإنسان والفرص كما الشعوب الأخرى حول العالم. الشعب الإيراني يصارع مسائل صعبة تدور حول كيفية بناء مجتمع حديث للقرن الحادي والعشرين يكون في نفس الوقت مسلماً، ومزدهراً وحرراً. ففي الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرين، وفي حوالي ستة انتخابات برلمانية ومحلية، صوتت الأكثرية العريضة للشعب الإيراني لمصلحة الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ويستحق العراق أيضاً أن نذكره في هذا السياق. أميركا صديق لشعب العراق الموهوب ولطموحاته. مطالبنا موجهة فقط إلى النظام الذي يستعبد هذا الشعب ويهدد باقي العالم. عندما سيتحرر العراقيون من ثقل القمع، سوف يصبحون قادرين على المشاركة في تقدم وازدهار عصرنا. الولايات المتحدة وحلفاؤنا على استعداد لمساعدة الشعب العراقي على إنشاء مؤسسات الحرية في عراق حر وموحد.

نقص الحرية والديموقراطية في العالم الإسلامي على الرغم من هذه الإشارات المشجعة، ينبغي علينا الاعتراف، واقعياً، بوجود نقص في الحريات في

العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص في العالم العربي. يدعم أدريان كراتنتسكي، رئيس مؤسسة فريدوم هاوس بالوثائق في نشرة المؤسسة تحت عنوان "تقرير وضع الحرية ٢٠٠١-٢٠٠٢" الفجوة الخطيرة بين مستويات الحرية والديموقراطية في البلدان الإسلامية - على الأخص في قلبها العربي - وفي باقي أنحاء العالم."

الفجوة الديمقراطية بين العالم الإسلامي وباقي أنحاء العالم هائلة. إن واحدة فقط من أصل كل أربع دول ذات أكثرية إسلامية لديها حكومات منتخبة بطريقة ديموقراطية. علاوة على ذلك، تزداد الفجوة اتساعاً بين البلدان الإسلامية وباقي العالم. خلال السنوات العشرين الأخيرة، تمددت الحرية والديموقراطية في بلدان في أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وأوروبا، وآسيا. وعلى العكس من ذلك، لا يزال العالم الإسلامي يصارع. صحيح أن عدد البلدان "الحرّة"، حسب معايير فريدوم هاوس قد ازداد حول العالم بمعدل ستة وثلاثين بلداً تقريباً خلال السنوات العشرين الماضية، لكن لم يكن بين تلك البلدان أي بلد ذي أكثرية إسلامية.

قد يقول البعض إن هذه الأحكام أحكام غربية وهي بالتالي غير نزيهة. لهؤلاء، أشير إلى وثيقة صدّرت في الصيف الماضي وأعدّها فريق من أكثر من ٣٠ باحثاً عربياً، أي إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي كتب برعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يصورّ عالماً عربياً لا يساير الركب العالم بالنسبة إلى المناطق الأخرى في أمور أساسية تشمل الحريات الفردية، وتعزيز مكانة المرأة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنه يصف شعوباً غير مزدهرة وغير حرة. ويشير إلى اتجاهات مقلقة، مثل ازدياد أعداد الشباب مضافة إليها البطالة بينهم التي تكاد تبلغ حوالي ٤٠ بالمائة في بعض الأماكن وتندر بظروف اجتماعية قابلة للانفجار. يواجه العالم العربي مشاكل جدّية يمكن معالجتها فقط على أيدي أنظمة سياسية أكثر مرونة وديموقراطية.

إنهاء الاستثناء الديمقراطي لا يمكن للمسلمين لوم الولايات المتحدة على افتقار بلدانهم إلى الديمقراطية عندهم. لكن يبقى أن الولايات المتحدة تلعب دوراً كبيراً على المسرح الدولي كما أن جهودنا الرامية إلى تشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي قد كانت أحياناً عرجاء وغير كاملة. الحقيقة أن الحكومات الأميركية المتعاقبة، الجمهورية والديموقراطية على حد سواء، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص، في العالم العربي.

في بعض الأحيان، تجنبت الولايات المتحدة النظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين دفع متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي - الإسرائيلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتنا العسكرية. وهكذا، وإهمالنا تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة - بخلقنا ما يمكن تسميته "الاستثناء الديمقراطي" - فانتنا فرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقراراً، وأكثر ازدهاراً، وأكثر سلاماً، وأكثر تكيفاً مع ضغوطات عالم في طور التحوّل.

ليس من مصلحتنا - أو من مصلحة الشعوب التي تعيش في العالم الإسلامي - أن تواصل الولايات المتحدة هذا الاستثناء. سوف تتعامل السياسة الأميركية بنشاط أكبر لمساندة الاتجاهات الديمقراطية في العالم الإسلامي أكثر من أي وقت مضى. هذه هي رسالة الرئيس الواضحة في وثيقة استراتيجية الأمن القومي.

سوف نفعل ذلك مع علمنا التام أن الديمقراطيات غير كاملة. إنها معقدة. والحقيقة، أن القادة في بعض الدول الإسلامية يقابلون بين الأنظمة الديمقراطية وبين أنظمتهم، وهي أنظمة أكثر نظاماً، ويشيرون بارتياح إلى الاستقرار الظاهري التي تؤمنه أنظمتهم. لكن الاستقرار القائم على السلطة وحدها استقرار وهمي

وتستحيل استدامته في نهاية المطاف. لقد شاهدنا في إيران ورومانيا وفي ليبيريا ماذا حصل عندما تنفجر "طنجرة الضغط". فالأنظمة الاستبدادية الجامدة لا يمكنها الصمود بوجه صدمات التغيرات الاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية، خصوصاً من النوع أو بالوتيرة التي يتميز بها العالم المعاصر.

الدور الذي تلعبه الديمقراطية في تأمين الاستقرار الداخلي بيّنته بوضوح محادثة أجريتها مع مجموعة إسلامية مؤخراً خلال زيارتي للهند. فقد شرحوا لي الأسباب التي تقف وراء غياب الإرهاب لدى المجتمعات الإسلامية الكبيرة في الهند. كان تفسيرهم أن الهند بلد ديمقراطي، وأن المسلمين يشاركون فيه بالكامل، وفي المناسبات التي لا يشاركون فيها، لهم الحق الكامل في اللجوء إلى النظام القضائي.

عندما نجعل من العملية الديمقراطية أولوية كبرى في تعاملنا مع العالم الإسلامي، علينا قبل أي شيء آخر، على غرار الأطباء، احترام حلف أبقراط وعدم التسبب بالإيذاء أولاً. فالحماس غير المنضبط لتحسين العالم قد يجعله أسوأ. علينا القيام بهذه المهمة بتواضع مُتفهمين أن رهان الآخرين أكبر من رهاننا. ففي الوقت الذي تتحرك فيه شعوب العالم الإسلامي نحو تطور أكثر انفتاحاً وديمقراطية، يتوجب علينا ليس فقط تشجيعهم ومساعدتهم، بل نحتاج أيضاً إلى الإصغاء إلى الشعوب المعنية مباشرة بشكل أكبر.

الدوافع الأميركية: قد يتساءل الناس عن التوقيت، وبالطبع عن الدوافع، لإثارة هذه القضية في هذا الوقت بالذات. وقد يشير البعض إلى أن حديثي هذا المساء يأتي وسط جهود دولية مضاعفة لجعل العراق ينصاع لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد يرى آخرون في كلامي حول الديمقراطية إما محاولة لإخفاء مصلحتنا في تغيير النظام في العراق، أو كإشارة لعدائنا تجاه شعوب العالم الإسلامي. وبالطبع، سوف يذهب البعض إلى حد القول إن الحديث الأميركي حول الديمقراطية يهدف إلى قلب الأنظمة عبر الشرق الأوسط، أو

سوف يستخدم كعملية تأديبية ضد الذين ينظر إليهم كأعداء لأميركا. اسمحوا لي أن أتناول بعض هذه المخاوف.

أولاً، ليس هناك برنامج عمل مخفي. إن الأساس المنطقي الأميركي في تشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي هو في نفس الوقت لمصلحتنا ولمصلحة الغير. فالمزيد من الديمقراطية في البلدان ذات الأثرية الإسلامية هو أمر جيد بالنسبة للشعوب التي تعيش هناك. لكنه أيضاً جيد بالنسبة للولايات المتحدة. فالبلدان المبتلاة بالجمود الاقتصادي والافتقار إلى فرص العمل، وبالأنظمة السياسية المغلقة، وبالسكان المتكاثرين بسرعة، تغذي العداوة لدى مواطنيها. ويمكن أن تكون تلك المجتمعات، كما تعلمنا من التجربة القاسية، أرضاً خصبة لتربية المتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة بحجة دعمها للأنظمة التي يعيشون في ظلها. الأمر الآخر الذي له أهمية معادلة، هو أن الهوة المتزايدة بين العديد من الأنظمة الإسلامية ومواطنيها قد تعطلّ قدرة تلك الحكومات في التعاون حول قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. هذه الضغوطات الداخلية سوف تحدّ كثيراً من قدرة العديد من أنظمة العالم الإسلامي على توفير العون، أو حتى الموافقة على الجهود الأميركية الرامية إلى مكافحة الإرهاب أو التعامل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

خلال الأشهر القليلة الماضية، قمت بزيارة لمصر وباكستان والعديد من دول الخليج، من بينها العربية السعودية، وسنحت لي الفرصة لمناقشة هذه القضايا مع أناس ينتمون إلى تشكيلة واسعة من الخلفيات والاتجاهات. كان أكثر ما صدمني عدد الذين يشعرون بالإحباط بالنسبة لتقصير الولايات المتحدة في التحدث جهاراً باسم الديمقراطية. فسكوتنا، في نظرهم، يعني الموافقة الضمنية على الحالة الراهنة. ليس هذا هو الواقع دون ريب، لكن محادثاتي أظهرت، عندما يتعلق الأمر بتنفيذ السياسة الخارجية، كيف يكون خطر الامتناع عن العمل مُساوٍ لخطر القيام بعمل.

قد يقول البعض إن الولايات المتحدة على استعداد فقط لمساندة النتائج الانتخابية التي ترضيها. ليس الأمر كذلك. الولايات المتحدة سوف تساند العمليات الديمقراطية حتى إذا كان الذين منحوا السلطة لا يختارون سياسات نحبها. لكن دعوني أوضح هذه النقطة. علاقات الولايات المتحدة مع الحكومات، حتى لو انتخبت بنزاهة، سوف تتوقف على كيفية معاملة هذه الحكومات لشعوبها وكيف تتصرف على المسرح الدولي بالنسبة لقضايا تبدأ من الإرهاب مروراً بالتجارة وعدم انتشار المخدرات.

نحن ندرك تماماً عندما نشجع الديمقراطية، أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة في البلدان ذات الأغلبية الإسلامية قد يأتي بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم. لكن السبب لا يكمن في كون الأحزاب الإسلامية تتمتع بثقة السكان الساحقة بل لأنها في الغالب المعارضة المنظمة الوحيدة للحالة الراهنة التي تجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة. بعد الذي قلته، دعونا لا نترك مجالاً لسوء الفهم: الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية تماماً كما لا تعارض الأحزاب المسيحية أو اليهودية أو الهندوسية في الديمقراطيات ذات الأسس العريضة. إن طريقة استقبالنا لنتائج انتخابات الشهر الماضي في تركيا تبرهن بوضوح على هذه النقطة. لقد عبّر عن ذلك رئيس وزراء تركيا، عبد الله غول، على أحسن ما يرام، عندما قال بعد إلقاء القسم قبيل تسلمه منصبه: "نريد أن نثبت أن الهوية الإسلامية يمكن أن تكون ديمقراطية، ويمكن أن تكون شفافة، ويمكن أن تتماشى مع العالم المعاصر." والأميركيون على ثقة بأن الشعب التركي قادر على إثبات كل هذا ونريد أن نساعدكم في ذلك.

وهناك من سيقول إن الديمقراطية مستحيلة في العالم الإسلامي لأنه لديه القليل من التاريخ أو التقاليد الديمقراطية. وهذا قول أرفضه أيضاً؛ ذلك أنه، حتى زمن غير بعيد، كان عند القليل من أجزاء أخرى من العالم بعض التجارب الديمقراطية. هذا الادعاء يعكس ما وصفه الرئيس بوش بأنه "تعصب مقنع يقوم

على أدنى التوقعات الممكنة". فكما قال مرة سفير عُمانى سابق لدى واشنطن: "إن خنق حرية التعبير في تجربتنا القومية، وحرمان شعبنا من الانتخابات الحرة، أو إدارة شئوننا دون تأمين الإجماع بشأنها، ومنع النشاط السياسي السلمي عن جماهيرنا، ليست هذه خصوصية عربية أو من شروط العقيدة الإسلامية." دروس تعلمناها سوف تعمل الولايات المتحدة بقوة أكثر من أي وقت مضى على تشجيع الديمقراطية بالشراكة مع شعوب وحكومات العالم الإسلامي. إحدى آليات هذا الهدف سوف تكون شراكة جديدة سيعلم عنها في الأشهر القادمة الوزير باول. وسوف تركز هذه المبادرة على تشجيع التطور في ثلاثة مجالات حساسة بالنسبة للتقدم في العالم العربي: الإصلاحات الاقتصادية، والتعليمية، والسياسية. سوف نؤمن موارد جديدة لهذه الجهود علاوة على المليار دولار أميركي التي ننفقها سنوياً في المساعدة الاقتصادية في العالم العربي. وفي حين سنموّل مشاريع جديدة هادفة إلى توسيع المشاركة السياسية، ومساندة المجتمع المدني وحكم القانون، سوف تُوجّهنا ثمانية دروس تعلمناها في أنحاء أخرى من العالم.

**أولاً، هناك عدة نماذج للديموقراطية.** ليس على العملية الديمقراطية اتباع نموذج واحد؛ والحقيقة أنه لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد لتقليده. فبدءاً من الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الفدرالية وإلى الأنظمة البرلمانية من كل الألوان، يظهر التاريخ تنوع الديمقراطية. فهناك فوارق هائلة عبر العالم الإسلامي ويجب تكييف الأنظمة السياسية لكي تتلاءم مع بيئتها المحلية.

**ثانياً، الانتخابات لا تصنع الديمقراطية.** فكما رأينا في انتخابات العراق، حيث نال صدام حسين مئة بالمئة من الأصوات، تحاول الأنظمة الأكثر وحشية غالباً إضفاء الصفة الشرعية على حكمها من خلال انتخابات صورية. من هنا، وجب على الانتخابات لكي تعبر بصدق عن رغبات الشعب، أن تكون مندمجة مع مجتمعات توجد فيها مؤسسات مدنية قوية وناضجة وتوزيع للسلطة. تجربة

البحرين تصوّر هذه النقطة: فقد جرت الانتخابات هناك بعد أن اتخذت خطوات لإطلاق سراح السجناء السياسيين، وألغيت السلطات الاعتبارية من الدستور، وتم إصلاح القضاء والسماح لوسائل الإعلام بالعمل بصورة مستقلة. وبالمقابل، أُلقت تجربة الجزائر، سنة ١٩٩١، الضوء على خطورة إجراء الانتخابات في غياب مجتمع تعدّدي.

**ثالثاً، الديمقراطية تحتاج إلى وقت.** إن زرع الأفكار وتطوير العملية السياسية والمؤسسات والتقاليد يحتاج إلى الوقت. فقياس العملية الديمقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعهود والأجيال. فكما لاحظت مؤخراً كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي: "استناداً إلى تاريخنا نحن، نعرف في الولايات المتحدة أن علينا أن نكون صبورين ومتواضعين. فالتغيير، حتى عندما يكون المقصود منه الأحسن - كثيراً ما يكون صعباً. والتقدم كثيراً ما يكون بطيئاً". إن ديموقراطيتنا أبعد من أن تكون مثالية، وهي مفتحة دائماً للتحسين، كما دلت على ذلك التعديلات التي أدخلت على دستورنا وكذلك الخطوات التي اتخذت لمنح الأميركيين من أصول إفريقية والنساء كامل حقوق المواطنة.

**رابعاً، الديمقراطية تعتمد على شعب مطلع ومتعلم.** التعليم يمكن الشعب من التعرف إلى حقوقه وإلى كيفية ممارستها. فالشعوب المتعلمة القادرة على اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات تساعد الديمقراطية على التجذّر. لقد حققت البلدان في العالم الإسلامي تقدماً بارزاً في تعزيزها القراءة والكتابة، لكنها قامت بجهود أقل في إيجاد شعوب واسعة الاطلاع والقراءة. يلاحظ المعلقون المسلمون أن الأنظمة التعليمية لا تُعدّ الطلاب للنجاح في القرن الواحد والعشرين. يُحدد عبد الحميد الأنصاري، عميد كلية الشريعة في جامعة قطر، المشكلة بصورة مباشرة تماماً: "إن قسماً هاماً من خطابنا التعليمي منقطع عن العلوم الحديثة وهو قائم على نظرة ذات بعد أحادي، مما يخلق عقلية مقفلة ومنحى سهلاً باتجاه التعصّب. فهي تزرع مفاهيم خاطئة تتعلق بالنساء والأقليات الدينية أو الإثنية؛ وتسيطر عليها أساليب الحفظ

غيباً والتكرارية. " التعليم يعني أكثر بكثير من مجرد الذهاب إلى المدرسة.  
فالديموقراطيات المزدهرة تتطلب تقاليد المساءلة وليس الحفظ عن ظهر قلب.

**خامساً، الوسائل الإعلامية المستقلة والمساءلة أمور ضرورية.** للوسائل الإعلامية دور حساس تلعبه كعنصر أساسي في المجتمع المدني. تكون هذه الوسائل، في الديموقراطيات، حرة ولا تسيطر عليها الدولة. وهذا يسمح بظهور آراء وأفكار ووجهات نظر متعددة يجري نشرها في ساحة سوق الأفكار. إن أفضل حماية ضد الأفكار التي تنتشرها وسائل الإعلام ولا يوافق عليها الناس هو نشر أكبر عدد من وجهات النظر بدلاً من إسكات الأصوات الإعلامية. على وسائل الإعلام المستقلة، في الوقت نفسه، مسؤوليات كما على الحكومات والمواطنين مسؤوليات. فعليها دعم المعايير المهنية والتشديد على تقارير تكون مستندة إلى حقائق. وعليها التثقيف وليس فقط الدعوة للقضايا.

**سادساً، النساء عنصر حيوي في الديموقراطية.** لا يمكن أن تتجح البلدان إذا حُرِم نصف سكانها من الحقوق الديموقراطية الأساسية. فالحقوق التي تتمتع بها النساء هي عامل حاسم أساسي في الحياة النابضة لأي مجتمع. فالمجتمعات التي يحكمها الرجال والتي تلعب فيها النساء دوراً تابعاً لدور الرجال هي أيضاً مجتمعات يلعب فيها الرجال دوراً تابعاً لدور رجال آخرين، حيث يُحال مبدأ الجدارة إلى المقاعد الخلفية وتسببه العلاقات الشخصية والمحسوبية ومحاباة الأقرباء.

**سابعاً، الإصلاحات السياسية والاقتصادية تقوي بعضها البعض.** يساعد تحديث الاقتصاد القائم على قوى السوق في إدخال عناصر الديموقراطية: حكم القانون، وصنع القرار بشفافية، وحرية تبادل الأفكار. ويصح قول الشيء نفسه عن عناصر الديموقراطية التي بدورها تدعم وتسرع النمو الاقتصادي. ولا يحتاج ذلك لأن يكون مساراً متتابعاً كمثل تنمية الاقتصاد التي يتبعها التحرير السياسي. فعندما تسير الحرية السياسية والحرية الاقتصادية يداً بيد، تقوم بتقوية بعضها البعض.

وتوفر الديمقراطية للشباب طريقاً للتعبير عن طموحاتهم. فالديموقراطية هامة بنفس الدرجة إذ إنها تعزز النمو الاقتصادي بحيث يمكنه توفير الأمل للشباب حين يقدم لهم قطعة من الكعكة الاقتصادية المتنامية.

**ثامناً، في حين يمكن تشجيع الديمقراطية من الخارج، لكن الأفضل بناؤها من الداخل.** فالديموقراطية عملية يدفعها بالأساس أعضاء المجتمع، أو مواطنوها. وهم فقط يمكنهم تعزيز روح وممارسة التسامح بحيث يتأمن الاحترام لحقوق الأقليات والأفراد. وإذا حاولت الولايات المتحدة أو أي فريق آخر فرض المظاهر الخارجية الديمقراطية على بلد ما، فإن النتيجة سوف تكون غير ديموقراطية وغير قابلة للاستدامة. إن الطريقة الوحيدة لتجذّر الديمقراطية هو تركها تنبت في الداخل.

برنامج العمل الديموقراطي وما بعده ملاحظاتني هذا المساء مُكرّسة بكل وضوح لمسألة الديمقراطية. غير أن الديمقراطية يمكن أن تكون مظهراً واحداً فقط لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. ففي الوقت الذي تقوم فيه قوى الديمقراطية بعمل سحرها على المدى البعيد، تبقى بحاجة إلى التعامل مع قضايا هامة أخرى تصل إلى مكاتبنا كل يوم.

نحتاج إلى مواصلة العمل لأجل وضع حدّ للنزاعات الملتهبة بين إسرائيل والعالم العربي عن طريق تحقيق الرؤيا البعيدة للرئيس بوش حول دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن خلال أقل من ثلاث سنوات. كذلك، سوف تواصل الولايات المتحدة العمل للتأكد من أن العراق قد تم تجريده من سلاحه، وأن نزاهة الأمم المتحدة لم تمس. وسوف نواصل أيضاً مساعدة أفغانستان والشعب الأفغاني بعد أن تم تحرير بلدهم. ونحن على استعداد لمساعدة الهند وباكستان - يعيش ضمن حدودهما ٣٠٠ مليون مسلم - على إقامة علاقات طبيعية أكثر بينهما بما في ذلك إيجاد حل مقبول من الطرفين لقضية كشمير.

لا تقع مهمة تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي على عاتق الولايات المتحدة وحدها. سوف نعمل سوياً مع حلفاء ديمقراطيين كأوروبا واليابان. وزيادة على ما فعله كحكومات، هناك دور حاسم قد تلعبه المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والأفراد. وهناك دور هام مساوٍ سوف تلعبه مجتمعات الأعمال الأميركية التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي هائل من خلال استثماراتها، وممارساتها في التوظيف، ودعمها للتعليم والتدريب.

كما أننا لا ننطلق من العدم. فحكومة الولايات المتحدة تتعامل بعمق وبعده طرق في مساعدة العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة في تطوير مؤسساتها الديمقراطية وبنيتها الاجتماعية التحتية الضرورية لكي تتمكن الديمقراطية من التجذر. لقد شجعنا طيلة سنوات، المبادلات التعليمية والثقافية مع شعوب ومؤسسات في العالم الإسلامي لأجل تعزيز مكونات المجتمع المدني والحكومات التي تشارك شعوبها. ونساعد الطلاب على تطوير أدوار جديدة لهم كمواطنين من خلال برامج تدريب المدرسين وكذلك عبر عملنا الخاص بتعليم اللغة الإنجليزية. وتعمل الولايات المتحدة أيضاً بقوة لتشجيع الازدهار الاقتصادي كمحرك للتغيير الديمقراطي. فالعضوية في منظمة التجارة العالمية تشجع التحرر الاقتصادي والسياسي. والولايات المتحدة مستعدة لتشجيع عملية الاندماج في هذا المجال وهي تدرس إمكانيات عقد اتفاقات للتجارة الحرة كذلك التي أنجزتها مع الأردن والتي تبحثها مع المغرب.

وتعمل الولايات المتحدة أيضاً عبر تشكيلة واسعة من البرامج - بدءاً من برنامج الزوار الدوليين، وصولاً إلى تقديم المنح لمؤسسات التعليم المحلية - بهدف تشجيع التطوير إنتاج الأسس لبناء ديمقراطية تشمل صحافة محترفة متوازنة ومتحررة من رقابة الدولة، ومؤسسات غير حكومية نشطة، وقضاء مستقل. وتعمل المؤسسات الأميركية الممولة من الحكومة مثل المعهد الديمقراطي القومي والمعهد الجمهوري الدولي في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة للمساعدة في تعزيز

المؤسسات الديمقراطية. لقد خدم الأميركيون كمراقبين في العالم المتحول نحو الديمقراطية - بما في ذلك العالم الإسلامي - للمساعدة في تأمين انتخابات حرة ونزيهة. وتمول الولايات المتحدة أيضاً قسماً هاماً من نشاطات منظمة الأمن والتعاون لأوروبا في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز المسلمة. وتعمل منظمة الأمن والتعاون لأوروبا، بدءاً من تطوير قواعد انتخابية نموذجية إلى تعزيز دور مراقبي حقوق الإنسان وصولاً إلى التدريب الاحترافي للوسائل الإعلامية المستقلة، وذلك لدعم الديمقراطية في تلك البلدان التي استقلت حديثاً.

طريق الديمقراطية طويل، ويعود إلى الشعوب المعنية اجتيازه بأنفسهم. لقد مشينا في هذا الطريق لمدة ٢٢٠ سنة خلت ولم نصل بعد إلى هدفنا الأخير الذي هو الديمقراطية المثالية.

إلا أن كل خطوة نخطوها تأتي بفوائد - للمواطنين، وللبلدان، وللمناطق، وللعالم. غير أنه لا يزال العديد من المسلمين يسيرون في المؤخرة. يجب أن ينتهي هذا. نحن ندرك أن الولايات المتحدة قادرة ويتوجب عليها أن تفعل أكثر؛ إن تعزيز الديمقراطية، بما في ذلك داخل العالم الإسلامي، هو أولوية بالنسبة للرئيس بوش ولوزير الخارجية باول. نحن الآن بصدد دراسة ما نقوم بعمله حالياً لنتمكن من المساعدة في هذه العملية بطريقة أفضل وأكثر فعالية. وسوف نطلق خلال الأسابيع والأشهر القادمة برامج جديدة مثل المبادرة الأميركية - الشرق أوسطية الهادفة إلى التعاون مع الحكومات والشعوب في العالم الإسلامي.

يبقى أن قرار التحرك باتجاه مسار الديمقراطية يعود، في نهاية المطاف، إلى شعوب العالم الإسلامي. إن من مصلحتهم ومصالحنا أن يقوموا بذلك. وهذه هي أيضاً الطريقة الوحيدة التي تستطيع فيها هذه المجتمعات، شأنها شأن المجتمعات الأخرى في العالم، الاستفادة على أحسن وجه وإلى أبعد حد من الطاقات الكامنة لدى شعوبها، وتحقيق مستقبل لها يتميز بمزيد من الحرية، ومزيد من السلام، ومزيد من الازدهار.

## الهدف هو الديموقراطية الإسلامية

بقلم ريتشارد هاس

### تحول في الأولويات في واشنطن

(مقالة رأي نُشرت في صحيفة إنترناشنال هيرالد تريبيون في ١١/١٢/٢٠٠٢)

واشنطن - رسم تقرير التنمية البشرية العربية، الذي وضع لصالح برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صورة عالم عربي متخلف عن المناطق الأخرى في مجالات الحرية الفردية، وتمكين النساء، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار التقرير إلى توجهات مقلقة، كتضخم في عدد الشباب يرافقه بطالة بين الشباب تصل إلى حوالى أربعين في المائة في بعض الأماكن، مما يندر بظهور أوضاع اجتماعية تحمل في طياتها احتمال التفجر.

ويواجه العالم العربي مشاكل خطيرة لا يمكن معالجتها إلا من خلال أنظمة سياسية أكثر ديموقراطية ومرونة.

ولا يستطيع المسلمون الإنحاء باللائمة على الولايات المتحدة لافتقارهم إلى الديموقراطية.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تلعب دوراً كبيراً على المسرح الدولي، وقد انتصفت جهودها للتشجيع على الديموقراطية عبر العالم الإسلامي أحياناً بالتعثر وعدم الاكتمال. ولم تعط الحكومات الأميركية المتعاقبة، الديموقراطية والجمهورية على حد سواء، إقامة الديموقراطية أولوية كافية في (سياساتها في) الكثير من أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة في العالم العربي.

وقد تجنبت الولايات المتحدة في بعض الأحيان تمحيص التشكيلة الداخلية وطريقة عملها في بعض البلدان بغية ضمان تدفق ثابت للبتترول، أو احتواء التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني، أو معالجة مشاكل متعلقة بالنزاع العربي-الإسرائيلي، أو مقاومة الشيوعية في منطقة شرق آسيا أو ضمان الحصول على

حقوق بإقامة قواعد للقوات المسلحة الأميركية.

وقد فانتنا، نتيجة إخفاقنا في تعزيز سبل الديمقراطية تدريجاً في الكثير من علاقاتنا المهمة-عبر خلق ما يمكن وصفه بـ "الاستثناء الديمقراطي"-فرصة لمساعدة هذه الدول على أن تصبح أكثر استقراراً، وأكثر ازدهاراً، وأكثر هدوءاً، وأكثر قدرة على التكيف مع ضغوط عالم يتجه نحو العولمة. وليس من مصلحة الولايات المتحدة، أو المسلمين، أن تواصل أميركا هذا الاستثناء. وستصبح السياسة الأميركية أكثر نشاطاً من أي وقت مضى في تعاطيها مع دعم التوجهات الديمقراطية في العالم الإسلامي.

وسوف نقوم بهذا ونحن مدركون تمام الإدراك لحقيقة كون الديمقراطيات غير كاملة بل تعاني من بعض العيوب والشوائب. وهي (أي الديمقراطيات) أنظمة معقدة. ويقارن زعماء بعض الدول الإسلامية بين الأنظمة الديمقراطية وأنظمتهم الأكثر نظامية، ويشيرون بارتياح إلى الاستقرار الظاهري الذي توفره تلك الأنظمة. إلا أن الاستقرار المرتكز إلى السلطة وحدها خادع ويستحيل في نهاية الأمر الإبقاء عليه. وقد شاهدنا في إيران ورومانيا وليبيريا، ما يحدث عند انفجار وعاء الضغط. ذلك أنه لا يمكن للأنظمة الفاشستية القاسية غير المرنة تحمل صدمات التغيير الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، وخاصة تلك التغييرات من النوع الذي يميز العالم الحديث أو التي تحدث بالسرعة التي تميز العالم الحديث.

ورغم ذلك، وأثناء إعطائنا إقامة الديمقراطية أولوية أكبر في تعاملنا مع العالم الإسلامي، علينا أن نمتثل كالأطباء أولاً وفوق أي شيء آخر ليمين أبقراط ولا نسبب أذى. فالحماسة المفرطة لتحسين العالم يمكن أن تجعله أسوأ.

وينبغي على الولايات المتحدة أن تقوم بهذه المهمة بتواضع، وإدراك بان المخاطر بالنسبة للآخرين تفوق المخاطر بالنسبة لنا. وينبغي علينا، أثناء تحرك الدول والشعوب المسلمة نحو مزيد من التنمية الديمقراطية المنفتحة، ألا نقوم بتشجيعها ومساعدتها فقط، بل سيكون علينا أن نصغي إلى أولئك الأكثر تأثراً.

وليس هناك أي أجندة سرية. فسبب ترويج أميركا لإقامة الديمقراطية في العالم الإسلامي نابع من روح الإيثار عندها، كما أنه يخدم مصلحتها الخاصة في نفس الوقت. إن مزيداً من الديمقراطية في الدول التي يشكل المسلمون غالبية سكانها أمر حميد للشعب الذي يعيش فيها. ولكنه أمر حميد أميركا أيضاً.

ذلك أن الدول التي تعاني من الركود الاقتصادي وعدم توفر الفرص ومن الأنظمة السياسية المنغلقة وعدد السكان المتزايد بسرعة تعزز من عزلة مواطنيها وشعورهم بالانسلاخ. وكما تعلمنا من درسنا القاسي، من الممكن أن تشكل مثل هذه المجتمعات مرتعا خصبا للمتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون أميركا لدعمها الأنظمة التي يعيشون في ظلها.

وبنفس الأهمية، إن اتساع الهوة بين الكثير من الأنظمة المسلمة وبين مواطنيها يحمل في طياته إمكانية تعريض قدرة تلك الحكومات على التعاون في قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة للخطر. وسوف تؤدي هذه الضغوط الداخلية بشكل متزايد إلى الحد من قدرة الكثير من الأنظمة في العالم الإسلامي على تقديم المساعدة للجهود الأميركية لمحاربة الإرهاب أو وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، بل وحتى قبولها.

إن أميركا ستساند العمليات الديمقراطية حتى لو كان أولئك الذين يتمكنون (من السلطة نتيجة لذلك) لا يختارون سياسات تروق لنا.

ولكن علاقات الولايات المتحدة مع الحكومات، حتى لو تم انتخابها بشكل نزيه، ستتوقف على كيفية معاملتها لشعوبها وكيفية سلوكها على الساحة الدولية في ما يتعلق بقضايا تتراوح ما بين الإرهاب والتجارة وما بين حظر انتشار الأسلحة وحتى المخدرات.

وسوف تعمل الولايات المتحدة بنشاط أكثر من أي وقت مضى لتشجيع الديمقراطية ضمن شراكة مع الشعوب والحكومات المسلمة.

## "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"

### بناء الأمل للسنين القادمة"

#### خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

كولن باول في مؤسسة التراث

(١٢ كانون الأول، ديسمبر ٢٠٠٢)

شكرا جزيلًا، يا إيد لتلك المقدمة الحارة. شكرا لك ومؤسسة التراث لدعوتي إلى هنا لكي أناقش الآمال والتطلعات التي نتقاسمها مع شعوب الشرق الأوسط.

وأود أيضا أن أرحب بضيوفنا الممتازين الآخرين من السلك الدبلوماسي، والعاملين في الكونغرس، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. شكرا لكم لتخصيصكم الوقت للمجيء اليوم.

وإنه لمن المناسب أن نجتمع في مؤسسة التراث. ذلك أن رؤيا المؤسسة، وبناء وطن تزدهر فيه الحرية، والفرص، والرخاء، والمجتمع المدني، هي نفس الرؤيا التي نتقاسمها مع شعوب الشرق الأوسط لبلدانها.

الشرق الأوسط هو منطقة شاسعة فائقة الأهمية للشعب الأميركي.

فالملايين منا يتعبدون في كنائس، ومساجد، ومعابد يهودية، مبشرين بالديانات العظيمة الثلاث التي ولدت في الأراضي الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي.

ولغتنا وتقاليدنا حافلة بإشارات إلى بيت المقدس وبيت لحم ومكة المكرمة.

ودليل الهاتف لدينا يحمل تلك الأسماء أمثال موسافي، ليفي، وشاهين-

التي تتحدث عن جذور عائلات عريقة في الشرق الأوسط.

ومزارعونا يزرعون القمح، وعمالنا يصنعون طائرات، وأجهزة كمبيوتر،

ومنتجات أخرى عديدة نبيعها لدول المنطقة، بينما الأموال تتدفق من مستثمرين في

الشرق الأوسط إلى بلدنا.

ومن المفجع أن آلافًا من رجالنا ونسائنا ماتوا في ١١ أيلول / سبتمبر، ٢٠٠١، على أيدي إرهابيين ولدوا وأصبحوا راديكاليين هناك. واعترافا منا بأهمية المنطقة، كرّسنا دمنا ومالنا لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط على مدى نصف قرن من الزمن وأكثر. والحقيقة، أن سيرتي في الخدمة العامة صاغتها الأحداث هناك. فقد كان لي امتياز أن أكون رئيس هيئة الأركان المشتركة عندما قادت الولايات المتحدة التحالف الدولي، بما فيه عدد كبير من الدول العربية، الذي أخرج الغزاة العراقيين من الكويت. واليوم، كوزير للخارجية، يتطلب الشرق الأوسط قدرا عظيمًا من اهتمامي.

وقد شددت سياستنا الشرق أوسطية كحكومة، على كسب الحرب ضد الإرهاب، وتجريد العراق من الأسلحة، وإنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين. والحرب على الإرهاب لا تقتصر على الشرق الأوسط، طبعًا، غير أن أصدقاءنا هناك لهم مصلحة مهمة بها بوجه خاص. فقد عانى كثيرون من بلاء الإرهاب مباشرة. ويسرني أن أصدقاءنا سارعوا لمواجهة التحدي بأن منحوا حقوق إنشاء قواعد لعملية الحرية المستديمة في أفغانستان، ومبادلتهم المعلومات الاستخباراتية وتلك المتعلقة بتنفيذ القانون، واعتقالهم إرهابيين مشتبهًا بهم، وفرضهم قيودًا على التمويل الإرهابي.

وعلينا أيضًا، مع دول الشرق الأوسط، ومع أصدقائنا وحلفائنا، ومجتمع الدول، أن نعالج أيضًا الخطر الجسيم والمنتامي الذي يشكله نظام صدام حسين العراقي. وقد أعطى مجلس الأمن الدولي، بموافقة الإجماعية على القرار ١٤٤١، العراق فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته. فالنظام العراقي يمكنه إما أن ينزع أسلحته، أو أنه سيجرّد منها. الخيار خيارهم - - لكنه لا يمكن أن يؤجل بعد الآن.

ولدينا أيضا اهتمام قومي عميق وثابت بإنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونحن نعمل مع أصدقائنا في المنطقة ومع المجتمع الدولي، لتحقيق سلام دائم يرتكز على رؤيا الرئيس بوش لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وأمن. وهذا السلام سيتطلب من الفلسطينيين قيادة جديدة ومختلفة، ومؤسسات جديدة، ونهاية للإرهاب والعنف. وإذ يحقق الفلسطينيون تقدما في هذا الاتجاه، سيكون مطلوبا من إسرائيل أيضا أن تجري خيارات صعبة، بما فيها إنهاء جميع أوجه النشاط المتعلق بالاستيطان، بصورة تتماشى مع تقرير ميتشل.

وكما قال الرئيس بوش، إنه بجهد مكثف من قبل الجميع، سيكون إيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة أمرا ممكنا في عام ٢٠٠٥.

إن هدفنا النهائي هو تسوية عادلة وشاملة عربية-إسرائيلية، تكون فيها جميع شعوب المنطقة مقبولة كجيران، تعيش في سلام وأمن.

وقد كانت هذه التحديات ولا تزال في مقدمة سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، ولسبب وجيه. فكل منها يؤثر تأثيرا عميقا على مصالحنا القومية، وعلى مصالح الشعوب التي تعتبر الشرق الأوسط وطنا لها. ونحن ما زلنا ملتزمين التزاما عميقا بمواجهة كل واحد من هذه التحديات بهمة وعزم وتصميم.

وفي الوقت نفسه أصبح واضحا بصورة متزايدة أنه يجب علينا أن نوسع تعاطينا مع المنطقة إذا كان لنا أن نحقق نجاحا. وعلينا خصوصا أن نوجه اهتماما متواصلا ونشيطا إلى الإصلاح الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي. وعلينا أن نعمل مع شعوب وحكومات لسد الفجوة بين التوقع والواقع التي دعتها الملكة رانيا ملكة الأردن بصورة بليغة، فجوة الأمل.

وقد أوجد انتشار الديمقراطية والأسواق الحرة، التي ألهمت عجايب الثورة التكنولوجية، قوة محرّكة تستطيع أن تولد ازدهارا ورفاهيا إنسانيا على نطاق لم يسبق له مثيل. إلا أن هذه الثورة خلفت الشرق الأوسط وراءها إلى حد كبير.

لقد قدمت دول الشرق الأوسط على مدى التاريخ، مساهمات لا تقدر بثمن للعلوم والفنون. لكن اليوم، توجد شعوب كثيرة هناك تفتقر إلى ذات الحرية السياسية والاقتصادية، وفاعلية المرأة، والتعليم الحديث التي تحتاج إليها لكي تزدهر في القرن الـ ٢١. وكما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، الذي وضعه أساتذة عرب بارزون وأصدرته الأمم المتحدة، فإن سكان المنطقة يواجهون خيارا أساسيا -- بين "كسل وجمود... (و) نهضة عربية تبني مستقبلا زاهرا لجميع العرب.

هذه ليست كلماتي. إنها كلمات خبراء عرب نظروا بعمق إلى القضايا. وهي تستند إلى الحقائق الصارخة.

إن حوالي ١٤ مليون راشد عربي يفتقرون إلى وظائف هم بحاجة إليها لوضع طعام على موائدهم، وسقوف فوق رؤوسهم، وأمل في قلوبهم. وسيدخل زهاء ٥٠ مليون عربي آخر من الشبان والشابات سوق الوظائف المزدهم أصلا خلال الأعوام الثمانية القادمة.

إلا أن الاقتصاديات لا تولد ما يكفي من الوظائف. فالنمو ضعيف. والنتائج المحلي الإجمالي لـ ٢٦٠ مليون عربي هو أقل من ذلك الذي لأربعين مليون أسباني، كما أنه أخذ في التدهور حتى أكثر من ذلك. أضيفوا إلى ذلك إنتاج الـ ٦٧ مليون إيراني والنتيجة تبقى مجرد ثلثي الناتج الإيطالي.

داخليا، كثير من الاقتصاديات تخنقها التنظيمات والمحسوبيات، وتتغلق في وجه مغامرات في التجارة والأعمال، وفي وجه استثمار وتجارة.

ودول الشرق الأوسط غائبة أيضا إلى حد كبير عن الأسواق العالمية. إنها بالكاد تولد ١ بالمئة من صادرات العالم غير النفطية. وهناك عشر دول شرق أوسطية فقط تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية. وكما حذر الرئيس المصري حسني مبارك، "إعطاء دعم للصادرات هو قضية حياة أو موت".

إن العجز في الفرص الاقتصادية هو تذكرة إلى اليأس. وهو، إضافة إلى الأنظمة السياسية المتصلبة، خميرة خطيرة حقا. وإلى جانب اقتصاديات أكثر تحررا، يحتاج كثير من شعوب الشرق الأوسط إلى صوت سياسي أقوى.

إننا نرفض الفكرة المتعالية القائلة إن الحرية لن تنمو في الشرق الأوسط، أو أن هناك أي منطقة في العالم لا تستطيع أن تحتل الديمقراطية.

وقد جسد الرئيس بوش تطلعات الشعوب في كل مكان عندما قال، في خطابه في وست بوينت، إنه عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحاجات المشتركة للرجال والنساء، ليس هناك تصادم حضارات. فمتطلبات الحرية تنطبق كليا على أفريقيا وأميركا اللاتينية، وكامل العالم الإسلامي.

وإذا أعطيت الشعوب خيارا بين الطغيان والحرية، فإنها تختار الحرية. علينا فقط أن ننظر إلى شوارع كابول، المزدهمة بأشخاص يحتفلون بانتهاء حكم طالبان في العام الماضي.

وهناك بصيص أمل في الشرق الأوسط أيضا. فحول أمثال البحرين، وقطر، والمغرب قامت بإصلاحات سياسية جريئة. والمنظمات المدنية ناشطة بصورة متزايدة في كثير من الدول العربية، تعمل في قضايا تتعلق بالخبز والزبدة مثل تأمين بطاقات هوية للنساء توجد حاجة ماسة إليها.

ونحن نرى أيضا ثورة عارمة في وسائل الإعلام، من محطات التلفزيون الفضائية إلى مجلات أسبوعية صغيرة الحجم. وعلى الرغم من أن البعض منها لم يرق بعد إلى مستوى مسؤولياته للقيام بتغطية مسؤولة وتقديم معلومات واقعية، فإنه يجعل المعلومات في متناول أعداد من السكان أكثر من أي وقت مضى.

ومع ذلك، ما زالت تحكم كثيرا من الشرق أوسطيين أنظمة سياسة مغلقة." وكثير من الحكومات يكافح مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها تهديدا، بدلا من أن يرحب بها كأساس لمجتمع حر، ديناميكي، ومبشر بالأمل. ناهيك عن أن لغة الكراهية والاستبعاد والتحريض على العنف لا تزال هي اللغة السائدة.

وكما قال الملك محمد عاهل المغرب لبرلمان بلده قبل سنتين، إنه "تحقيق التنمية، والديموقراطية، والتحديث، من الضروري تحسين وتقوية الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات، ووسائل الإعلام وتوسيع مدى المشاركة". وأخيرا، إن عددا كبيرا من أطفال المنطقة يفتقر إلى المعرفة ليستفيد من عالم من الحرية الاقتصادية والسياسية. فعشرة ملايين طالب في سن الدراسة هم إما في المنازل، أو يعملون، أو في الشوارع بدلا من أن يكونوا في صفوفهم المدرسية. وحوالي ٦٥ مليون من آبائهم لا يحسنون القراءة أو الكتابة، دع عنك مساعدتهم في دروسهم. وبالكاد يستطيع شخص واحد من كل مائة الوصول إلى كمبيوتر. ومن أولئك النصف فقط يستطيع الوصول إلى العالم الأوسع عبر الإنترنت.

وحتى عندما يذهب الأطفال فعلا إلى المدرسة، غالبا ما يتعذر عليهم تعلم المهارات التي يحتاجون إليها لكي ينجحوا في القرن الـ ٢١. "التعليم" غالبا ما يعني الاستظهار من غير فهم بدلا من التفكير الخلاق الحيوي الضروري للنجاح في عالمنا المتصف بالعلومة.

وقد وجد واضعو تقرير التنمية العربية أن "التعليم أخذ يفقد دوره الهام كوسيلة لتحقيق تنمية اجتماعية في الدول العربية، متحولا عوضا عن ذلك إلى وسيلة لاستدامة الفقر والطبقات الاجتماعية". وتلك إدانة دامغة ودعوة للعمل.

وهناك موضوع دائم يبرز من خلال هذه التحديات، ألا وهو تهميش المرأة في كثير من دول الشرق الأوسط. فأكثر من نصف نساء العالم العربي هن أميات. وهن يعانين أكثر من جراء البطالة والافتقار إلى فرص اقتصادية. وتشكل النساء أيضا نسبة من أعضاء البرلمانات في العالم العربي أصغر منها في أي منطقة أخرى في العالم.

وإلى أن تطلق دول الشرق الأوسط العنان لقدرات نساتهن، لن تبني مستقبلا من الأمل.

إن أي معالجة للشرق الأوسط تتجاهل تخلفه السياسي، والاقتصادي، والتعليمي، ستكون مبنية على رمال.

سيداتي، سادتي، حان الوقت لوضع أساس متين من الأمل. إنني أعلن اليوم مبادرة تضع الولايات المتحدة بثبات في جانب تغيير، وإصلاح، ومستقبل حديث للشرق الأوسط.

خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في آذار / مارس الماضي، طلب مني الرئيس بوش أن أتولى رئاسة جهد جديد للحكومة الأميركية لدعم شعوب وحكومات الشرق الأوسط في جهودها لمواجهة هذه التحديات الإنسانية الملحة. ويسرني أن أعلن النتائج الأولية لعملنا مجموعة مبتكرة من البرامج وإطار لتعاون مستقبلي نسميها مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. إن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط هي جسر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، بين حكومتينا وشعبينا، يسد فجوة الأمل بالطاقة، والأفكار، والأموال.

ومبادرة شراكتنا هي استمرار، وتصعيد لالتزامنا القائم منذ زمن طويل بالعمل مع جميع شعوب الشرق الأوسط لتحسين حياتها اليومية، ومواجهة المستقبل بأمل.

وكما أن قرارنا إعادة الانتساب إلى اليونسكو هو رمز على التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان والتسامح والتعلم، فإن هذه المبادرة هي دليل قوي على التزامنا بكرامة الإنسان في الشرق الأوسط.

إننا سنخصص بصورة أولية مبلغ ٢٩ مليون دولار لجعل هذه المبادرة تنطلق بقوة. وسنعمل مع الكونغرس للحصول على تمويل جوهري إضافي للعام القادم. وهذه الأموال ستكون زيادة على الأكثر من مبلغ الألف مليون دولار الذي نقدمه كمساعدة اقتصادية للعالم العربي كل عام.

## وتستند مبادرتنا إلى ثلاث ركائز

إننا سنشترك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي، واستثمار للأعمال، وتنمية القطاع الخاص. وسنشترك مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية، ورفع أصوات النساء. وسنعمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل، ومزيد من الفرص للتعليم العالي.

سيداتي، سادتي، الأمل يبدأ براتب عمل. وذلك يتطلب اقتصادا مليئا بالحيوية والنشاط. وعن طريق مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، سنعمل مع حكومات لإنشاء أحكام وأنظمة اقتصادية ستجذب الاستثمار الأجنبي، وتتيح للقطاع الخاص أن يزدهر.

وسنساعد شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق وصول إلى الرأسمال الذي هو قوام الحياة. وكخطوة أولى، يسرني أن أعلن أننا سننشئ صناديق أموال للمشاريع في الشرق الأوسط، على غرار المشاريع البولندية-الأميركية الناجحة، للبدء في الاستثمار فورا في أعمال جديدة واعدة.

وسنساعد أيضا مزيدا من الدول على المشاركة في سخاء الاقتصاد العالمي. وذلك يعني تقديم مساعدة فنية إلى الدول الأعضاء الطموحة في منظمة التجارة العالمية كالمملكة العربية السعودية، والجزائر، ولبنان، واليمن، لتلبية معايير منظمة التجارة العالمية.

وهو يعني البناء على اتفاقنا الناجح للتجارة الحرة مع الأردن بالبدء بمفاوضات اتفاق تجارة حرة مع المغرب. وهو يعني الاستمرار في العمل مع دول كمصر والبحرين لاستكشاف طرق لتعزيز علاقتنا الثنائية من التجارة الاقتصادية، بما في ذلك عبر اتفاقات تجارة حرة ممكنة.

وتتطلب الاقتصاديات المنفتحة أنظمة سياسية منفتحة. وعليه فإن الركيزة الثانية لمبادرتنا من الشراكة ستدعم المواطنين عبر المنطقة الذين يطالبون بأصواتهم السياسية.

وقد بدأنا المشروع الاختباري الأول في هذا المجال الشهر الماضي، عندما أحضرنا وفدا من ٥٥ زعيمة سياسية عربية إلى الولايات المتحدة لمشاهدة انتخاباتنا النصفية.

وقد عقدت اجتماعا عظيما جدا مع هذه المجموعة الرائعة، وكان التزامها وطاقتها مصدر إلهام لي. وقد وجهت إلى أسئلة صعبة، وناقشنا القضايا كما يفعل الناس في مجتمعات حرة.

وقد تحدثت أولئك النساء إلى بيلاغة عن قلقهن بالنسبة إلى المستقبل وأحلامهن بعالم حيث يمكن لأطفالهن أن يعيشوا في سلام. وحدثتني عن أملهن بأن يرين نهاية للنزاعات التي تشل منطقتهم. وتحدثن إلي كيف يردن أن يتحكمن بحياتهن ومصائرنهن. وطلبن أن يعرفن المزيد عن الديمقراطية الأميركية، وكيف يجعلن أصواتهن أكثر فعالية.

وتتطلب زيادة المشاركة السياسية أيضا تقوية المؤسسات المدنية التي تحمي حقوق الأفراد وتوفر فرصا للمشاركة. وعن طريق مبادرتنا للمشاركة سندعم هذه الجهود.

ولكي تعمل الاقتصاديات الحرة والأنظمة السياسية بنجاح فإنها تحتاج إلى مواطنين متعلمين، وعليه ستركز الركيزة الثالثة لمبادرة التعاون بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط على إصلاح تعليمي.

وستشدد برامجنا على تعليم الفتيات. فعندما تتحسن نسبة التعليم بين الفتيات، تتحسن كذلك جميع مؤشرات التنمية المهمة الأخرى في أي بلد. ولقد أصاب شاعر النيل حافظ إبراهيم عندما قال: "الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق"

وسنوفر منحا دراسية لإبقاء الفتيات في المدارس، وتوسيع التعليم للفتيات والنساء. وبصورة أوسع، سنعمل مع الأيوين والمربين لتعزيز الإشراف المحلي وإشراف الأيوين على الأنظمة المدرسية.

وفي كل واحد من هذه المجالات الثلاثة، نحن ملتزمون بمشاركة أصيلة في اتجاهين. مشاركة مع المواطنين ودول المنطقة، ومع الكونغرس، وحتى مع جهات مانحة أخرى بينما ننفذ هذه الأجندة.

إن هذه المبادرة هي من المشاريع الأكثر تحديا التي درسناها نحن وشركاؤنا في المنطقة. وعلينا أن نكون واقعيين بشأن العقبات القائمة على الطريق أمامنا، وبشأن الوقت الذي ستستغرقه لرؤية تغير حقيقي يتجزر، وبشأن الدور المحدود الذي تستطيع جهات خارجية أن تقوم به. وعلينا أن ندرك بأن مصلحة الشرق الأوسط الحقيقية يجب أن تدفع بهذه المبادرة إلى الأمام، وأن المشاركة الشرق أوسطية هي وحدها التي ستحافظ عليها. لكن علينا أيضا ألا نفتق بتوقعات منخفضة. فكما يظهر الاختمار في المنطقة، فإن شعوب الشرق الأوسط نفسها تمتلكها هذه القضايا.

ونحن لا نبدأ من لا شيء. فإننا نعمل الآن بنجاح فعلا مع مجموعة واسعة من الشركاء. مثلا، أعلننا في الشهر الماضي إنشاء "مؤسسة ليد" التي تشترك فيها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع البنك الدولي، والقطاع الخاص المصري لدعم إقراض المشاريع الصغيرة في مصر.

إضافة إلى ذلك، نشترك فعلا، عن طريق شراكتنا من أجل التعلم، مع دول المنطقة في تدريب المعلمين، وتعليم اللغة الإنكليزية، وبرامج أخرى لتقوية أنظمتها التعليمية.

والحقيقة أن جزءا مهما من عملنا سيتناول مراجعة برامجنا القائمة للاستفادة منها والتأكد من أن برامجنا الحالية تلامس أكبر عدد ممكن من الأرواح.

كما أننا لا ندافع عن الأسلوب القائل إن "حجما واحدا يلائم الجميع". فالمنطقة كثيرة التنوع بالنسبة إلى ذلك الأمر. لكننا سنكون على الأرض نصغي ونعمل للتأكد من أن برامجنا مفصلة لتلائم حاجات الشعوب حيثما كانت تعيش. وإننا بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط نعترف بأن الأمل المبني على فرصة اقتصادية، وسياسية، وتعليمية هو حاسم لنجاح جميع جهودنا، وأن نجاح هذه الجهود الأخرى هو، بدوره، ضروري لإيجاد أمل. لقد شاهدت خلال جولاتي في الشرق الأوسط، في الحياة العامة والخاصة، عن كثب طاقة، وإبداع، وتفاني الأبوين وهما يحاولان بناء مستقبل أفضل لأطفالهما. لكنني شاهدت أيضا إحباطهما عندما كان التقدم بطيئا جدا. علينا أن نسير قدما بخطى أسرع. ولسوف نسير بخطى أسرع. إننا عبر مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، نضيف أملا إلى أجندة الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وإننا سنستخدم طاقتنا، وقدراتنا، ومثاليتنا لجلب الأمل إلى جميع عباد الله الذين يعتبرون الشرق الأوسط وطننا لهم.

## الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط:

### تمكن المرأة من الكفاية

بيان حقائق، مكتب شئون الشرق الأدنى

(واشنطن، ١٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٣)

أصدر مكتب شئون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية بيان الحقائق التالي حول مساهمة مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في تمكين المرأة العربية من الكفاية:

تواجه النساء تحديات عديدة حول العالم وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي العام الماضي حدد فريق من الأساتذة العرب بشكل صريح الفجوات الكائنة في الانفتاح الاقتصادي، والحريات السياسية، والفرص التعليمية، والمساواة الجنسية التي تعيق تحقيق القدرات الإنسانية الهائلة للشرق الأوسط. والحقائق هي: أكثر من نصف النساء العربيات ما زلن أميات. النساء يفتقرن إلى مواطنة متساوية وحقوق قانونية، ومشاركتهن في أماكن العمل والحياة العامة هي في حدها الأدنى، كما يتضح من تمثيل محدود جدا في البرلمانات، والحكومات، وقوة العمل.

وخلال العام الماضي حدثت تحسينات متدرجة ولكن مهمة في المنطقة: النساء ترشحن لمناصب حكومية في البحرين، وهو أول حدث بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي. وعمان أعلنت حق التصويت الشامل. وانتخب عدد كبير من النساء لعضوية البرلمان في المغرب.

إن مبادرة شراكة الشرق الأوسط ستستمر في تأييد هذه الجهود، وستتشد بشكل خاص على حاجات النساء كطالبات، وناشطات في الأعمال الحرة، ومطالبات بالتغيير السياسي. والولايات المتحدة تفعل هذا عبر المنطقة، بمشاريع تتراوح بين

إصلاحات تعليمية في المغرب، وتمويلات صغيرة في مصر، وتدريب على حملات سياسية في اليمن والبحرين.

- في الخريف الماضي، زارت ٥٠ امرأة من دول عربية الولايات المتحدة لكسب مهارات عملية في الحملات الانتخابية، واختبار ومراقبة انتخابات برلمانية ومحلية في الولايات المتحدة عن كثب. وستضيف المبادرة الى هذا النجاح بإنشاء مدارس حملات إقليمية لتوفير تدريب في القيادة ومهارات تنظيمية للنساء اللواتي يسعين إلى شغل مناصب انتخابية في المنطقة. وستجري أولى هذه الحملات التدريبية هذا الخريف في قطر.
- في حزيران/يونيو، ٢٠٠٣ اشتركت أول مجموعة من الناشطات في الأعمال، في برنامج تدريب المغامرين في الأعمال في الشرق الأوسط في الولايات المتحدة أو في برنامج "MEET US".
- تدعم المبادرة برامج تعليمية للنساء والفتيات. وسيوفر برنامج جديد في المغرب تمويلا لمساعدة الفتيات المغاربية على إكمال الصفوف المتوسطة، بتعليم، وإسكان، وتدريب على الكمبيوتر.
- ستدعم المبادرة مشروع حماية الأسرة في الأردن، وهو مشروع يستهدف تنفيذ ملاحقات قضائية ضد مرتكبي ما يسمى بجرائم الشرف.
- في أيار/مايو، اجتمعت نساء من جميع أنحاء المنطقة في القاهرة في "منتدى النساء العربيات" الذي جرى تنسيقه بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمركز المصري لحقوق المرأة. وقد استكشف المنتدى التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه المرأة في العالم العربي. وتوضع الآن خطط لمشاريع متابعة ومشاركة جوهرية.
- يعمل "فريدوم هاوس" (بيت الحرية) برعاية حكومة الولايات المتحدة على إعداد دراسة لحاجات النساء في المنطقة مما سيساعد على تنفيذ برامج إضافية في المنطقة.

## الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط:

### دفع عجلة النمو الاقتصادي

بيان حقائق، مكتب شؤون الشرق الأدنى

(واشنطن، ١٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٢)

أصدر مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية بيان الحقائق التالي حول مساهمة مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي:

تسعى الولايات المتحدة ومبادرة الشرق الأوسط إلى سد "فجوة الوظائف" بترويجها الإصلاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص. وستعمل مبادرة شراكة الشرق الأوسط بالاشتراك مع حكومات في المنطقة على بناء برامج تعزز الحركة التنافسية في المنطقة وتشجع الاستثمار، وتسهل نمو مشاريع الأعمال الخاصة. وستركز المبادرة عن طريق تنفيذ البرامج المشدد عليها، بما فيها الشراكة من أجل الامتياز المالي، وتدريب المغامرين في الأعمال الصغيرة، ومبادرة القانون التجاري، وشركة تمويل الشرق الأوسط، على إيجاد الإطار اللازم لاقتصاد مدفوع من قبل السوق ويقوده القطاع الخاص. وهذا بدوره سيوجد المشاريع والأعمال الضرورية للمحافظة على نمو وإنماء اقتصاديين.

ولتحسين النمو الاقتصادي، تسخر مبادرة شراكة الشرق الأوسط مبلغ ٧,٩ ملايين دولار من التمويل لمشاريع رائدة بدأ العمل بها بتمويل إجمالي طارئ للسنة المالية ٢٠٠٢ وتمويل إجمالي طارئ للسنة المالية ٢٠٠٣ مقداره ٣٤,٥ مليون دولار. وقد طلب الرئيس مبلغ ٥٤,٥ مليون دولار لهذه البرامج للسنة المالية ٢٠٠٤.

### تحسين التنمية عن طريق التجارة

إن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط سينشط

النمو الاقتصادي ويوجد وظائف بفتحه أسواقا جديدة للمنطقة وتوسيعه الأسواق الحالية. وستستخدم الحكومة الأميركية أموال مبادرة شراكة الشرق الأوسط لتوفير النصح والدعم لمساعدة الدول على إحداث التغييرات الضرورية للانتساب إلى منظمة التجارة العالمية، وهي خطوة أولى ضرورية نحو اتفاق تجارة حرة. وسنوفر مساعدة لبناء قدرة تجارية عن طريق برامج أمثال تطوير جمعيات أعمال، وتوسيع الروابط، وبناء أسواق للأعمال في الأردن، وكذلك في الولايات المتحدة.

### توفير الوصول إلى رأس المال

إن شركة التمويل للشرق الأوسط ستعزز إنشاء وظائف بإجرائها استثمارات في مشاريع صغيرة ومتوسطة في القطاع الخاص. وسيكون الحجم الأولي المستهدف لشركة التمويل للشرق الأوسط ١٠٠ مليون دولار. وستقدم الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار وستحاول جمع ٥٠ مليون دولار أخرى من مستثمرين مشاركين في المنطقة.

### ترويج التنافسية

ستسرع الشراكة من أجل الامتياز المالي نمو الوظائف في الشرق الأوسط بترويجها المزيد من التنافسية، والاستقلال عن سيطرة الدولة، والفعالية، والتنافسية، وتكامل الأسواق المالية في المنطقة. وبعض أنواع البرامج التي سنمولها تشمل ما يلي:

- إن مبادرة القانون التجاري، التي تبني على عمل برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة سيحسن المناخ من أجل التجارة والاستثمار ويقوي إطار حقوق الملكية. وهذا الجهد الجديد الممول من قبل مبادرة شراكة الشرق الأوسط، سيوسع البرنامج بالتعاون مع مدارء وخبراء القانون في الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك،

ستمول المبادرة برامج لتحسين الشفافية وتساعد الدول على مكافحة الفساد.

- سيروج برنامج تدريب المدراء التنفيذيين في الشرق الأوسط تطوير الأعمال الصغيرة والمغامرة في الأعمال في العالم العربي. وقد أطلقت وزارة التجارة بالاشتراك مع إدارة التجارة الدولية التابعة لها برنامجا رائدا يتضمن مشاريع تدريبية جماعية. وقد وفر البرنامج التدريبي الجماعي الأول في حزيران/يونيو، ٢٠٠٣ تدريباً على المهارات الأساسية في الأعمال لنساء مغامرات في الأعمال ومدراء وأصحاب أعمال صغيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط :

### تحسين المعرفة

بيان حقائق، مكتب شؤون الشرق الأدنى

(واشنطن، ١٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٣)

أصدر مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية بيان الحقائق التالي حول مساهمات الولايات المتحدة في النهوض بمستوى التعليم في العالم العربي:

تسعى مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط إلى سد "فجوة المعرفة" بتحسينها نوعية التعليم ومناسبتها للحاجة، وتحسينها الفرص التعليمية للفتيات. وستدعم مبادرة شراكة الشرق الأوسط، عن طريق تنفيذها للبرامج المشددة عليها، بما فيها تلك التي تركز على تحسين الاستعداد الرقمي وزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة، خصوصا بين النساء والفتيات، الجهود الإقليمية لتحسين المدارس وبرامج التدريب التي تعد الفتيات الصغار للمنافسة في أسواق اليوم العالمية.

وتتضمن المبادرة مبلغ ٧,٤ ملايين دولار لتمويل مشاريع تعليمية رائدة وهي بمثابة تمويل إجمالي طارئ للسنة المالية ٢٠٠٢، ومبلغ ٣١,٥ مليون دولار كتمويل إجمالي طارئ للسنة المالية ٢٠٠٣. وقد طلب الرئيس في ميزانية سنة ٢٠٠٤ المالية مبلغ ١٤٥ مليون دولار لمبادرة الشرق الأوسط، ونتوقع أن يخصص من هذا المبلغ ٤٣,٥ مليون دولار لدعم البرامج التعليمية.

### تعليم القراءة والكتابة

تسعى المبادرة إلى دعم جهود الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتحسين معدلات تعلم القراءة والكتابة، خصوصا بين الفتيات والنساء عبر المنطقة حيث ٣٨

بالمائة من مجموع السكان أميون، وأكثر من نصف النساء الراشداً يفنقرون إلى قراءة وكتابة أساسيتين.

#### وستشمل المشاريع التعليمية:

- برنامج منح صغيرة للمدارس والمنظمات غير الحكومية لتدريب المعلمين على طرق القراءة، وتطوير منهج دراسي يتضمن نشاطات تركز على العائلات وتدريباً على مهارات حياتية، وتعليم القراءة في الصفوف المبكرة، والمساعدة في تعليم اللغات.
- برامج كتب مطورة بالاشتراك مع القطاع الخاص الأميركي ووزارات التربية في المنطقة. وهذه البرامج ستوفر كتباً للأطفال، مترجمة إلى اللغة العربية للمدارس الابتدائية.
- مشاريع رائدة، كالمشروع الذي يجري تنفيذه حالياً في اليمن، حيث يجري دمج صفوف تعليم القراءة والكتابة مع تدريب مهارات ذات صلة بالمجتمع.
- وستحصل الفتيات في اليمن على تدريب على القراءة والكتابة في إطار مجالات أمثال صحة الأم والطفل، المشاركة السياسية للمرأة، الإنتاج الزراعي، وأندية الادخار والقروض للنساء.

#### تعليم الفتيات

أظهرت التجارب حول العالم أنه عندما يتحسن مستوى تعليم الفتيات، تتحسن أيضاً مؤشرات تنمية مهمة أخرى، الأطفال يصبحون بصحة أفضل، ومعدلات الوفيات بين الأطفال تتخفض، ونرى تحسناً في نوعية الحياة بشكل عام. ولتحسين التحصيل التعليمي، خصوصاً للفتيات في المناطق الريفية ستعمل المبادرة على:

- تكرار نماذج ناجحة لبرامج منح دراسية للفتيات في المغرب ومصر، وفي مناطق أخرى من الشرق الأوسط حيث تختلف معدلات الانتساب تبعاً للجنس اختلافاً كبيراً.
- تأييد جهود كذاك التي بدأتها هذا العام السيدة سوزان مبارك في مصر لدعم التعليم للفتيات.
- توفير مساعدة فنية ومالية لمنظمات أهلية غير حكومية تعمل على تحسين تعليم الفتيات الريفيات، وإدارة منح دراسية، ومساكن، ونصح وإرشاد، وبرامج أخرى حافزة للفتيات في الصفوف المتوسطة والعليا على البقاء في المدرسة.

### الاستعداد الرقمي

- لسد "فجوة التعليم" علينا أيضاً أن نسد الفجوة الرقمية.
- إن الحكومة، التي ستعمل مع حكومات عربية، وقطاعات خاصة، وشركاء في المجتمع المدني، تخطط لـ:
- إطلاق مبادرة استعداد رقمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
  - زيادة التمويل والحوافز للقطاع الخاص لتزويد المدارس بأجهزة كمبيوتر، والربط بين شبكات الإنترنت، وتدريب على الحد من عزلة المعلم والحفز على ابتكاره غرف التدريس.
  - إنشاء ربط إقليمي بين شبكات الإنترنت لتوفير تدريب للمعلمين، ومواد تدريبية، والعمل ضمن شبكات، وأدوات للمساعدة على دمج مواد متعددة ذات قاعدة كمبيوتر، والتعليم من مسافة بعيدة في غرف التدريس.

- إن توسيع الفرص الاقتصادية لشببية المنطقة هو عنصر أساسي من المبادرة
- لتحسين المهارة باللغة الإنكليزية، ستتبنى الحكومة برنامجاً لتعليم اللغة الإنكليزية يصل إلى الطلاب الذين لديهم رغبة لكنهم يفتقرون إلى الموارد

لحضور صفوف ذات تدريس مكثف، والذين سيحتاجون إلى اللغة الإنكليزية لكي ينتقلوا بنجاح من المدرسة إلى العمل.

- ستبني المبادرة على برامج ناجحة في مصر وأماكن أخرى في المنطقة تقيم شراكة بين الأعمال والمدرسة لمساعدة الطلاب على كسب مهارات في مكان العمل، وضمان توفر فرص توظيف للطلاب فور تخرجهم. وستعمل المبادرة أيضا مع قطاعات خاصة أميركية وإقليمية لإنشاء برامج تدريبية في مهارات حيث توجد حاجة إليها في السوق.

## مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

(دور المبادرة في توسيع آفاق الفرص السياسية)

(واشنطن، ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣)

أصدر مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية بيان الحقائق التالي حول دور مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في تعزيز الفرص السياسية في العالم العربي:

إن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط ستدعم توسع الفرص السياسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد صممت المبادرة بحيث تدعم الرجال، والنساء والشبيبة في الشرق الأوسط في سعيهم وراء الديمقراطية، والحريات المدنية وحكم القانون. وقد بدأ العمل فعلاً ببرامج تدفع عجلة الإصلاح الديمقراطي، وحرية الصحافة وحرية التعبير، والحكم الرشيد، والقضاء الحر والعادل.

وقد خصصت المبادرة ١٣,٦ مليون دولار لبرامج الديمقراطية والمجتمع المدني في السنة المالية ٢٠٠٢. وسيجري إنفاق حوالي ٣٧ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٣، و٤٧ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٤. وتظهر الزيادة المستمرة في التمويل التزام هذه الحكومة بالحرية في جميع أنحاء العالم.

### التدريب على خوض الحملات الانتخابية:

إن أموال المبادرة هي واحدة من مصادر التدريب والإعلام الوحيدة في الشرق الأوسط للمرشحين السياسيين. وتجري دول عديدة في المنطقة انتخابات لأول مرة وليس هناك ساسة يتمتعون بالخبرة. وستملأ المبادرة الفجوة بتوفيرها تدريباً وفرص شبكات تعليم، خصوصاً للنساء، في سلسلة من مدارس حملات إقليمية.

- ستفتح مدارس الحملات أولاً في الخليج العربي على أن تتوسع لاحقاً لتشمل دول المشرق والمغرب العربي في سنين متعاقبة.
- وسيجري تعليم المرشحين المهارات اللازمة لإدارة حملات نشيطة وفعالة.
- وسيدرب المشترعون الحاليون على القيادة والتمثيل الفعالين.
- وستبنى القدرة المحلية على إدارة هذه المدارس لضمان استمرارية هذه التدريبات وبناء المهارة للمدى الطويل في المنطقة.

### إصلاح وسائل الإعلام

إن وسائل الإعلام الحرة، والاحترافية هي شرط أساسي لمجتمع منفتح، وديمقراطي. وتوفر وسائل الإعلام مصدر معلومات عن نشاطات الحكومة، وضمان المحاسبة والشفافية، كما توفر صوتاً يستطيع الشعب من خلاله أن ينقل سلمياً الاختلاف بالرأي إلى الحكومة.

- المبادرة في سياق البدء بمشروع عريض القاعدة لتدريب وسائل الإعلام وإصلاح قانون وسائل الإعلام في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وتشمل الدول المشاركة في هذا المشروع الجزائر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، ولبنان، والبحرين والمغرب.
- سيجري أيضاً إنشاء صندوق منح صغيرة من أجل وسائل الإعلام المنفتحة لتوفير دعم مادي وبناء طاقة لأقنية إعلامية جديدة بينما تنشأ الفرص.

### بناء المجتمع المدني

المجتمع المدني يوفر سبيلاً أمام المحكومين لكي يطلبوا من الحكومة التغيير ويتخذوا إجراءً سلمياً لإحداث تغيير لأنفسهم. وإن إنشاء منظمات غير حكومية هو أمر أساسي لبناء مواطنين متعلمين مشاركين بنشاط في حكم أنفسهم.

- المبادرة في سبيل تدشين مبادرة إقليمية للتعليم المدني في الأردن، مصر، الضفة الغربية/غزة، البحرين، لبنان، المغرب، اليمن وتونس.
- إنها ستنفذ برامج "أفضل ممارسة" مختارة من التعليم المدني في جميع الدول الثماني من المستوى الابتدائي إلى الثانوي، وستزيد من قدرة المربين العرب على إيجاد وتنفيذ برامج تعليم مدني فعالة في مدارسهم وتوفر فرص الحصول على معلومات ضمن شبكات للمربين العرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

### حكم القانون

- ستدعم المبادرة أيضا برامج للتشجيع على إنشاء قضاء حر ومستقل، لتحسين الشفافية والحكم الجيد.
- بموجب المبادرة أنشأنا أيضا برامج تدريبية عديدة لبرلمانيين، وممثلين آخرين مختارين مع موظفيهم.
- إننا نعمل أيضا مع القاضية ساندرا داي أوكونر وحكومة البحرين لإطلاق منتدى إقليمي حول الإصلاح القضائي. وسيركز المنتدى على قضايا التدريب القضائي، والاختيار والأخلاقيات. وسندعم أيضا مراكز تدريب إقليمية توفر تدريبا مستمرا للقضاة، وسنكرر مشاريع ناجحة إضافية في مجالات أمثال إدارة المحاكم.

### الشفافية والمحاسبة

تسعى مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط إلى إنشاء برامج تكافح الفساد، وتحسن الشفافية والمحاسبة، وتروج أشكالاً أخرى من الحكم الرشيد. وهذه تشمل زيادة شفافية الأنظمة القانونية والتنظيمية، وتحسين العمليات القضائية، وتقوية المجتمعات والمجتمع المدني وتزويدها بصلاحيات.

- في الحقل الاقتصادي، تؤيد مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط تحسين الشفافية وإجراءات مكافحة الفساد وإصلاح إدارة الشركات في الشرق الأوسط. وتعمل المبادرة جاهدة على إنشاء شبكات إقليمية وبنوك معلومات ذات خبرة في إدارة الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وستبني وعيا أكبر لمجتمع الأعمال ودعمها لمبادئ إدارة الشركات.

## "الحقوق القائمة والمسئوليات الناشئة"

السفير ريتشارد هاس\*

في العادة تتعاطى السياسة الخارجية الأمريكية مع القضايا كل على حدة. ويجري التركيز في وزارة الخارجية عند وقوع معظم الأزمات على القضايا بشكل إفرادي في العراق أو كوريا الشمالية وكولومبيا أو ساحل العاج، أو منظمة التجارة العالمية أو حلف شمالي الأطلسي. ونادراً ما تتاح الفرصة أمام الدبلوماسيين الأمريكيين لإدراك كيف يمكن لهذه القضايا أن ترتبط ببعضها البعض أو أن تشكل نمودجا ككل.

إن إحدى المزايا في عملي هو توفير الفرصة لدراسة الصورة الأشممل. وبوصفي مديراً للتخطيط السياسي للعامين الماضيين، فقد استطعت خلالهما أن أتفحص بعناية خارطة السياسة الخارجية الأمريكية بأكملها. لقد أنشأ جورج س. مارشال هيئة تخطيط السياسة قبل ٥٥ عاماً من أجل توفير منظور استراتيجي عريض باستطاعته توجيه وتكوين الدبلوماسية اليومية. وقد أعطى جورج كنان، أول مدير لهذه الهيئة، نصيحة من كلمتين: "ابتعد عن التوافه".

إن أي واحد منكم عمل في السلك الخارجي، يعلم جيداً أن لا أحد يعير هذه النصيحة الاهتمام الكافي في جميع الأحوال. نحن نحاول أن نستبق التحديات والفرص، واختبار الحكومة التقليدية، وتحديد التوجهات على المدى البعيد. ولم يكن هذا الأمر في أي وقت أقرب إلى الواقع منه اليوم. واليوم، كما في أواخر الأربعينيات، تجد الولايات المتحدة نفسها في أوج قوتها على الصعيد العالمي. لكن أخطاراً جديدة تهدد أمن أمريكا القومي بدأت تظهر. والسياسات القديمة أضحت

---

\* نص منقح لمحاضرة للسفير "ريتشارد هاس"، مدير هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية ألقاها أمام طلاب معهد السلك الخارجي ومركز مورتارا للدراسات الدولية في جامعة جورجنتاون في واشنطن في ١٤ يناير/كانون ثان ٢٠٠٢.

أهميتها جد محدودة اليوم. ومهمتنا الآن إدراك القوى الدولية تلك، والعمل على صياغة سياسة فعّالة للرد عليها. إننا نسعى من وراء ذلك التحقق من أن أمريكا تستغل كونها دولة عظمى بحكمة.

إن إنجاز ذلك لن يكون سهلاً. حيث إن العلاقات الدولية تتبدل بطرق متعددة. وبدلاً من محاولتي الليلة، تغطية جميع المتغيرات ذات الصلة بالموضوع سأحاول أن أؤكد انتقائياً. أركز على أحد الأمور الأكثر عمقاً على حقيقة أن السيادة ليست مطلقة ولا غير مشروطة. سأحاول أن أشرح كيف تتطور الآراء حول السيادة، وكيف تقوم الولايات المتحدة بالتأقلم مع هذا العالم الجديد، وتأثير ذلك علينا جميعاً.

التاريخ والتطور

من البوسنة إلى بكين إلى مسقط رأسي في بروكلين: مجرد ذكر كلمة "السيادة" يثير عند الناس شعوراً بالغضب. إنها تأخذ مباشرة معنى الاستقلال. ولكن عندما يستشهد الناس بهذه العبارة، فإنهم غالباً ما يعنون أشياء أخرى؛ ولذلك سأبدأ بتعريف المصطلحات.

تاريخياً، ارتبطت السيادة بأربع خصائص رئيسية: الأولى، أن الدول ذات السيادة هي تلك التي تتمتع بسلطة سياسية عليا وهي السلطة الوحيدة المخولة باستخدام القوة بشكل شرعي داخل حدودها. ثانياً، هي الدولة القادرة على تنظيم حركة التنقل عبر حدودها. ثالثاً، هي التي تستطيع اختيار سياستها الخارجية بملاء حريتها. وأخيراً، هي الدولة المعترف بها من قبل حكومات أخرى بوصفها كياناً مستقلاً مؤهلاً للحرية ومن تدخلات خارجية. إن هذه العناصر الرئيسية المكونة للسيادة لم تكن في يوم من الأيام مطلقة. إنما بمجموعها شكلت أساساً لنظام عالمي. غير أن الذي يسترعي الانتباه اليوم هو أن كل واحد من هذه العناصر... السلطة

الداخلية، ومراقبة الحدود، واستقلالية السياسة، وعدم وجود تدخلات خارجية تتعرض اليوم لتحديات بطرق لم يسبق لها مثيل.

قد لا يبدو هذا للوهلة الأولى واضحاً. فالسيادة هي شيء أساسي، ومبطنة في تصورنا للنظام السائد في العالم، لدرجة أننا نفترض وجودها كأمر مفروغ منه. يجب ألا نفعل ذلك. وأي شخص لديه شك حول هذه الفكرة الوجدانية، عليه دراسة التاريخ ليرى كيف كان قبل أن تصبح هذه الدولة الإقليمية هي الحامل لمبدأ الحقوق والواجبات في المجتمع الدولي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وفي أوروبا ما قبل السيادة، كانت السلطة السياسية تتقاسمها الإمبراطوريات، والممالك والإمارات والدول المدنية. ومما عقد الأمور أكثر، كان عدم وجود حد واضح يفصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية. حيث كان الملوك والباباوات يتصارعون حول الشعوب والأراضي ذاتها التي يدعون تمثيلها. أي هذا الخليط من السلطات المتداخلة أثبتت قدرتها على تأجيج النار عندما اندلعت الحروب الدينية إثر حركة الإصلاح الدينية. هكذا كان العالم الذي ألهم توماس هوبس عندما تخيل الحياة بشكله المبسط الطبيعي. فقد كانت الحياة بالنسبة لمعظم الناس "كريمة، وردية، ووحشية وقصيرة".

استجابة لذلك، بدأ حكام أوروبا باعتناق فكرة السيادة كوسيلة للحفاظ على الحد الأدنى من النظام داخل كل بلد، في علاقات البلاد مع بعضها. وإحدى الوقائع البالغة الأهمية في هذا السياق كانت معاهدة وست فاليا (West Phalia) للسلام في عام ١٦٤٨ التي أقرت بأن الدول تتمتع بحقوق مكتسبة وهي الحق الحصري للدولة في التشريع والحكم داخل حدودها. والاستقلال السياسي والمساواة الكامن تحت ظل القانون الدولي بما فيها حق إدارة السياسة الخارجية. ومع السيادة، جاء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وداخل أوروبا، أصبح التدخل في شؤون الدول الأخرى هو الاستثناء بدل أن يكون القاعدة.

لقد ساعدت السيادة على إرساء الاستقرار في أوروبا ومع مرور الزمن، انتشر هذا المبدأ بالنسبة للصين واليابان أضحي الاعتراف بسيادتهما بالتساوي من قبل الدول الأخرى هو رمز الوصول إلى اتفاق. وفيما بعد أصبحت الرغبة في السيادة هي القوة المحركة لحركة التحرر من الاستعمار التي غيرت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

ما زالت السيادة مصدر استقرار لأكثر من قرنين من الزمن. فقد عملت على تعزيز النظام في العالم عن طريق إنشاء حماية شرعية ضد التدخل الخارجي وبتوفيرها قاعدة دبلوماسية من أجل التفاوض حول المفاوضات الدولية، وإنشاء المنظمات الدولية، وتطوير القانون الدولي. كما وفرت إطاراً مستقراً يمكن من خلاله أن تتبنى حكومات تمثيلية وأنظمة اقتصادية حرة في العديد من الدول. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تبقى السيادة قاعدة أساسية لتوفير السلام والديموقراطية والرخاء.

وتواجه السيادة في نفس الوقت، تحديات من الداخل والخارج حيث تجاهد الدول الضعيفة من أجل ممارسة حقها الشرعي في بسط سلطتها داخل حدودها. وتقسيم الحدود يجعل عملية مراقبة وضبط الحدود أكثر صعوبة بالنسبة لجميع الدول. وتتخلى الحكومات عن حريتها في العمل في مقابل المنفعة التي تجنيها من خلال التعاون الجماعي. في حين تفرض الدول الخارجة على القانون سيادتها للخطر عن طريق اتباع سياسات متهورة محفوفة بالمخاطر تهدد مواطنيها والمجتمع الدولي على السواء. وينبغي علينا تعديل أفكارنا وإجراءاتنا وفقاً للخصائص المستجدة.

### **العمل على تقوية الدول الضعيفة.**

إن أحد التحديات التي تواجهها السيادة تنشأ عندما لا تملك الدول إلا القليل منها. ونجد الكثير من الدول حول العالم تفتقر إلى الشرعية وإلى القدرة اللازمتين

لترجمة سيادتها الاسمية إلى حكم فعال. وتجد بعض الدول الضعيفة نفسها تواجه بعض المتمردين على قلب نظام الحكم، أو أمراء حرب يسعون للسيطرة على مناطق غير خاضعة لسلطة الدولة. وتستغل بعض الدول المجاورة نقاط الضعف هذه لدعم حركات التمرد أو الحركات الانفصالية. وحتى عند وجود دول موحدة، تجد المؤسسات الحكومية نفسها مقيدة نتيجة الفساد المستشري أو أسيرة عصابات الإجرام. عندما تتمكن الدول من ممارسة سيادتها، فإنها تمهد الطريق لحالة من عدم الاستقرار أو حتى حدوث فوضى سياسية في البلاد. ويمكن أن تنهار هذه الدول كلياً وتدخل في خانة "الدول العاجزة".

وحتى عهد قريب، كنا ما نزال ننظر إلى الدول العاجزة عن ممارسة سيادتها قبل كل شيء من خلال منظور إنساني حيث كانت تنير ضميرنا الأخلاقي. إلا أن تأثير ذلك على أمننا القومي كان يبدو ضعيفاً. وخلال التسعينات شددت الصومال وأفغانستان قلوبنا كما شددتا جيوبنا في بعض الأحيان ، إلا أننا أثرنا صرف النظر عن ذلك بوصفهما لا تملكان إلا القليل أو حتى أي أهمية استراتيجية. وجاءت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتنبهنا إلى أن الدول الضعيفة كما القوية، يمكن أن تهدد أمتنا عن طريق توفير الأرضية لعصابات الإجرام، وتجار المخدرات والإرهابيين. إن مثل هذا الخروج على القانون في الخارج يمكن أن يحدث الدمار والخراب هنا في الوطن، وإحدى أهم المهمات الملحة التي ينبغي علينا القيام بها هي العمل على الحيلولة دون وقوع الدول التي تعاني من الاضطرابات اليوم في خانة الدول العاجزة غداً.

كيف يجب أن نرد عندما تفتقر الدول الضعيفة إلى القدرة على ممارسة السيادة؟ في الظروف الاستثنائية، عندما تنهار إحدى الدول أو تكون غير مهيأة للاستقلال الرسمي، على المجتمع الدولي أن يقوم بالعديد من المسؤوليات التي تضطلع بها حكومة ذات سيادة. وهذا الدور لعبته الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لمساعدتها على الانتقال من وضع الإقليم المتصارع عليه في إندونيسيا إلى دولة

مستقلة كلياً. وفي النصف الثاني من الكرة الأرضية، تستمر الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي بالعمل بوصفهما أوصياء على السيادة في كوسوفو، في انتظار تحديد وضعها النهائي.

وفيما يختص بالدول العاجزة، يبدو أن القول المأثور: "درهم وقاية خير من قنطار علاج"، أصدق ما ينطبق عليها. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلا أن انهيار ثماني دول في التسعينات بلغت أعلى حد حيث كلفت المجتمع الدولي ما يزيد عن ٢٥٠ بليون دولار (٢٥٠،٠٠٠) مليون ولو تمت مساعدة تلك الدول قبل انهيارها بدلا من محاولة البناء بعد ذلك، لوفر ذلك الكثير من الأموال. واضحة هذا الهدف أمامها تقدم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية للدول المعرضة للانهيار ما تحتاجه من أجل تنفيذ الواجبات التي تقتضيها السيادة. وفي قمة مونترالي في آذار/مارس الماضي، أعلن الرئيس بوش عن إنشاء صندوق الألفية الثانية (MCA) والغرض من إنشائه هو تقوية الدول المستعدة لمباشرة السير نحو الاستقرار والتطور. وسيعمد الصندوق إلى زيادة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة بنسبة ٥٠ بالمائة خلال السنوات الثلاث القادمة. غير أن هذه المبادرة ذات مغزى يتعدى حجم المعونات. إنها تمثل منهجاً جديداً في المساعدات الخارجية مبنية على مبدأ المسؤولية المشتركة. وعلى الحكومات الجديرة بنيل هذه المساعدات الجديدة عليها أن تلتزم بأن تحكم بالعدل بين الناس، وتعزز الحريات الاقتصادية وتمنح السلطة للشعب.

وحول العالم، تقوم الولايات المتحدة بتقديم العون للحكومات الشريكة من أجل التغلب على التحديات السافرة التي تهدد بسط سيادتهم على أرضهم. وفي أمريكا الجنوبية، نقوم بمساعدة الدولة الكولومبية في مكافحتها تجار المخدرات الذين يهددون بنية المجتمع. وهكذا من كاسوس إلى جنوب شرقي آسيا إلى القرن الأفريقي، نحن نعمل مع الدول الواقعة عند الخطوط الأمامية للإرهاب من أجل تحسين قدرات تلك الدول بحيث تستطيع مواجهة الأخطار التي تتعرض لها من

الداخل وفي كل من جورجيا والفلبين، على سبيل المثال، بدأنا برنامج "تدريب وإعداد" من أجل تعزيز قدرات القوى العسكرية الوطنية.

وتساهم الولايات المتحدة بنصيبها من أجل إعادة بناء الدول الخارجة لتوها من الحروب والنزاعات. ففي أفغانستان وحدها، تعمل أكثر من عشرين وكالة أمريكية على الأرض موزعة مساعدات بقيمة ٨٤٠ مليون دولار من أجل غايات إنسانية وعملية إعادة البناء. كما نعمل مع الأفغانيين والشركاء الدوليين على مساعدة السلطات المحلية على تأمين المأوى للاجئين واستعادة الاستقرار، وبناء المؤسسات الحكومية، وعلى تسريع عملية البدء بالنشاط الاقتصادي. ويمكنهم رؤية جهود مماثلة تُبذل في البلقان، حيث تعمل الولايات المتحدة بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وOSCE وعدد لا يُحصى من المنظمات غير الحكومية، من أجل إنجاز مهمة توحيد أوروبا حرة وفي حالة سلام.

#### **ضبط مساوئ الحدود المفتوحة:**

إن ثاني أكبر تحدٍ للسيادة تطرحه قضية الحدود المفتوحة التي تعصر قدرات جميع الدول في سعيها لحراسة حدودها، وضبط التدفق عبر الحدود، وحماية المواطنين من الأخطار الخارجية.

إن عملية فتح الحدود بين الدول هي خلاصة لمجموعة من العلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تختصر المسافات وتزيد من إمكانية المرور عبر الحدود التقليدية لتأخذ طابع التدفق السريع للبضائع، والرساميل، والناس والأفكار، والمعلومات. إنها تتعدى اتكال الواحد على الآخر بشكله المبسط الذي ينطوي على فكرة تأثير كل بلد على الآخر. إنها تصور انفجاراً لتدفق والمعاملات التجارية عبر الحدود يقوم بها بشكل رئيسي ممثلون عن القطاع الخاص والتي غالباً ما تجري خارج نطاق مراقبة الحكومة الوطنية.

إن الحدود المفتوحة بين البلدان، بالإضافة إلى توفيرها بضائع حقيقية، فإنها تسهل من تدفق "الممنوعات" المتعددة. إن الشبكات التي تسهل انتقال بلايين الدولارات (آلاف الملايين) من رساميل الاستثمارات حول العالم كل يوم يمكنها، هي نفسها، أن تثبت عدوى الانهيارات المالية.

إن فتح الحدود يتطلب عملية تنظيم. وينبغي على الحكومات أن تسخر الإدارة السياسية والموارد لاستعادة بسط سيادتها على الحدود لضبط التدفق الذي يهدد أمنها كما يهدد الصالح العام. وعلى الولايات المتحدة العمل بشكل إفرادي في بعض الأحيان، مع الآخرين في أغلب الأحيان من أجل اقتفاء أثر شبكات الإرهاب والقضاء على تجارة المخدرات الدولية، وإنهاء تجارة نقل الناس عبر الحدود بصورة غير قانونية، ووقف تكاثر أسلحة الدمار الشامل، وضبط انتشار الأمراض المعدية، والتخفيف من التأثيرات السلبية لتدفق السيولة المالية على الاستقرار المالي.

إن الصراع الدولي ضد الإرهاب يظهر كيف أننا نعدّل من مفاهيمنا للسيادة لمعالجة أخطار هذا العصر. وخلال السنة التي مضت، عملت الولايات المتحدة على أساس ثنائي، كما مع منتديات متعددة الجوانب مثل (G-8) مجموعة الدول الصناعية الثمانية، ومع (APEC) منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا - الباسيفيك على إنشاء مبادرة أمن الحاويات. والغرض من هذه المبادرة هو منع الإرهابيين من استغلال شبكات النقل التجاري العالمية، وفي نفس الوقت ضمان استمرار نقل البضائع القانونية بطريقة أكثر فعالية. نتيجة ذلك، يعمل موظفو الجمارك الأمريكيون على أرصفة موانئ هاليفاكس وناتويرب مع زملائهم في تلك البلاد. وقريبا سيتواجدون في هونغ كونغ وسنغافورة. وبشكل مواز، سيرسل شركاؤنا الأجانب مفتشين لمساعدتنا في تفتيش البضائع المشحونة من الموانئ الأمريكية.

ونحن نتخذ خطوات مماثلة من أجل عملية ضبط تدفق الأشياء الخطرة عبر الحدود. وكجزء من عملية مراقبتنا للتسلح والجهود التي نبذلها لمنع تكاثر أسلحة الدمار الشامل، فقد عمدنا إلى تقوية أجهزة مراقبة الصادرات لمنع انتشار الأسلحة. وتضم مجموعة التجهيز النووي، ومجموعة أستراليا، وهي نحظر انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بالإضافة إلى المواد اللازمة لتصنيعها ومعرفة أسرارها.

ونحن نواصل سعيينا لوضع ترتيبات مماثلة من أجل تنظيم أجهزة إطلاق الصواريخ المحمولة، وهي أسلحة تشكل خطراً متزايداً على الطيران المدني. كما رأينا ذلك الشهر الماضي في كينيا.

وقد دعمنا مبادرات لمكافحة تبييض الأموال من قبل عصابات الإجرام والإرهابيين. على سبيل المثال، ساعدنا على إعادة تنشيط قوة الطوارئ الخاصة بالعمليات المالية، وهو نظام عالمي أنشئ لتحسين شفافية تدفق الأموال في العالم بالتشجيع على سلوك "أفضل ممارسة" و"تسمية وفضح" كل من لا يتبنى هذا النظام. وأخيراً نحن نسعى إلى معالجة الأمراض المعدية التي تهدد حياة الملايين من الناس. لقد قمنا بأكبر مبادرة فردية في تبرعنا إلى الصندوق العالمي من أجل محاربة مرض نقص المناعة المكتسبة HIV/AIDS والسل والملاريا. وهذا الصندوق هو هيئة مشتركة خاصة، عامة تم إنشاؤها مؤخراً لمحاربة الأوبئة الأكثر خطورة في العالم.

ارتهان السيادة

إن التحدي الثالث الذي تواجهه السيادة هو هذه النزعة نحو ارتهان أو توكيل حقوق السيادة طوعياً من أجل كسب الفوائد الناتجة عن التعاون مع مجموعة من الدول. وفي حين يزول التمييز بين "الأجنبي والمحلي" وبينما يتكامل الاقتصاد

الوطني مع الأسواق العالمية، تجد الحكومات والشعوب جميعها صعوبة أكبر في تحقيق الأمن والرخاء والخير العام من خلال الجهود التي تقوم بها بمفردها.

تزداد حدة النقاش حول موضوع التخلي عن السيادة طوعاً في الارتفاع عندما يبدأ المواطنون بتخيل المعاني المتضمنة المتعلقة بهويتهم الوطنية، ومؤسساتهم الديمقراطية. ونحن نرى ذلك يحدث اليوم في أوروبا، حيث تتخلى البلدان عن الاستقلال إلى درجة لم تعهد منذ أيام شارلمان. وفي خطوة لم يكن لأحد أن يتخيلها قبل جيلين من الآن. تم استبدال المارك والفرنك والليرة باليورو. وكما يخطط لجولة جديدة في التوسع. فإن الاتحاد الأوروبي يعمل بجهد لوضع دستور فدرالي، والذي يتطلب على الأرجح المزيد من التنازل عن السيادة من قبل الحكومات الوطنية لصالح برلمان أوروبي أقوى، ومفوضية، ومجلس أو ربما رئيس أوروبي أيضاً. وهذا التحول يحفل بالذكريات (ويملك أسباب القوة ذاتها) للتحول الذي جرى قبل قرنين في بلادنا، عندما انتقلنا من مجموعة ولايات مفككة وفي بنود الاتحاد الكونفدرالي لنصبح اتحاداً فدرالياً فاعلاً وفقاً للدستور.

وخارج أوروبا، لا يوجد إلا القليل من البلدان المستعدة للتنازل عن هذه السلطة إلى مؤسسات تتخطى حدودها السلطة "القومية" غير أن جميع الدول تواجه مازقاً أساسياً يتكرر باستمرار وذلك عندما يتعلق الأمر بمقايضة حريتها بالعمل مقابل تعزيز قدرتها على صياغة مستقبلها. وقد علمتنا التجارب أن من المنطق أن تفوض الدول، حتى الكبرى منها كالولايات المتحدة، السيادة لمؤسسات عالمية في مقابل فوائد ملموسة تحصل عليها وقد لا تكون في المتناول بغير ذلك.

في حياتنا اليومية نرى أن التنازل عن الحرية المطلقة من أجل المصلحة العامة هو أمر نفعله على الدوام. فعند قيادتنا السيارة نلتزم بالإشارات الضوئية وذلك من أجل سلامتنا وسلامة الآخرين ونعتمد على الآخرين في أن يفعلوا ذلك أيضاً. تصوروا الفوضى التي يمكن أن تحصل إذا ما حاول أحدنا قيادة السيارة

على الجانب الأيسر من الطريق بدلاً من الجانب الأيمن. أو إذا ما قام البعض بقيادة سياراتهم خلال الليل دون استخدام الأضواء الكاشفة.

يعتمد النظام الدولي مثله مثل النظام الاجتماعي على "قوانين السير". إن التعاون بين الدول ذات السيادة لا يمكن أن يحصل إلا إذا وافقت تلك الدول على وضع قيود لسلوكها واعترفت بالتزاماتها المتبادلة. متى ينبغي أن تنتازل الولايات المتحدة عن بعض سيادتها لتتخبط في سلك مؤسسات تنتمي لدول عدة؟ والجواب الواقعي الوحيد هو: "ذلك يتوقف على". والسؤال المطروح عندما نأخذ بالاعتبار المؤسسة الدولية المقترحة، هو ما إذا كانت الترتيبات المقترحة والتي يمكن أن تشمل إمكانية تنبؤ أكبر، ومشاركة بالأعباء، وشرعية دولية تفوق في مجموعها التكلفة بما فيها فقدان استقلالية السياسة والمرونة.

وفي بعض الأحيان، يكون التنازل أو التخلي عن السيادة مبرراً. فلنأخذ وضع التجارة علي سبيل المثال، خلال الثلاثينات، حاولت الدول التخفيف من حجم البطالة وزيادة الناتج المحلي عن طريق زيادة الرسوم الجمركية ووضع القيود على المواد المستوردة. وعن طريق تخفيض قيمة عملاتها أيضاً من أجل تشجيع عملية التصدير والحد من الاستيراد وسرعان ما ردت دول أخرى بالمثل على هذه التدابير. وانهارت الأسواق العالمية وانحدر العالم بسرعة لولبية نحو الكساد الاقتصادي الكبير.

وإدراكاً منها خطورة اتباع سياسات من نوع "أفقر جارك" حيث يخسر الجميع. وقامت الولايات المتحدة، بوصفها "رأس الحربة"، في وضع الاتفاقية العامة حول الرسوم والتجارة أو (GATI) وهو منتدى يسعى إلى إزالة العوائق أمام التجارة الحرة حيث ينفق على الإجراءات بشكل ثنائي. وقد أثبتت هذه الاتفاقية نجاحها على نحو مفرط. وعند نهاية القرن العشرين كان حجم التجارة العالمية قد وصل إلى اثنين وعشرين ضعفاً مما كان عليه في عام ١٩٥٠، ومع ذلك، برهن هذا النظام على عدم قدرته على إيجاد حلول للعديد من الخلافات التجارية الأكثر حدة وكانت

النتيجة أن افتقرت فوائد التجارة الحرة بشكل رئيسي على زيادة النمو، وتوفير فرص عمل أفضل، وتوفير السلع الاستهلاكية بسعر أدنى.

وجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في العام ١٩٩٥ ليضع للمرة الأولى نظاماً جماعياً قوياً لحل الخلافات التجارية. وتقضي هذه الاتفاقية بأن على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن يقدموا اعتراضاتهم من خلال نظام تسوية خلافات ملزم بدلاً من التصرف بشكل إفرادي. وإذا تمنع الأعضاء من الانصياع للقرارات، عندها يتوجب عليهم إما أن يقدموا تعويضات يتفق الطرفان المختلفان عليها أو أن يتعرضوا لعقوبات اقتصادية. وتساند الولايات المتحدة هذا النظام لحل الخلافات، ليس لأننا على يقين بأن المحكمة ستصدر حكمها لصالحنا على الدوام، بل لأن المستهلك الأمريكي، والمصدّر والمستهتمين لديهم مصلحة أساسية في وجود نظام تجاري حر يعمل وفقاً لحكم القانون.

وفي سياق مماثل، تخلت الولايات المتحدة طوعاً عن بعض حريتها في العمل بموافقتها على اتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) وهي أول اتفاقية دولية تحظر إنتاج ونقل واستخدام طائفة كاملة من أسلحة الغاز السام. ويقضي نظام التفتيش الذي يملك حرية التدخل، بأن يفتح جميع الفرقاء أبواب منشآتهم العسكرية، ومنشآت الصناعات الكيميائية أمام التفتيش الدولي. وفوائد الحد من حرية الحركة في هذا المجال تفوق بشكل كبير الثمن الذي ندفعه. وبما أننا سبق أن تخلصنا من الأسلحة الكيميائية، فلا شيء نخسره من إجراء عملية التفتيش. وإننا نكسب الكثير من تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة الكيميائية التي تساعدنا على التثبت من انصياع الدول البالغ عددها ١٤٠ الموقعة على الاتفاقية، والحكومات التي تنفي وجود مثل تلك الأسلحة لديها، مثل حكومة صدام حسين التي تستمر في رفضها التخلص من تلك الأسلحة المروعة.

إلا أننا في بعض الأحيان نجد أنفسنا مرغمين على الامتناع عن المشاركة في مساع تقوم بها مجموعة من الدول. وأحد الأمثال على ذلك هو قرارنا بعدم

الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية (ICC). إن تعهدات الولايات المتحدة تجاه العدالة الدولية هو أمر راسخ. لقد كنا في الطليعة عند إنشاء المحاكم الخاصة في جرائم الحرب في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي نفس الوقت، وصلنا إلى قرار بعدم مساندة محكمة الجنايات الدولية في شكلها الحالي، خوفاً من إمكانية تعريض مواطنين أمريكيين لخطر المحاكمة من أجل أغراض سياسية في نظام لا يملك الضوابط والموازن الأساسية، ولا يتوفر فيه حق الاستئناف.

والأمر الثاني هو قرارنا بالانسحاب من اتفاقية كيوتو. ففي حين أننا مطلعون على مشكلة تغير المناخ في العالم وملتزمين بالعمل على التخفيف من آثارها إلا أننا نعتبر أن الاتفاقية هي وثيقة معيبة تُحمّل الولايات المتحدة عبء إجراء تعديلات غير مناسبة في حين لا تتعرض أية التزامات على تعديلات غير مناسبة في حين لا تفرض أية التزامات على الدول الرئيسية من دول العالم الثالث، بما فيها الصين والهند. إن بروتوكول كيوتو لا يوفر إلا القليل من المكاسب البيئية في مقابل إحداث متاعب اقتصادية أكبر.

ليس شيكاً على بياض

إن آخر تحدٍ للسيادة أريد أن أسلط الأضواء عليه ينشأ عندما تُسلب السيادة وليس عندما تتنازل الدول عن سيادتها بملء إرادتها. وهذه هي نتيجة لإحدى أكثر التطورات أهمية خلال العقود الماضية: إنه الإجماع العالمي المستجد الذي يعتبر أن السيادة تتوقف على تنفيذ كل دولة لبعض الالتزامات الأساسية نحو مواطنيها من جهة ونحو المجتمع الدولي من جهة أخرى. وعندما يتخلى أي نظام عن الارتقاء لمستوى المسؤوليات أو يسيء استخدام صلاحياته، فإنه يجازف في فقدان امتيازاته بالسيادة والتي تشمل، في أقصى الحالات، حصانته ضد التدخل العسكري. وأعتقد أن الاستثناءات لقاعدة عدم التدخل تُجاز في ثلاث حالات على الأقل.

إن الأهلية الأولى للسيادة تأتي عندما ترتكب أو تفشل ف يمنع أعمال الإبادة الجماعية أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية على أراضيها. عندها يملك المجتمع الدولي الحق، وفي الواقع، في بعض الحالات، ملزم بالعمل لحماية أرواح الأبرياء.

وكما قال الرئيس التشيكي فاكلاف هافيل في مؤتمر القمة الذي عقده حلف شمال الأطلسي في براغ في تشرين الثاني (نوفمبر) "إن حياة الناس، وحرية الناس، وكرامة الناس تمثل قيماً أسمى من سيادة الدولة". إن مجموعة من القوانين التي تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الإنسانية، المحفوظة في الاتفاقية الموقعة حول الإبادة الجماعية والحقوق المدنية والسياسية تقضي بأن الأفراد، كما الدول، تمتلك حقوقاً أساسية.

إن الحكومات التي ترتكب مثل هذه الجرائم، أو تسمح بحدوث هذه الجرائم نتيجة ضعفها أو رغم إرادتها يجب أن تتم محاسبتها. إن مبدأ عدم التدخل لم يعد مقدساً بعد الآن حتى داخل أروقة الأمم المتحدة، وهي هيئة أنشأتها الدول المستقلة وتعمل من أجل سيادة واستقلال الدول. وكما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في أيلول ١٩٩٩، "أن الدول المصممة على انتهاج سلوك إجرامي، يجب أن تدرك أن الحدود لا تؤمن لها الحماية المطلقة. ويجب ألا نسمح بالاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان بشكل نظامي وخطير في أي مكان من العالم.

وداخل العالم الثالث، أيضاً، هناك إدراك ناشئ بوجود وجود حدود للسيادة. ونرى ذلك في مرسوم إنشاء الاتحاد الأفريقي الذي حل مكان منظمة الوحدة الأفريقية (OAU). وخلافاً لمنظمة الوحدة الأفريقية التي كانت تنظر إلى عدم التدخل على أنه مبدأ أساسي راسخ، فإن الاتحاد الأفريقي الجديد يلزم جميع الأعضاء باحترام حقوق الإنسان والحكم الجيد. وقد أنشئ من أجل ذلك نظام مراجعة لمراقبة حسن تطبيق هذه التعهدات. وقد شهدنا تطوراً مماثلاً في النصف الغربي من الكرة الأرضية، حيث تعهدت جميع البلدان الأعضاء في منظمة الدول

الأمريكية، ما عدا كوبا بانتهاج شرعة الديمقراطية، متعهدين بمعارضة أي إعاقة للعملية الديمقراطية.

ونحن نرى تغييراً مشابهاً للآراء العالمية حول مسؤولية الدول بمكافحة الإرهاب. وهذه النقطة الثانية الدالة على الإجماع العالمي المتنامي. بكل بساطة، إن الدول تملك الحق باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها ضد تلك الدول التي تحرض وتساند وترعى الإرهابيين الدوليين، أو تلك غير القادرة على ضبط الإرهابيين الذين يعملون على أراضيها.

وكما أعلن الرئيس بوش عند عرضه لإستراتيجية الأمن الوطني "إن على جميع الأمم مسؤوليات مهمة. يجب على الدول التي تتمتع بالحريات أن تحارب الإرهاب". وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومات كي تواجه هذه المسؤولية المقدسة. وعندما تتردد الدول أو تمتنع عن تأدية هذا الواجب الأساسي، سنعمل مع شركائنا وبمفردنا إذا ما دعت الحاجة على محاسبتهم.

وأخيراً، فإن الدول تعرض نفسها لفقدان سيادتها عندما تتخذ خطوات تمثل تهديداً واضحاً للأمن الدولي. عندما تسعى بعض الأنظمة التي يحفل تاريخها بالتهدي على حقوق الآخرين وبدعمها للإرهاب للحصول على أسلحة الدمار الشامل، مهددة بذلك المجتمع الدولي، فإنها بذلك تعرض سيادتها لخطر التدخل الخارجي وذا يشمل تدمير قدراتها المتنامية قبل استعمالها.

إن حق الدفاع عن النفس الذي يشمل الحق في القيام بعمل "إجهاضي" ضد خطر واضح وشيك الحدوث هو أمر معترف به منذ وقت طويل في القانون الدولي وفي الممارسة. إن التحدي اليوم هو في الأخذ بمبدأ الدفاع عن النفس ليتكيف مع الأخطار الاستثنائية التي يشكلها تكاثر أسلحة الدمار الشامل. وقد ميز المحامون الدوليون بين القيام بعمل إجهاض خطر وشيك والذي اعتبروه عملاً شرعياً، وبين القيام "بعمل وقائي" يتخذ ضد قدرات قيد النمو، والذي اعتبروه قابلاً للنقاش. ومع ذلك، فإن هذا التمييز التقليدي قد بدأ يزول. إن الخداع الذي مارسه الأنظمة

الديكتاتورية قد جعل التمييز بين القدرة على الهجوم قرب حدوث الهجوم أكثر صعوبة. كما أنه من الصعب في أغلب الأحيان، معرفة نوايا بعض الدول، مما يدفعنا إلى الحكم عليها من خلال خلفية سلوكها العدواني في الماضي. والأمر الأكثر أهمية هو أن ازدياد الأسلحة المسببة للمآسي يعني أن كلفة الاستخفاف بالأخطار المحتملة الناجمة عنها ضخمة جداً. وفي مواجهة أخطار جديدة مجهولة كهذه، يجب أن نكون أكثر استعداداً مما مضى لتأمل ما أوضحه قبل قرن ونصف من الآن وزير الخارجية آنذاك دانيال وبستر بعبارة "الدفاع عن النفس عن طريق استباق الحدث".

### واجبات السيادة

في الحالات الثلاث التي أوجزتها لتوي وهي وقف الإبادة الجماعية، ومحاربة الإرهاب، والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، يبقى المبدأ كما هو. مع الحقوق تأتي الواجبات. السيادة ليست مطلقة. إنها مشروطة. عندما تنتهك الدول أبسط القواعد بارتكاب أو السماح أو التهديد بالقيام بأعمال ضد أبناء شعبها أو ضد بلدان أخرى، فإنها بذلك تعرّض بعضاً من امتيازات السيادة للخسران. وما زال العالم يتلمس طريقة للوصول إلى إجماع حول التزامات السيادة والخطوات الواجب اتخاذها عند رفض الدول القيام بذلك. وفي مطلق الأحوال، يجب أن ترفع الحواجز أما التدخل المسلح. ولا يمكن أن تكون السيادة غطاءً لكل طاغية بغيض. إن إدارة الرئيس بوش تعي ضرورة التعقل وضبط النفس قبل القيام بعمل يمس سيادة دولة أخرى. وكما قال وزير الخارجية باول في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ إن أي عمل مماثل يجب أن تقوم به بعناية كبيرة وحكمة وبتفهم واضح للواجبات الملقاة على عاتقنا كعضو مسئول في المجتمع الدولي.

إن الغرض من التعقل واضح المعالم. فبالرغم من أن السيادة أصبحت تعتبر مطلقة بشكل أقل ومشروطة بشكل أكثر مما كانت عليه في الماضي فإنها

تبقى كما كانت منذ أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن الدعامة الأساسية... وبشكل قابل للجدل الدعامة المركزية... للنظام العالمي. ولا نريد أن نعود إلى عالم تتدخل فيه الحكومات على الدوام في شئون الدول الأخرى. ففي عصر الأسلحة التقليدية المتطورة والمعدات الجديدة للدمار الشامل، فإن هذا يبدو كوصفة للانتحار. وهكذا يجب أن يكون هناك تسليم كلي لصالح احترام السيادة. ولكن وكما توحى ملاحظاتي هذا المساء، يجب أن نتوصل إلى إيجاد توازن جديد بين حقوق الدول وواجباتها. وهذا المفهوم الجديد للسيادة يجب أن يتكيف مع حاجات الدول الضعيفة، وينتهي للقوى المترتبة عن فتح الحدود (العولمة)، ويتلاءم مع الحاجة إلى التعاون، ويتعاطى مع مسألة الأنظمة الدكتاتورية. إن قدرتنا على تحقيق هذا التوازن الجديد هي التي في النهاية ستحدد ما إذا كنا قادرين على أن نبتدع عالماً أكثر أماناً وأكثر عدلاً.

## الرئيس بوش يقترح إقامة منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط

خلال ١٠ سنوات

(واشنطن، ٩ أيار/مايو)

قبل ستة وأربعين عاما، جاء السناتور جون إف. كيندي إلى هذا الحرم الجامعي كي يلقي خطابا في صف خريجي عام ١٩٥٧. وقد تحدث عن المشاكل العظيمة في ذلك العصر، بما فيها، كما قال، حل عقدة الشرق الأوسط، المنطقة التي تفيض بالنزاع والكراهية.

وفي العقود التي أعقبت ذلك، بدا ذلك النزاع والكراهية، أحيانا، وكأنهما كارثة بعيدة عنا، وليس لهما شأن كبير بأميركا. لكن بعد ١١ أيلول/سبتمبر، فإن جيكم والبلاد بأسرها يعرفان، أفضل من ذلك.

في عصر من الإرهاب العالمي وأسلحة الدمار الشامل، ما يحدث في الشرق الأوسط يهم أميركا كثيرا. فمرارة تلك المنطقة يمكنها أن تجلب العنف والمعاناة لمدننا. وإن تقدم الحرية والسلام في الشرق الأوسط من شأنه أن يمتص هذه المرارة ويضاعف أمننا. وعليه، أريد اليوم أن أناقش معكم هدفا عظيما لهذه الدولة. إننا سنستخدم نفوذنا ومثاليتنا لاستبدال الكراهيات القديمة بأمال جديدة عبر الشرق الأوسط.

إن وقتنا من الفرص التاريخية قد حل. فدكتاتور في العراق قد أزيح عن السلطة. وإرهابيو تلك المنطقة يرون الآن مصيرهم -- الحياة القصيرة التعسة للهارب. والمصلحون في الشرق الأوسط يكسبون نفوذا، وزخم الحرية في تمام. وقد وصلنا إلى لحظة من الوعد الهائل، وستنتهز الولايات المتحدة هذه اللحظة من أجل السلام.

إن مستقبل السلام يتطلب إلحاق الهزيمة بالإرهاب؛ وعليه فإن أميركا وتحالفا كبيرا من الدول تتشن حربا عالمية لا هوادة فيها على الإرهابيين،

ونحن نحقق انتصارا.

في معركة أفغانستان، دمرنا واحدا من أكثر الأنظمة طغيانا على وجه الأرض، ودمرنا الكثير من الإرهابيين الذين كان يؤويهم.

وعبر ست قارات كانت أميركا وأصدقاؤنا وحلفاؤنا وما زالوا يتصيدون الإرهابيين واحدا تلو الآخر ويحولونهم إلى العدالة، وفي معركة العراق، واجهنا نظاما ساعد الإرهابيين، وسلح نفسه بأسلحة دمار شامل لتهديد السلام، واضطهد أبناء شعبه. ذلك النظام اليوم لم يعد قائما.

وخلال هذه الأشهر العشرين شاهد العالم تصميم الشعب الأميركي، ورأى العالم قوة ومهارة وشجاعة القوات المسلحة الأميركية. لقد تصرف رجالنا ونساؤنا في القوات المسلحة بشجاعة وتهذيب، ووفق أسس تقاليد هذه البلاد، ودولتنا ممتنة لهم على ذلك. وبالنسبة إلى أولئك منكم الذين سيلتحقون بفيالق التدريب كضباط احتياط، ستدخلون قوات مسلحة ستبقى دائما في الطليعة.

دولتنا قوية. وأعظم قوة لدينا هي أننا نخدم قضية الحرية. إننا نؤيد تقدم الحرية في الشرق الأوسط لأنها مبدأ مؤسس، ولأنها تخدم مصلحتنا القومية. فأيدولوجية الإرهاب المبنية على الكراهية تكيفها وتغذيها وتحميها أنظمة طغيانية. أما الدول الحرة، فهي على نقيض ذلك، تشجع الإبداع والتسامح والمشاريع الحرة، وفي تلك الدول الحرة، فإن جاذبية التطرف تنوي وتموت.

إن الحكومات الحرة لا تبني أسلحة دمار شامل من أجل الإرهاب الجماعي. إننا نعتقد أن توسع الحرية في جميع أنحاء العالم، مع مرور الوقت، هو أفضل ضمانة للأمن في جميع العالم. الحرية هي الطريق إلى السلام.

يعتقد البعض أن الديمقراطية في الشرق الأوسط هي بعيدة الاحتمال إن لم تكن مستحيلة. وهم يجادلون بأن شعوب الشرق الأوسط ليست لديها رغبة كبيرة في الحرية أو الحكم الذاتي. ونفس هذه الحجج سمعت من قبل في أوقات أخرى عن شعوب أخرى. فبعد الحرب العالمية الثانية، شك كثيرون بأن ألمانيا واليابان،

بتاريخهما من الحكم الاستبدادي والجيش العدوانية، تستطيع أبدا أن تعمل كمجتمعات حرة ومسالمة. وفي الحرب الباردة، قيل لنا إن الشيوعية الإمبريالية هي شيء دائم، وإن الجدار الحديدي سيبقى إلى الأبد. وفي كل واحدة من هذه الحالات، في ألمانيا، وفي اليابان وأوروبا الشرقية وفي روسيا، أبدى المتشككون ارتيابهم، ثم قال التاريخ كلمته.

كل معلم من الحرية خلال الستين عاما الماضية أعلن أنه شيء مستحيل حتى نفس اللحظة التي حدث فيها. إن تاريخ العالم الحديث يقدم درسا للمتشككين: لا تراهنوا ضد نجاح الحرية.

لقد تقدمت الحرية لأن الرغبة في الحرية والعدالة كائنة في كل قلب بشري. ويتقاسم الرجال والنساء من العالم الإسلامي، وهم خمس عدد سكان العالم اليوم، أمل الحرية هذا. لقد تقدمت الحرية لأنها السبيل لانتشال الملايين من الفقر وتحسين حياتهم. فحيث تحجب الحرية، يعيش الناس في عزلة وجمود. وحيث يُرحب بالحرية، يستطيع الناس من كل ثقافة أن يزدهروا. وقد تقدمت الحرية في عصرنا لأنه في اللحظات الحاسمة، عمل رجال ونساء شجعان وضحووا من أجلها، وقد وقفت الولايات المتحدة إلى جانبهم. وهذه هي الكيفية التي أصبح بها منشقون وسجناء سياسيون قادة دول متحررة حديثا. وهذه هي الكيفية التي أصبح بها أعداء سابقون أصدقاء مخلصين للولايات المتحدة.

إن الشرق الأوسط يشكل عقبات كثيرة أمام تقدم الحرية، وأنا أدرك بأن هذا التحول سيكون صعبا. وقد أصدر مؤخرا فريق من ٣٠ باحثا عربيا تقريرا يصف فيه "عجز الحرية" في الشرق الأوسط، مستشهدا بنوع خاص بالافتقار إلى حقوق الإنسان وسوء التعليم. وحددوا أيضا الاضطهاد الاجتماعي للمرأة بأنه حاجز رئيسي أمام التقدم. وهم على حق. فلا يستطيع مجتمع أن ينجح ويزدهر بينما يحجب الحقوق والفرص الأساسية عن نساء بلده.

ورغم كل التحديات، نرى أيضا مؤشرات تغيير تبشر بالأمل. فنصف

جميع الشعوب الإسلامية تقريبا يعيش اليوم في ظل حكم ديمقراطي في دول من تركيا إلى إندونيسيا. وقد عقدت حكومتا البحرين والمغرب انتخابات حرة مؤخرا، وسيعقد الأردن انتخابات في الشهر القادم. ووافق شعب قطر على دستور جديد يضمن الحريات الأساسية. واقترح الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية ميثاقا عربيا جديدا يدعو إلى إصلاح داخلي ويعزز المشاركة السياسية في دول تلك المنطقة. وفي إيران، تتحرك الرغبة في الحرية. وفي وجه قمع قاس، يرفع بعض الإيرانيين أصواتهم بشجاعة داعين إلى الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان. والولايات المتحدة تؤيد بقوة تطلعاتهم إلى الحرية.

إن الذين يغذون الكراهية يريدون أن يوجدوا انشقاقا بين الشرق والغرب. ومع ذلك، ففي الرغبة المتنامية لنيل الحرية في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ليس هناك تصادم بين الحضارات. فعندما يقاوم الإرهابيون والطغاة ويهاجمون الحرية، فإنهم يقاومون ويهاجمون آمال المسلمين في كل مكان.

وعندما يذهب إرهابيون في مهمات انتحارية وقتل، فهم يشوهون التعاليم الأخلاقية السامية للإسلام نفسه. فطموحهم الحقيقي هو أن يسيطروا ويتحكموا ويعيدوا قولية مجتمعات بأكملها وفق صورتهم القاسية. إن كبتنا من النوع الذي مارسه صدام حسين وطالبان ليس هو موجة المستقبل. الناس الأحرار، لا الطغاة أو القتلة هم الذين سيحددون مجرى التاريخ.

إن الحرية آخذة في الترسخ في أفغانستان والعراق، وهما بلدان يعيش بهما أكثر من ٥٠ مليون شخص جرى تحريرهم حديثا؛ بلدان بينان لنفسيهما مؤسسات الحكم الذاتي. ودولتنا لديها مسؤولية خاصة تجاه هذين البلدين، مسؤوليات سنتحملها. في أفغانستان، تساعد أميركا وحلفاؤنا في بناء الطرق، وتدريب الشرطة وإعادة بناء المدارس. وهذا الصيف، في اجتماعات في المجالس البلدية عبر البلاد، سيناقش الأفغانيون مسودة دستور جديد، وفي الخريف ستعقد جمعية وطنية

للمصادقة على دستور لأفغانستان حرة وديموقراطية. ويواجه الشعب الأفغاني كفاحا متوصلا في إعادة بناء حكومته ودولته، إلا أن الأيام التي كانت فيها النساء يتعرضن للضرب في الشوارع ويعدمن في ملاعب كرة القدم قد ولّت.

وفي العراق، نقوم الآن بإعادة تشغيل الكهرباء وتوصيل المياه، ونوفر الدواء والإمدادات، ونزيل السفاحين الذين يهددون سلام البلاد ونظامها. وقد عقد المواطنون العراقيون مؤتمرين كبيرين لمناقشة مستقبل بلدهم، وتعهدوا باتباع طريق الحكم الذاتي. وقريبا سيختار العراقيون من كل مجموعة عرقية أعضاء سلطة انتقالية. إن الشعب العراقي يبني مجتمعا حرا من الصفر، وهو قادر على عمل ذلك لأن الدكتاتور ونظامه لم يعودوا هناك.

إن أميركا تعمل مع حكومات ومصالحين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونحن نقوي الروابط عن طريق مبادرتنا للشراكة مع الشرق الأوسط. وكخطوة أخرى، سيجتمع وزير الخارجية باول والممثل التجاري زيليك مع قادة إقليميين في الأردن الشهر القادم لمناقشة أجندة التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فالتقدم يتطلب ويعزز التجارة التي هي محرك التنمية الاقتصادية.

إن كامل الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية هو أصغر من ذلك الذي لأسبانيا. وشعوب هذه الدول لديها وصول إلى الإنترنت أقل من شعوب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. إن العالم العربي لديه تقليد ثقافي عظيم، لكنه إلى حد كبير يفتقر إلى النمو الاقتصادي لعصرنا. لقد ساعدت الأسواق والتجارة الحرة عبر العالم على هزم الفقر، وعلمت الرجال والنساء عادات الحرية. وعليه فإنني أقترح إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط خلال عقد من الزمن لإدخال الشرق الأوسط في دائرة متسعة من الفرص، لتوفير أمل للشعوب التي تعيش في تلك المنطقة.

سنعمل بالتعاون من شركائنا لكي نضمن حصول المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة على رأس المال، وسنوفر الدعم والمساعدة للمنطقة من أجل

تطوير قوانين الملكية والممارسات التجارية السليمة. فباستبدال الفساد والمنافع الشخصية بمبادئ السوق الحرة والقوانين النزيهة، سنتعم شعوب الشرق الأوسط بالازدهار والحرية.

وتتطلب الإفادة القصوى من الفرص الاقتصادية تعليماً أفضل وأشمل وخاصة بالنسبة للمرأة التي عانت أكبر قدر من الضرر والحرمان. وسنعمل على تحسين وضع تعليم القراءة ومحو الأمية لدى البنات والنساء بناء على التجارب المكتسبة من المجهود ذاته في أفغانستان والمغرب واليمن. وسنوفر الموارد اللازمة من أجل ترجمة كتب القراءة للمراحل التعليمية المبكرة إلى اللغة العربية ثم التبرع بهذه الكتب إلى المدارس الابتدائية في المنطقة.

ويعتمد النجاح الاقتصادي وتحقيق الكرامة الإنسانية على السواء في النهاية على حكم القانون، والإدارة الشريفة للقضاء.

ولذا، فإن أميركا سترعى بالتعاون مع حكومة البحرين ندوة إقليمية لبحث الإصلاح القضائي. وإنه لمن دواعي سروري أن عضو المحكمة العليا ساندر داى أوكونور قد وافقت على ترؤس هذا المجهود.

هذا وفي الوقت الذي تتسع فيه التجارة في الشرق الأوسط وينتشر التعليم وتتل المرأة مكانتها من المساواة والاحترام، وفيما يترسخ حكم القانون، فإن كل شعوب تلك المنطقة ستشهد يوماً جديداً يسود فيه العدل، ويوماً جديداً يتحقق فيه الرفاه. فقد ظل الصراع في الأرض المقدسة يشكل أكبر مشكلة مساوية في الشرق الأوسط لعدة أجيال. والآن وبعد أن تم تحرير العراق، وظهرت قيادة جديدة للشعب الفلسطيني، وإلى جانب الجهود التي يبذلها قادة من أمثال الرئيس مبارك وولي العهد الأمير عبد الله، فإن الأمل قد تجدد.

وإذا ما اتخذ الشعب الفلسطيني خطوات راسخة أكيدة نحو مكافحة الإرهاب، وإذا ما استمر في السير على طريق السلام والإصلاح وتحقيق

الديموقراطية فإنه سيشهد كما يشهد كل العالم علم فلسطين يرفرف فوق دولة حرة مستقلة.

إن هناك واجبات مترتبة على كل أطراف هذا الصراع. فعلى إسرائيل أن تتخذ خطوات ملموسة نحو تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين وإبداء الاحترام نحوهم وصيانة كرامتهم. وعلى إسرائيل أن تعمل مع تقدم مسيرة السلام على وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

وعلى الدول العربية أن تحارب الإرهاب بكل أشكاله، وأن تعترف وتقر كلياً ونهائياً بالواقع وهو: أن لإسرائيل حق البقاء والعيش كدولة يهودية في سلام مع جيرانها.

إن طريق التقدم إلى الأمام في الشرق الأوسط ليست لغزا مجهولا. فهي تتمثل في الإرادة والرؤيا والفعل. فطريق السير إلى الأمام إنما يقوم على خدمة مصالح الأحياء، وليس على تصفية حسابات الماضي.

وإنني، في سبيل اغتنام هذه الفرصة، أوفد الوزير باول (وزير الخارجية كولن باول) إلى الشرق الأوسط لدعوة جميع الأطراف إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم. وسيغادر الوزير باول في هذه المهمة الليلية (الجمعة ٩ أيار/مايو) حاملا معه التزامي الشخصي وهو: أن أميركا ستعمل دون كلل في سبيل تحقيق وجود دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وازدهار وسلام.

إنكم تعيشون زمنا تاريخيا بالنسبة لبلدنا. فقد ظن الكثيرون عندما هوجمت أميركا قبل عشرين شهرا أن عصرا من الخوف والإرهاب قد حل. إلا أن العالم شهد أمرا مخالفا تماما. فها هي أميركا تكافح ضد أخطار جسيمة أينما تجمعت. ونحن مصممون على أن نساعد في بناء الشرق الأوسط بشكل ينمو فيه في ظل الأمل بدلا من المرارة. وإنه بناء على المبادئ المثالية لهذه البلاد وتصميمها فلا أنتم ولا أنا سنعيش عصرا من الإرهاب، بل سنعيش عصرا من الحرية.

إنني أتمنى لكل منكم الخير والتوفيق في عمله ومهنته وفي الحياة التي  
تنتظره، وأشكركم لدعوتكم لي وللدرجة الفخرية التي منحتها، ولإتاحة الفرصة لي  
لمشاركة خريجي عام ٢٠٠٣ هذا اليوم الذي يدعو إلى الاعتزاز في جامعة ساوث  
كارولينا.

أسأل الله أن يبارككم، وأسأل الله أن يديم بركته على أميركا، وشكرا جزيلا لكم.

\* \* \*

## الولايات المتحدة والبحرين تعلنان عزمهما

### على السعي للتفاوض حول اتفاق تجارة حرة

(بيان صحفى، مكتب الممثل التجارى الأمريكى، ٢١ أيار /مايو ٢٠٠٣)

كخطوة أولى نحو تنفيذ رؤيا الرئيس بإنشاء منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط واشنطن - أعلنت الولايات المتحدة والبحرين اليوم عزمهما السعي للتفاوض حول اتفاق تجارة حرة. وستكون هذا العملية وفق إجراءات التشاور والتبليغ التي يقررها الكونغرس بموجب سلطة ترويج التجارة لعام ٢٠٠٢.

وقد قال الممثل التجاري الأميركي روبرت زولك الذي اجتمع اليوم مع ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، "إن إعلان اليوم هو الخطوة الأولى في تنفيذ بيان الرئيس المعلن في وقت سابق من هذا الشهر بشأن دفع الإصلاحات الاقتصادية في الشرق الأوسط إلى الأمام والسعي وراء هدف إنشاء منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٣. وستستمر حكومة الولايات المتحدة في العمل بصورة وثيقة مع الكونغرس، بما في ذلك بالتشاور، والتبليغ الرسمي، وإعلان الإجراءات، كما هو مبين في قانون سلطة ترويج التجارة."

وقال الممثل التجاري الأميركي، "إن اتفاق تجارة حرة بين الولايات المتحدة والبحرين يمكنه أن يكون بمثابة ركيزة إقليمية للخليج، مسهلا اندماج وإصلاحات اقتصادية أكبر، وموصلا في النهاية إلى هدف منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط. ولدى الولايات المتحدة حاليا اتفاق تجارة حرة مع إسرائيل والأردن، ونأمل أن تكمل المفاوضات حول اتفاق تجارة حرة مع المغرب بحلول نهاية هذا العام."

وقال زولك، إن الولايات المتحدة والبحرين قررتا أنه سيكون من مصلحتهما المشتركة أن يطورا روابط أوثق عن طريق اتفاق تجارة حرة. فسيعزز الاختتام الناجح لاتفاق تجارة حرة شاملة بين الولايات المتحدة والبحرين العلاقات

التجارية مع رائدة اقتصادية في الخليج ويمهد الطريق لتحسين العلاقات التجارية ويوسع الانفتاح مع دول أخرى في المنطقة، مما يزيد الازدهار، والفرص، والأمل. إن اتفاق تجارة حرة مع البحرين سيولد فرصا تجارية للسلع الأميركية ويحسن الوصول لمقدمي الخدمات الأميركية، مما يولد وظائف للمزارعين والعمال الأميركيين، بينما يعزز إصلاحات البحرين الاقتصادية والسياسية ويبني روابط اقتصادية أقوى مع الشرق الأوسط.

وناقش زولك وولي عهد البحرين الشيخ سلمان الخطوات التحضيرية لاتفاق تجارة حرة. واعتمادا على إجراءات الكونغرس، يأمل البلدان أن يبدأ مفاوضات رسمية بداية العام القادم.

إن قصد الحكومة الأميركية من سعيها للتفاوض حول اتفاق تجارة حرة مع البحرين إنما يعكس دعم الحكومة الأميركية القوي للإصلاحات التي قامت بها البحرين والمنافع التي سيجنيها البلدان من مزيد من التجارة المنفتحة. ولدى البحرين حاليا تعريفات منخفضة ونظام تجارة لبيرالية لقطاعات خدمات مهمة، كالمصارف والتأمين، وقد سن في الآونة الأخيرة تشريع يحرر سوق الاتصالات اللاسلكية عن بعد كليا عام ٢٠٠٤. وقد اشتركت الولايات المتحدة والبحرين في حوار اقتصادي نشط خلال العام الماضي بموجب اتفاق إطار ثنائي للتجارة والاستثمار لترويج روابط اقتصادية أوثق، وتجارة أكثر تحررا، وانفتاح أكبر، وجو استثماري أقوى، وعملية الإصلاح.

### **خلفية:**

إن اتفاق تجارة حرة شامل بين الولايات المتحدة والبحرين سيولد فرص تصدير للسلع الأميركية ويحسن الوصول لمقدمي الخدمات الأميركية، مولدا وظائف للمزارعين والعمال الأميركيين. وقد بلغت قيمة مجموع السلع الأميركية المصدرة إلى البحرين عام ٢٠٠٢ ٤١٩,٢ مليون دولار، بما في ذلك : طائرات؛

آلات؛ سيارات؛ مستحضرات صيدلانية؛ والعباب ومعدات رياضية. وتشمل السلع الزراعية التي ستستفيد من اتفاق تجارة حرة لحومها، فواكهها، خضارها، حبوبها، ومنتجات ألبان أميركية. وبلغت قيمة مجموع السلع التي صدرتها البحرين إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢، ٣٩٥,١ مليون دولار، بما في ذلك: قطع ملابس؛ ألومنيوم؛ مخصبات؛ كيميائيات عضوية؛ وقود وزيت معدنية؛ قطع بلاستيك، وأدوات كهربائية.

يدعم الإصلاح الاقتصادي وفرص الاستثمار: البحرين رائدة إقليمية في مجال الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة، وقد قامت بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي قوي يتضمن تحرير سوق الاتصالات اللاسلكية عن بعد وتشريعا حديثا يقضي بشفافية المشتريات الحكومية وحقوق العمال.

وبالإضافة إلى إزالة التعريفات، سينتضمن اتفاق تجارة حرة مع البحرين التزاما بوصول متزايد للشركات الأميركية إلى قطاع الخدمات البحرينية. وبالإضافة إلى قطاع الاتصالات اللاسلكية عن بعد، يحتمل أن تتوفر أيضا فرص للشركات الأميركية في الخدمات المالية، والتوزيع، والطاقة، والبناء، والهندسة، والخدمات الصحية، والتعليم، والتدريب، والسياحة والسفر، وقطاع الخدمات البيئية. وسيدعم اتفاق التجارة الحرة المقترح التزام البحرين بالشفافية، والانفتاح وحكم القانون، وسيضمن حماية متزايدة للملكية الفكرية وبنودا محددة لتشجيع تطوير التجارة بواسطة الإنترنت. وسيدعم أيضا اتفاق تجارة حرة جهود البحرين بشأن حماية البيئة والعمل، بما في ذلك توسيع فرص التوظيف.

وسوف يتوج اتفاق التجارة الحرة جهدا متواصلا ومتبادلا لجعل الولايات المتحدة والبحرين أقرب إلى بعضهما البعض اقتصاديا. وقد وقعت الولايات المتحدة والبحرين عام ٢٠٠٢ اتفاق إطار ثنائي للتجارة والاستثمار يمهد السبيل لروابط اقتصادية أوثق بين البلدين، ويستمر المستثمرون الأميركيون في الاستفادة من

الحمايات المقدمة بموجب معاهدة الاستثمار الثنائي بين الولايات المتحدة والبحرين،  
السارية المفعول منذ عام ٢٠٠١.

\* \* \*

## مبادرة التجارة الحرة في الشرق الأوسط

(بيان حقائق عن مبادرة الرئيس بوش للتجارة الحرة في الشرق الأوسط)

مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة

(٢٣ حزيران/يونيو، ٢٠٠٣)

اقترح الرئيس مبادرة تجارة حرة تعرض رؤيا عن الانفتاح، والاندماج التجاري، والنمو الاقتصادي للشرق الأوسط. وستعمل الحكومة مع الكونغرس لعقد اتفاقات تجارة حرة جديدة مع دول الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، ستتبع الولايات المتحدة إجراءات أخرى تمكن اقتصادات الشرق الأوسط من بناء تجارة ضمن المنطقة، وروابط أوثق مع الولايات المتحدة، واندماج مع الاقتصاد العالمي عن طريق ترتيبات تجارية مفصلة حسب ظروفها بينما تسير قدما على طريق الإصلاح. وهذه المشاريع مجتمعة، ستؤدي في النهاية إلى منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

وتتضمن المبادرة أيضا إجراءات لتنشيط التجارة والاستثمار في الشرق الوسط، وبناء قدرة البلاد على الاشتراك في مفاوضات تجارية، وتنفيذ الاتفاقات، والانتفاع كليا من تحرير التجارة.

منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط

تقترح الولايات المتحدة خطة من خطوات متدرجة لدول الشرق الأوسط لزيادة التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة وسواها في الاقتصاد العالمي. الخطوة الأولى هي العمل بصورة وثيقة مع دول مسالمة تريد أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسريع انضمامها. وبينما تنفذ هذه الدول مخططات إصلاح محلية، وتؤسس حكم القانون، وتحمي حقوق الملكية (بما فيها الملكية الفكرية)، وتضع أساسا للانفتاح والنمو الاقتصادي، ستوسع الولايات المتحدة وتعمق الروابط الاقتصادية عن طريق اتفاقات ذات منظور شمولي للتجارة

والاستثمار، ومعاهدات الاستثمار الثنائية، واتفاقات التجارة الحرة الشاملة. دعم ناشط للانتساب إلى منظمة التجارة العالمية. العمل مع المملكة العربية السعودية، ولبنان، والجزائر واليمن بشأن الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية. استخدام برنامج نظام الأفضليات المعمم، الذي يوفر دخول كثير من منتجات دول نامية معينة بصورة غير خاضعة للرسوم، من أجل زيادة الروابط التجارية والعمل مع دول كي تستطيع الاستفادة بصورة كلية من منافع نظام الأفضليات المعمم.

### خطط عمل إطار تجارة واستثمار نشيط

إن اتفاقات التجارة والاستثمار مع الشرق الأوسط ذات المنظور الشمولي توفر أداة مهمة لدول تتحول نحو تجارة حرة مع الولايات المتحدة. فاتفاقات التجارة والاستثمار تنمي إنشاء حمايات قانونية للمستثمرين، وتحسينات في حماية الملكية الفكرية، ومزيداً من الشفافية والإجراءات الجمركية الفعالة، وشفافية أكثر في الأنظمة الحكومية والتجارية. وستعمل مبادرة الرئيس التجارية على: استكشاف تطوير اتفاقات أطر التجارة والاستثمار مع دول مهتمة بالأمر، وتوسيع جوهر اتفاقات معقودة الآن مع البحرين، مصر، تونس والجزائر. تعرض فرص منطقة صناعية مؤهلة مع إسرائيل على دول أخرى في المنطقة. وتشكل معاهدات الاستثمار الثنائية فصلاً آخر من اتفاق تجارة حرة شامل.

شبكة من اتفاقات التجارة الحرة . ستعمل الحكومة مع الكونجرس بموجب سلطة ترويج التجارة للسعي وراء اتفاقات تجارة حرة شاملة مع دول مستعدة وراغبة في القيام بالالتزام المتعمق لترويج إصلاحات اقتصادية، وتحرير الأنظمة التجارية وجعل اقتصاداتها منفتحة. وستوفر اتفاقات التجارة الحرة هذه إطاراً نستطيع عبره في نهاية المطاف أن نضيف دولاً أخرى مؤهلة إلى اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة.

إكمال اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب نهاية عام ٢٠٠٣. وستنظر في استخدام اتفاق التجارة الحرة مع المغرب كإطار لمفاوضات مع دول أخرى في المنطقة عندما تصبح تلك الدول جاهزة لذلك.

ستجري مفاوضات مع البحرين حول اتفاق تجارة حرة. وسيكون اتفاق تجارة حرة مع البحرين نقطة بداية لمفاوضات حول اتفاقات تجارة حرة مقبلة مع دول أخرى في الخليج عندما تصبح مهتمة بالأمر وجاهزة.

ستنظر في استخدام "فقرات تراكمية" في اتفاقات التجارة الحرة، مما يسمح لشركائنا في اتفاقات التجارة الحرة بأن ينتجوا في تنسيق مع جيرانهم لتلبية أحكام متطلبات المصدر. ويمكن لهذا الإجراء مع أنظمة أخرى متعلقة بالجمارك وأحكام ترتيبات المصدر عبر المنطقة، أن تساعد على بناء روابط تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف.

مبادرات بناء طاقة تجارية. الحكومة الأميركية ملتزمة بتوفير المساعدة الحاسمة المالية، الفنية، وبناء الطاقة لتمكين دول في الشرق الأوسط من الاستفادة كليا من الفرص التجارية المتزايدة مع الولايات المتحدة. وستعمل مبادرة الرئيس على:

- توفير مساعدة لبناء طاقة تجارية.
- ترويج سياسات متصلة بالتجارة تحسن البيئة التجارية، وتزيد من التجارة في اتجاهين مع المنطقة.
- تستكشف إنشاء مركز تجاري اقليمي أو أكثر لتنسيق جهود بناء الطاقة التجارية.

\* \* \*

## مبادرات التجارة الحرة الأميركية الشرق أوسطية تعني فرصاً للعمل وتحصيل العلم

(باول وزيليك يجريان مزيداً من المشاورات مع الزعماء العرب في الأردن)

البحر الميت، الأردن، ٢٣ حزيران/يونيو - قال وزير الخارجية الأميركي، كولن باول، إن الولايات المتحدة تلقت ردوداً متحمسة من العديد من الحكومات العربية على اقتراح الرئيس بوش إنشاء منطقة تجارة حرة أميركية شرق أوسطية بحلول العام ٢٠١٣.

وأضاف باول في كلمة له في المنتدى الاقتصادي العالمي على الساحل الأردني للبحر الميت في الثالث والعشرين من هذا الشهر: "إن الجميع يرون الروابط بين القضايا المختلفة التي تحدثنا عنها في الأيام القليلة الماضية. إننا نتوق إلى السلام في المنطقة، ولكن المرء يحتاج، مع السلام، إلى التنمية الاقتصادية، وإلا لم يستفد الناس من السلام."

والمعروف أن بوش أعلن مبادرته الخاصة بمنطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية في خطاب ألقاه في جامعة ساوث كارولينا في التاسع من أيار/مايو، الماضي. وتتضمن المبادرة، التي ترمي إلى تحقيق منطقة تجارة حرة أميركية شرق أوسطية خلال عشر سنوات، عرضاً شاملاً لمساعدة الدول العربية على تنمية مجالاتها التعليمية والاقتصادية وبنيتها التحتية لتمكينها من بناء اقتصادات حرة نشطة فعالة ورفع مستويات المعيشة فيها.

وكان الأردن قد أصبح، في عام ٢٠٠٠، أول دولة عربية تعقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة. وأعرب الممثل التجاري الأميركي، روبرت زيليك، عن توقعه بأن تنتهي المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية تجارة حرة مع المغرب بنجاح بحلول نهاية هذا العام، وبأن تبدأ مفاوضات مماثلة مع البحرين في عام ٢٠٠٤.

وقال وزير التجارة والصناعة الأردني، صلاح الدين بشير، إن الإصلاحات المطلوبة لعقد اتفاقية تجارة (حرة) أدت إلى دفع من الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، وإلى ازدياد الازدهار وخلق عشرات الآلاف من الأعمال.

وأشار بشير إلى أن قيمة صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة لم تكن تصل في عام ١٩٩٩، وهو العام السابق لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، إلى عشرين مليون دولار. وأضاف أن الولايات المتحدة أصبحت، بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، أكبر شريك تجاري للأردن، وأن الأردن قام حتى الآن بتصدير ما قيمته حوالي خمسمئة مليون دولار من السلع والبضائع في عام ٢٠٠٣ إلى الولايات المتحدة. وأشار زيليك إلى أن النساء حظين بحوالي سبعين بالمئة من الثلاثين ألف فرصة عمل جديدة التي نجمت عن اتفاقية التجارة الحرة. وأعلن أنه يعتزم القيام مع العاهل الأردني، الملك عبد الله، في الثالث والعشرين من هذا الشهر، بتفقد مشروع أردني-أميركي مشترك قيمته ١٧٥ مليون دولار ظهر إلى حيز الوجود نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة. وأضاف زيليك أن شركة مايكروسوفت الضخمة المتخصصة بإنتاج برامج آلات الكمبيوتر تقوم حالياً بالاستثمار في الأردن، وأن شركة سيسكو سستمرز تعكف على إنشاء أكاديمية تدريب على الكمبيوتر تستغرق الدراسة فيها عامين.

وكان زيليك قد زار البحرين في طريقه إلى الأردن لحضور المنتدى الاقتصادي. وقد حضر هناك صفوفاً في المعهد المصرفي والمالي القومي. وقال زيليك: "إنهم (أي المسئولون في البحرين) يجتذبون الطلاب من جميع أنحاء الخليج. وهدفهم هو ألا يكونوا مركزاً مالياً فقط وإنما مركزاً تعليمياً أيضاً" تمتد نشاطاته إلى الخدمات الصحية وغيرها من المجالات.

وأشار الممثل التجاري إلى أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قدمت قروضاً ضئيلة في المغرب يبلغ معدل القرض الواحد منها ٢٤٠ دولاراً لمئتين وخمسين ألف شخص، أربعة وخمسون بالمئة منهم من النساء.

وأضاف: "لقد خلق هذا إحساساً جديداً بتوفر الفرص لدى عامة الشعب. وتقل نسبة عدم الوفاء بالديون عن رُبع الواحد بالمئة. هناك فرص متوفرة في جميع أنحاء المنطقة، في القطاعين الخاص والحكومي على حد سواء."

وقال زيليك إن الولايات المتحدة تأمل في أن تقود اتفاقيات التجارة الحرة مع كل دولة على حدة إلى الاندماج الاقتصادي التدريجي بين دول العالم العربي.

ومضى إلى القول حول هذه النقطة: "إننا نتطلع، على سبيل المثال لا الحصر، إلى إمكانية انضمام دول من منطقة الخليج إلى اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين بناء على نفس القواعد الأساسية، مع وضع ترتيبات خاصة لبضائعها وقطاعاتها الزراعية. ومن الفوائد التي ستنتج عن ذلك تشجيع تكامل المنطقة، واندماجها بحيث لا تعود البضائع المستوفية للشروط بضائع مصدرها البحرين فقط وإنما يصبح من الممكن أن يكون مصدرها قطر أو عُمان أو الإمارات العربية المتحدة أو مجموعة من هذه الدول."

وقال زيليك إنه يمكن أن يرسى التكامل الاقتصادي في الخليج أو منطقة شمال إفريقيا أو مناطق أخرى الأساس لاتفاقية تجارة حرة تشمل الشرق الأوسط برمته.

وأضاف: "إن هذا يتوقف على استعداد الحكومات للقيام بهذه الإصلاحات." وقد تناول قسم من محادثات تعزيز التجارة المناطق الفلسطينية التي قال زيليك إنها لم تستطع الاستفادة من فرص التجارة الحرة مع الولايات المتحدة منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي بسبب الأوضاع الأمنية السيئة ومسألة الوصول. وقال إنه سيتم بذل جهود خاصة لزيادة الفرص التجارية بالنسبة

للفلسطينيين للمساعدة في تحقيق رؤيا الرئيس بوش الخاصة بدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام.

وأوضح زيليك أن مبادرة التجارة الحرة هي عبارة عن أسلوب يتم خطوة خطوة ويشتمل على ست مراحل.

--تقديم دعم نشط لانضمام دول المنطقة المسالمة الراغبة في الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

--مساعدة الدول العربية على توسيع نطاق الوصول إلى نظام الأفضلية العمومي، وهو النظام الذي يسمح لحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة سلعة من مئة وأربعين بلداً بدخول الولايات المتحدة بدون تعريف جمركية. وقال مكتب الممثل التجاري الأميركي إن ما قيمته حوالي ثلاثمائة مليون دولار من المنتجات الشرق أوسطية استوفى شروط هذا البرنامج في عام ٢٠٠٢، بما في ذلك الأثاث المصري والحلي العمانية وزيت الزيتون اللبناني.

وعلق زيليك على ذلك بالقول: "يمكن لبضائع أخرى كثيرة أن تصبح مؤهلة." --عرض التفاوض لعقد اتفاقيات إطار استثماري وتجاري تضع إطاراً لتوسعة نطاق التجارة وحل القضايا العالقة. وتضع اتفاقيات الأطر الأسس لترتيبات تجارة حرة أكثر تعقيداً.

--عرض التفاوض لعقد معاهدات استثمار ثنائية، تفرض على الحكومات معاملة المستثمرين الأجانب بإنصاف وتقديم حصانات قانونية لهم مماثلة للحصانات المقدمة للمستثمرين المحليين.

--عرض التفاوض لعقد اتفاقيات تجارة حرة.

--تحديد أهداف المساعدات بحيث تساعد الدول المستعدة للقيام بالإصلاحات. وتتفق الولايات المتحدة أكثر من ألف مليون دولار سنوياً من خلال مبادرات تجارية وتنموية لمساعدة الدول العربية.

\* \* \*

## مشروع "الشرق الأوسط الكبير"

### الذى ستقدمه الولايات المتحدة فى قمة الدول الثماني

(النص الذى نشرته صحيفة الحياة الدولية، ١٣ فبراير/شباط ٢٠٠٤)

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" (١) تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت "النواقص" الثلاثة التى حددها الكتاب العرب لتقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣- الحرية، المعرفة، وتمكين النساء- فى خلق الظروف التى تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ٨. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية فى المنطقة، سنشهد زيادة فى التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. أن الإحصائيات التى تصف الوضع الحالى فى "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

\* مجموع إجمالي الدخل المحلى لبلدان الجامعة العربية الـ٢٢ هو أقل من نظيره فى أسبانيا.

\* حوالى ٤٠ بالمئة من العرب البالغين- ٦٥ مليون شخص-أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

\* سيدخل أكثر من ٥٠ مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠، وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتناس هو لاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

\* إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة فى المنطقة ٢٥ مليوناً بحلول ٢٠١٠.

\* يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين فى اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادى فى المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالى الذى هو دون ٣ فى المئة إلى ٦ فى المئة على الأقل.

\* فى إمكن ١,٦ فى المئة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه فى أى منطقة أخرى فى العالم، بما فى ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

\* لا تشغل النساء سوى ٣,٥ فى المئة فقط من المقاعد البرلمانية فى البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع ٨,٤ فى المئة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

\* عبر ٥١ فى المئة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم فى الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفقرين إلى مستويات لانقفة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة. وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريراً التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك فى الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص فى أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء فى الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات فى اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأيدت بلدان مجموعة الثماني بدورها هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح فى منطقة الشرق الأوسط وتبين "الشراكة الأوروبية المتوسطية" و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" وجهود إعادة الأعمار المتعددة الأطراف فى أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح فى المنطقة.

إن التغييرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديموقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية وينبغي للمجموعة في قمتها في "سي أيلاند"، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسفاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريراً الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

\* تشجيع مجتمع عرفي.

\* توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينات التنمية.

#### أولاً: تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية والتنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢). إن الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدم هاوس" للعام ٢٠٠٣، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنّف بأنه "حر" ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينيات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى

ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء ولا تنسجم هذه المؤشرات المحببة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأى القائل بأن "الديموقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم" وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة

في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (٢) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية. وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ :

\* تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.

\* تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات في ديمقراطية البلدان، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

### معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء ٣,٥ في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قيادات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

### المساعدة القانونية للناس العاديين

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجري على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامى الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

### مبادرة وسائل الإعلام المستقلة

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أن هناك أقل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي، بالمقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات

الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

\* ترعى زيارات متبادلة للصحافيين فى وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

\* ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.

\* تقدم زمالات دراسية لطلاب كى يداوموا فى مدارس للصحافة فى المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسى فى التدريس فى مدارس بالمنطقة.

#### **الجهود المتعلقة بالشفافية/مكافحة الفساد**

حدد البنك الدولى الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر فى وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً فى الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني:

\* أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة

الثماني.

\* أن تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى الشرق الأوسط-شمال أفريقيا، التى يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFLS ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

\* إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول

الشفافية فى المنطقة.

## المجتمع المدني

أخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

\* تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

\* تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات الحكومية في المنطقة.

\* تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديموقراطية" الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

\* تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

## ثانياً: بناء مجتمع معرفي

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعقاد، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢).

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لأفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى ١،١ في المئة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من ١٥ في المئة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى ١١ مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية. وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

### مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ٨ السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

\* **محو الأمية:** أطلقت الأمم المتحدة في ٢٠٠٣ "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الـ٨ لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول ٢٠١٠. وستركز مبادرة مجموعة الـ٨، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة ٦٥ مليوناً من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ٨ أن تركز أيضاً على

محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على إنترنت إلى تدريب المعلمين.

**\*فرق محو الأمية:** يمكن لمجموعة الـ ٨، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة، لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ "يونسكو" بهدف إعداد فرق محو الأمية التي يبلغ تعدادها بحلول ٢٠٠٨ مئة ألف معلمة.

**\*الكتب التعليمية:** يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما يلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ ٨ تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

**\*مبادرة مدارس الاكتشاف** بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء مدارس الاكتشاف حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ ٨ السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

**\*إصلاح التعليم:** ستقوم "المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الـ ٨ المقبلة (في آذار/مارس أو نيسان/أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم" التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في

المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ ٨ توجيهاً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

### مبادرة التعليم في إنترنت

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع إنترنت. ومن الضروري تماماً تجسير "الهوة الكومبيوترية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على إنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ ٨ القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوترى أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولاً على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداماً للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانيات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ "مبادرة مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على إنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

### مبادرة تدريس إدارة الأعمال

لمجموعة الـ ٨ في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ ٨

والمعاهد التعليمية(الجامعات والمعاهد المتخصصة) فى المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ ٨ تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية فى هذه المعاهد المشتركة، التى تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق. النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أميركي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

### توسيع الفرص الاقتصادية

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه فى مده ذلك الذى عملت به الدول الشيوعية سابقاً فى أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص فى المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التى تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة فى مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ ٨ فى هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

### مبادرة تمويل النمو

تقوية فاعلية القطاع المالى عنصر ضرورى للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ ٨ أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

\* **إقراض المشاريع الصغيرة:** هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة فى المنطقة لكن العاملين فى هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة فى المئة من الساعين إليه، ولا يتم عموماً تقديم أكثر من ٠,٧ فى المئة من مجموع المال المطلوب فى هذا القطاع وبإمكان مجموعة الـ ٨ المساعدة على تلافى هذا النقص من خلال

تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو.

ونقدر أن في إمكان قرض ٤٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة ١,٢ مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، ٧٥٠ ألف منهم من النساء.

**\*مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير:** باستطاعة مجموعة الـ ٨ المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف الوصول إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ ٨ يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

**\*بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير:** في إمكان مجموعة الـ ٨ ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للإعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغني وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ "بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مذكراً للمساعدة التكنولوجية وإستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح) يجب أن تتحدد على أساس قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

**\*الشراكة من أجل نظام مالي أفضل:** بمقدور مجموعة الـ ٨، توخياً لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة

فى المنطقة. وسىكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها فى عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات فى مجال الأنظمة المالية مع التركيز على :

- تنفيذ خطط الإصلاح التى تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.
- تحديث الخدمات المصرفية.
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.
- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

### مبادرة التجارة

إن حجم التبادل التجارى فى الشرق الأوسط متدن جداً، إذ لا يشكل سوى ستة فى المئة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة فى الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية.

### الانضمام/التنفيذ على صعيد

#### منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة

يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان فى المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية (٣) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون فى البلد ذاته فى شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ٨ لتشجيع عملية الانضمام، بما فى ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام

إلى منطقة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توفيق التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و "اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ ٨ بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجارى بين بلدان المنطقة.

المناطق التجارية

ستنشئ مجموعة الـ ٨ مناطق فى الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجارى فى المنطقة، وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجارى للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما فى ذلك "التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذى يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

مناطق رعاية الأعمال

بالاستناد على النجاح الذى حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة فى مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ ٨ أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً فى الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الأقليمى فى تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الـ ٨ أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها فى إنشاء هذه المناطق.

### منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الـ ٨ أن تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذى سيجمع مسئولين كباراً من مجموعة الـ ٨

والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي. ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا-المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبك). وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

\* \* \*

## الهوامش:

(١) يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائداً باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.  
(٢) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.  
(٣) البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم ينظر بعد في الطلب) : أفغانستان وإيران وليبيا وسوريا. وبلدان طلبت منحها صفة مراقب : العراق.

\* \* \*

## شراكة أمنية ودعم الإصلاح والديموقراطية في دول المنطقة بعيداً عن الإملاءات "الأبوية"

(نص خطاب وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر أمام مؤتمر ميونيخ في ٢٠٠٤/٢/٧)  
(صحيفة الحياة الدولية ٢٠٠٤/٢/٢٠)

"قبل عام تحاورنا هنا في ميونيخ وبكل صراحة، كما هو معتاد بين الأصدقاء، حول مسألة الحرب المحتملة ضد العراق. وكانت رؤيتنا مختلفة حول:

- ما إذا كان تحليل التهديد يكفي لتبرير وقف عمل مفتشي الأمم المتحدة؟
- ما هي النتائج التي قد تعود بها الحرب على مكافحة الإرهاب الدولي؟
- ما هي التداعيات التي قد تكون للحرب في العراق على الاستقرار الاقليمي؟
- ما إذا كان سيصبح في الإمكان التحكم في العواقب الطويلة المدى للحرب؟
- وعمّا إذا كان أساس مشروعية هذه الحرب الذي هو موضع خلاف، سيُحدّ بشكل خطر من القدرة على الصمود في فترة ما بعد الحرب؟

وترى الحكومة الألمانية أن مجرى الأحداث أكد صحة موقفها آنذاك. إذ كان قرارنا السياسي ألا نشارك في التحالف، لأننا كنا ومازلنا غير مقتنعين بأسباب الحرب.

ورغم ذلك كان هناك أيضاً أمران واضحا تماماً أمامنا بعدما اتخذ التحالف قرار الحرب: أولاً يجب على التحالف أن ينهي الحرب بنجاح في أسرع وقت ممكن، وثانياً ينبغي الفوز بالسلام. فالفشل سيؤدي إلى نتائج سلبية تحيق بنا جميعاً، بأوروبا مثل أميركا، وبمؤيدي الحرب ورافضيها، بالقدر نفسه. وهذا المنطلق حدد موقف ألمانيا خلال حرب العراق وبعدها.

ولكم تفجعنا الضربات الإرهابية البشعة، كما في أربيل أخيراً، التي ينجم عنها عدد كبير من الضحايا بين المدنيين، بل وبين جنود حلفائنا وأصدقائنا أيضاً، ونخص أسرهم بكامل تعاطفنا.

عندما نقول إن علينا أن نفوز بالسلام معاً وإلا فإننا سنخسر معاً، بصرف النظر عما كان موقفنا من الحرب، يتحتم علينا أن ننظر الآن إلى أمام: إننا متفقون على أن ما يبذله التحالف من جهود، يجب أن يُكلل بالنجاح. فلا يصح أن تصبح لقوى العنف والإرهاب اليد العليا في العراق. ولذلك فإننا مقتنعون بأن من الأهمية بمكان أن يستعيد البلد سيادته على أساس عريض من المشروعية، وأن تُنقل السيادة إلى حكومة عراقية تكتسب صدقيتها، بقدر الإمكان، من الانتخابات. ويجب أن تتكفل الأمم المتحدة بالدور المحوري في نقل السيادة ودعم إعادة البناء الديمقراطي، إذ إنها هي فقط التي في وسعها أن تضمن المشروعية المطلوبة للعملية.

ومنذ البداية ونحن في صف توجيه إعادة البناء في العراق على هدي من التجارب في أفغانستان. ينعكس هذا في التزاماتنا الإنسانية في العراق ومشروعنا الخاص بتدريب قوات الشرطة.

واسمحوا لي أن أتطرق هنا بالصراحة المعتادة إلى نقاش بدأ منذ بعض الوقت. إنني أعتقد بأن القرار الخاص بمشاركة حلف الأطلسي المباشرة في العراق يجب فحصه والتمحيص فيه بعناية. ولن تخرج الحكومة الألمانية على إجماع محتمل، على رغم أننا لن نرسل قوات ألمانية إلى العراق. ولكن يجب في جميع الأحوال أن نراجع بإمعان خطر الفشل والنتائج المحتملة والجادة جداً، التي قد تشكل تحت ظروف معينة، عواقب وخيمة للحلف.

والأمانة تفرض عليّ ألا أخفي عنكم الشك العميق الذي يساورني. إذ أصبحنا ندرك أكثر فأكثر أن الأزمة في العراق لن تُحل من دون عملية إصلاح دائم وطويل المدى في المنطقة بأكملها. وبصرف النظر عن الخلاف حول الحرب في العراق فإننا نشارك ومنذ وقت طويل في القناعة بأن بعد ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ليست فقط الولايات المتحدة هي التي لا يمكن أن تقبل بالوضع

السائد في الشرقين الأوسط والأدنى، وإنما يسري هذا أيضاً على أوروبا، بل وعلى الشرق الأوسط نفسه.

والخطر الأكبر الذي يتهدد أمننا الإقليمي والعالمي في بداية هذا القرن، ألا وهو الإرهاب الجهادي المدمر بأيدولوجيته التوتاليتارية، بؤرته الشرقين الأدنى والأوسط، فهو لا يشكل تهديداً لمجتمعات الغرب فقط، وإنما في الدرجة الأولى للعالمين العربي والإسلامي أيضاً.

ولن ننجح في التغلب على التهديد النابع من هذه التوتاليتارية الجديدة بالأساليب العسكرية فقط. إذ إن إجابتنا عليها ينبغي أن تكون شاملة أيضاً، مثلها مثل هذا التهديد.

والغرب غير قادر على أن يصوغ هذا الرد بمفرده. وسنلحق بأنفسنا الهزيمة الأولى لو اتخذنا موقفاً أبوي التوجه. بدلاً من ذلك، علينا أن نصوغ عرضاً جاداً للعمل المشترك، يركز على تعاون أصيل، نطرحه على الدول والمجتمعات في المنطقة.

إن الإرهاب الجهادي ليس قوياً في حد ذاته حيث يستطيع تنفيذ أهدافه السياسية مباشرة، ألا وهي خلخلة الاستقرار في الشرقين الأدنى والأوسط. وهذا النوع من الإرهاب يحاول أن يورط الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة في حرب حضارات - الغرب ضد الإسلام - وأن يستفزه ليدفعه إلى المبالغة في ردود فعله أو حتى نحو اتخاذ قرارات خاطئة، لكي يتوصل إلى إثارة القلاقل في مجمل الشرقين الأدنى والأوسط، لكي يؤدي الإرهاب والحرب غير المتكافئة إلى نتيجتين: من جهة تستنفد القوات المحاربة والرأي العام في الغرب قواها، ومن جهة أخرى تنزلق المنطقة إلى فوضى تفضي إلى فقدان الاستقرار.

ولهذا السبب علينا أن نراجع كل خطوة في إطار مكافحة الإرهاب بعناية، ونطور استراتيجية مشتركة تتيح لنا مكافحة الإرهاب الجهادي بنجاح.

إن ١١ أيلول/سبتمبر والإرهاب القاتل لـ"القاعدة" هما السبب في أن حلف الأطلسي اليوم يؤمن إعادة إعمار أفغانستان واستقرارها على أساس من تفويض الأمم المتحدة لـ"ايساف"، وتسهم ألمانيا حالياً بألفي جندي في أفغانستان، ١٨٠٠ منهم في كابول، و ٢٠٠ في فريقنا القائم على الإعمار في قندوز. كما نلعب دوراً قادياً في إعادة بناء هياكل مدنية للشرطة والى جانب ذلك فإن ألمانيا إحدى أكبر الدول المانحة لمساعدات إعادة الإعمار في أفغانستان : وسيصل المبلغ الإجمالي للمساعدات التي قدمناها حتى منتصف العام إلى ٢٨٠ مليون يورو، أي أننا نكون تجاوزنا ما كنا وعدنا به.

وعلى رغم ذلك فإن علينا أن نجد منطلقاً أكثر شمولية وعمقاً لمنطقة الشرقين الأوسط والأدنى، لو أردنا أن ننجح في مكافحة الإرهاب الجهادي. إذ تكمن وراء هذا الإرهاب الجديد أزمة تحديث عميقة في بقاع شاسعة من العالم العربي - الإسلامي.

وستبوء جهودنا المشتركة في سبيل السلام والأمن بالفشل، لو اعتقدنا أن القضايا الأمنية فقط هي المهمة. إنها كذلك بالتأكيد. لكن تعريف الأمن في إطار مكافحة الإرهاب أوسع من ذلك بكثير: قضايا التحديث الاجتماعي والثقافي، مثلها مثل مسائل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق المرأة والحكم الرشيد، تكاد أن تكون ذات أهمية أكبر من ذلك.

ويشكل هذا الاعتقاد أساس إستراتيجية الأمن الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣.

ولم تظهر للأسف حتى الآن أي بوادر تذكر لتشكيل إيجابي للعولمة في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى. فحتى الآن لم تتوصل المنطقة إلى إجابات عن تحديات القرن الحادي والعشرين الملحة. وتقف فارغة الأيدي إلى حد كبير إزاء توقعات سكانها وأكثرهم من الشباب، فأكثر من نصف سكان المنطقة لم يبلغوا سن الثامنة عشرة بعد. وتظهر الأرقام الأخيرة أن تطور الاستثمارات في الشرق

الأوسط سلبي، بل وفي انحسار. كما أن تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخير الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن يكون إنذاراً لنا. إذ يصوغ التقرير الرؤية الاستراتيجية الشاملة لمجتمع المعرفة في العالم العربي، كرد على القصور في المنطقة. ودعائم هذه الرؤية الديمقراطية ودولة القانون، المساواة بين المرأة والرجل ودمج المرأة في الحياة العامة، وبناء مجتمعات مدنية قوية ونظم تعليم واقتصاد حديثة.

وهذه مهمة يضطلع بإنجازها جيل بأكمله. ولا يمكن أن تأتي المبادرة الخاصة بها من الخارج، وإنما في الدرجة الأولى من الداخل، فمفتاح الإصلاحات الناجحة يكمن في المنطقة ذاتها.

إن من يظن أن هذا مجرد كلام منمق من صفحات الأدب والفن ولا علاقة له من قريب أو بعيد بسياسة الأمن، يخطئ جل خطأ. فأمننا المشترك في القرن الحادي والعشرين لن تحسمه في الدرجة الأولى مسألة مشاركة حلف الأطلسي في العراق أم لا (على رغم أنني لا أنتقص من أهمية هذه القضية ولا أستخف بها إطلاقاً)، وإنما قدرتنا نحن، أميركا وأوروبا والدول المعنية في المنطقة، على أن نواجه تحديات التحديث واستتباب الاستقرار في الشرقين الأوسط والأدنى مواجهة استراتيجية.

ولكي ننجح، على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا أن تركزا قدراتهما ومواردهما ومشاريعهما في مبادرة جديدة عبر الأطلسي للشرقين الأوسط والأدنى، نواجه بها هذا التحدي الكبير لأمننا المشترك. وربما تمكنت مبادرة مثل هذه من أن تفتح آفاقاً جديدة تماماً أمام بلدان الشرقين الأوسط والأدنى: تعاون أقوى وشراكة أوثق في الأمن والسياسة والاقتصاد والقانون والثقافة والمجتمع المدني. لكن نجاح مثل هذه المبادرة المشتركة عبر الأطلسي بلا شك مرتبط أولاً وأخيراً بشرطين يجب أن يوضع موضع التنفيذ: تحتاج هذه المبادرة أولاً إلى نفس طويل، كما يجب أن يكون التخطيط لها طويل المدى. وثانياً يجب ألا نستبعد عنها

النزاع الإقليمي الحاسم، أي نزاع الشرق الأوسط، لكن يجب ألا نسمح لهذا النزاع في الوقت نفسه بأن يسد الطريق أمام المبادرة منذ البداية.

إن التهديد المشترك الموجه إلينا من الإرهاب الجهادي والخلخلة المحتملة في منطقة تُعد استراتيجية بالنسبة لأمننا، ثم مصالحنا المشتركة، وتضاعف إمكاناتنا عن طريق التعاون الوثيق - كل هذا يحبذ أن تستخلص أوروبا وأميركا النتائج الصحيحة من الخلافات حول حرب العراق وتضعاً معاً، بمصاحبة شركائنا في المنطقة، رؤية واستراتيجية للتطور في الشرق الأوسط الموسع، ويستتري الانتباه أنها يجب أن تكون استراتيجية مشتركة، وليست منطلقاً من "صندوق الأدوات".

وما يرد إلى الذهن مبادرة من خطوتين. إن لحلف الأطلسي وللاتحاد الأوروبي تعاوناً في منطقة حوض المتوسط، لذا يمكن أن تكون الخطوة الأولى هي الاشتراك في عملية البحر المتوسط، لحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي. أما الخطوة الثانية فيمكن أن تكون على شكل "إعلان من أجل مستقبل مشترك"، موجه إلى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط بأكملها.

واسمحوا لي أن ابدأ بتوضيح الأفكار الخاصة بعملية حوض المتوسط للاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي.

سيكون من الأهمية بمكان لأمننا المشترك من الناحية الاستراتيجية ما إذا كان سيصبح البحر المتوسط في القرن الحادي والعشرين فضاءاً للتعاون أو للمواجهة.

وفي الإمكان أن يدعم كل من الحوار الذي يدور بين حلف الأطلسي ودول حوض المتوسط وعملية برشلونة للاتحاد الأوروبي أحدهما الآخر ويكمله، بأن يوفقاً توفيقاً وثيقاً بين نشاطهما بما يؤدي إلى عملية جديدة لحوض المتوسط من جانب الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي.

لكن يجب ألا تذوب عملية برشلونة في حوار حوض المتوسط لحلف الأطلسي، والعكس بالعكس، وإنما ينبغي أن يكمل أحدهما الآخر، كل بقدراته الخاصة به.

إن عملية حوض المتوسط للاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي الجديدة يجب أن تشمل كل المشاركين في حوار الحلف في حوض المتوسط : بجانب أعضاء الحلف والاتحاد الأوروبي الدول المغاربية، أي الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، ثم مصر والأردن وإسرائيل. يضاف إليها جميع المشاركين في عملية برشلونة، أي الدول المذكورة آنفاً مع الأراضي الفلسطينية وسورية ولبنان. ونقترح أن يركز العمل المشترك من حيث المضمون على أربعة مراكز ثقل: الأمن والسياسة، الاقتصاد، القانون والثقافة، المجتمع المدني.

يكون موضوع مركز الثقل الأول تطوير تعاون سياسي وثيق وشراكة أمنية، وهدفه الشفافية وبناء الثقة بين كل الدول المشاركة. إضافة إلى ذلك يجب أن تُدعم عمليات الإصلاح في دول المنطقة، على أن يتم ذلك في جميع المجالات - السياسية والمؤسسات والديموقراطية والقانون.

وينبغي الاستجابة إلى المصالح الأمنية المشروعة لجميع دول المنطقة بتعاون أمني إقليمي يركز إلى الشفافية والتحقيق، ونزع السلاح والحد من التسليح. وقدم الاتحاد الأوروبي في إطار عملية برشلونة اقتراحات محددة في هذا الصدد. ويستطيع حلف الأطلسي في هذا السياق أن يسهم خصوصاً في إنجاح شراكة سياسية وشراكة أمنية فاعلة. فقدراته الخاصة المميزة وتجاربه في برنامج "الشراكة من أجل السلام" قد تصبح ذات أهمية فائقة.

ويمكن أن تشكل شراكة اقتصادية جديدة حول حوض المتوسط مركز الثقل الثاني. وهذا يكتسب أيضاً أهمية حاسمة بالنسبة لمسألة الأمن. إذ إن تطوير الفضاءات الاقتصادية الوطنية المنفصلة اليوم ودمجها، قد يدعم التحول السياسي والاجتماعي دعماً حاسماً.

لم لا نسعى بإلحاح نحو الهدف الطموح ألا وهو أن نؤسس معاً حتى سنة ٢٠١٠ منطقة تجارة حرة تشمل حوض البحر المتوسط بالكامل؟

إضافة إلى ذلك يمكن للأوروبيين والأميركيين خلق حوافز للتعاون داخل المنطقة بأن نفتح أسواقنا بالتحديد للمنتجات المصنعة عبر حدود الدولة القومية. ويجب أن يشمل **مركز الثقل الثالث** - الشراكة في القانون والثقافة - تطوير مؤسسات ديمقراطية تستند إلى دولة القانون، تضاف إليها وسائل الإعلام الحرة والتعاون في مجال التربية والتعليم.

كما أن الحوار بين الأديان والتبادل المكثف والتعاون الوثيق في المجال الثقافي وشراكة التسامح في الثقافة والتربية ذات أهمية محورية بالنسبة إلى مركز الثقل هذا.

وعلى **مركز الثقل الرابع** أن يشمل تمكين المجتمعات المدنية وكل مجال المنظمات غير الحكومية ومشاركتها. فليس في الإمكان، لمصلحة الديمقراطية ودولة القانون، أن نستغني عن المجتمع المدني القوي، كما أنه جوهر في أي عملية تجديد.

وعلى هذه المبادرة الجديدة عبر الأطلسي من أجل السلام والاستقرار والديموقراطية في حوض البحر المتوسط أن تركز على عمل المؤسسات الموجودة. وبالتالي يمكن استخدام اللقاءات المنتظمة لوزارة الخارجية أو الوزراء المتخصصين الآخرين من الدول المعنية كأداة للتسيير، على أن تحظى المجتمعات المدنية بمنبر خاص بها.

واسمحوا لي الآن أن أشرح المرحلة الثانية للمبادرة - "إعلان من أجل مستقبل مشترك" يجب ألا يتوجه هذا الإعلان إلى المشاركين في عملية الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي لحوض المتوسط فقط، وإنما يجب أن يشمل الدول الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية. كما علينا أن نفكر في مشاركة إيران أيضاً.

على الموقعين على الإعلان الالتزام بأن يدعموا معاً الإصلاحات في المنطقة ويشجعوها. ويقدم الإعلان شراكة على قدم المساواة وتعاوناً لجميع الدول المعنية من أجل مستقبل مشترك. وعلى الإعلان أن يتضمن عدداً من المبادئ تتعهد الدول المشتركة الالتزام بها.

**أولاً:** يعلن الموقعون إيمانهم بالأمن ونبذ العنف، وبالديموقراطية والتعاون الاقتصادي، وبالحد من التسلح، ونزع السلاح ونظام من الأمن التعاوني، ويلتزم كل الموقعين المشاركة في مكافحة الإرهاب والتوتاليتارية معاً.

**ثانياً:** يرى الموقعون في سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة والمجتمع الرد الحاسم على تحديات القرن الحادي والعشرين، ويدعمون دمج اقتصاداتهم الوطنية. كما يسعون إلى الحكم الرشيد الذي يلتزم حقوق الإنسان والحق والقانون، والى مشاركة المواطنين والمواطنين في عملية صنع القرار السياسي، والى مجتمع مدني قوي ومستقل، ومساواة المرأة ودمجها في الحياة العامة.

**ثالثاً:** يلتزم الموقعون إتاحة فرصة المعرفة والتعليم للجميع من نساء ورجال على قدم المساواة، والهدف من ذلك بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة. وينفق هذا الهدف والمهمة الاستراتيجية المحورية التي عرفها تقرير التنمية الإنسانية العربية.

ستتاح لنا في باكورة صيف هذا العام فرصة الشروع في التطبيق العلمي لهذا المشروع، إذ تعقد جلسة اجتماعات القمة لمجموعة الثماني الكبار والاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي فالمبادرات الحالية لحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي أو للعواصم الوطنية المختلفة تتضمن مقومات هذا المشروع الأساسية، وفي الإمكان أن نقدم في اسطنبول عرضاً مشتركاً كالشراكة مع بلدان المنطقة.

في الوقت نفسه تحتاج مثل هذه المبادرة إلى الإعداد المتقن والتشاور مع الشركاء في المنطقة، إذ علينا - وأود أن أكرر ذلك - أن نتفادى كل سوء فهم ذي صبغة أبوية.

### سيداتى وسادتى

تستند هذه الأفكار الخاصة بمبادرة جديدة عبر الأطلسي على القناعة بأن تحديث الشرق الأوسط الموسع سيكون ذا أهمية حاسمة لأمننا المشترك في القرن الحادي والعشرين ومنه فإن مشاركة الناس في الشرقين الأوسط والأدنى في إنجازات العولمة يتفق ومصالحنا الذاتية نفسها.

في أول أيار (مايو) هذا العام سيستوعب الاتحاد الأوروبي عشرة أعضاء جدد ويتغلب ذلك نهائياً على تقسيم أوروبا. أن أوروبا تنمو في شكل متكامل. بالتأكيد أن هذا لن يتم من دون مصاعب وصراعات ونزاع، لكن يقيني أننا سننمو معاً. فتجاربنا منذ ذلك اليوم البشع في أيلول ٢٠٠١ يجب أن تكون غرست فينا على ضفتي المحيط الأطلسي اليقين بأن الشراكة الأطلسية لا يمكن الاستغناء عنها في القرن الحادي والعشرين إزاء التحديات الضخمة التي تنتظرنا.

لو تعاونت دول أوروبا وأميركا الشمالية في إطارى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي تعاوناً استراتيجياً كشركاء إزاء التهديد المشترك، ولو دمجت قدراتها وإمكاناتها بالاشتراك مع دول الشرقين الأدنى والأوسط في تعاون جديد، فإننا سنتمكن من أن نقدم هذه المساهمة الفائقة الأهمية من أجل أمننا المشترك. لو لم نفعل ذلك، أو لو كنا حتى فقط قصار نظر أو ضيقي أفق أكثر مما يجب، فإننا سنجبر أيضاً في شكل مشترك على أن ندفع ثمناً باهظاً لذلك".

\* \* \*

## دوفيلبان يقترح على دول المنطقة "شراكة" بعيدة عن "الحلول الجاهزة"

(الحياة الدولية، ٢٠٠٤/٢/٢٠)

انطلاقاً من حرص فرنسا على اعتبار أن تحالفها مع الولايات المتحدة لا يلغي التمايز في مواقفهما، اقترح وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان إرساء "شراكة حقيقية" مع دول الشرق الأوسط، بهدف الرد على كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

وقال الوزير في حديث إلى صحيفة "لوفيغارو" شكل رداً على المبادرة الأميركية لـ "الشرق الأوسط الكبير"، أن هذه الشراكة ينبغي "ألا تتركز على المسائل الأمنية"، بل أن تأخذ في الاعتبار كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية.

وخلافاً للمبادرة الأميركية التي لم تستشر في شأنها أي من الدول العربية، شدد دوفيلبان على أن الشراكة التي تقترحها فرنسا ينبغي أن تعد بمشاركة الدول العربية "وفقاً لمنطق الشراكة الحقيقية"، وبعيداً عن "الحلول الجاهزة المفروضة من الخارج"، واستناداً إلى حاجات هذه الدول وتطلعاتها.

ودعا إلى العمل مع دول المنطقة لإعداد "إعلان عام يحدد مبادئ الشراكة من أجل السلام والتقدم"، ويتضمن "خطوط عمل عريضة قابلة للتطبيق في المنطقة بأكملها"، مشدداً على أهمية التفاهم الأوروبي-الأميركي، ونبذ التنافس.

وفي سياق مغاير أيضاً للمبادرة الأميركية، قال دوفيلبان: "إذا أردنا أن تكون لدينا صدقيه ليس بإمكاننا تجاهل النزاع العربي-الإسرائيلي" بل العمل من أجل "إعادة إحياء ديناميكية سلام" تشكل "الشرط الضروري لأي مبادرة في المنطقة".

وأشار إلى أن تلك الشراكة "ستشكل محور مشاورات واسعة على المستوى الأوروبي، إذ تعترم فرنسا إدراجها على جدول أعمال القمة الأوروبية في

آذار (مارس) المقبل، وإثارتها مع دول الشرق الأوسط ومن خلال الجامعة العربية، ومع كبار شركاء فرنسا ومن خلال مجموعة الدول الثماني الصناعية".  
ونبه الوزير إلى أهمية التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي "أولاً الحوار السياسي من أجل دفع الديمقراطية في دول الشرق الأوسط والحكم الجيد وحقوق الإنسان".

إلى ذلك، تطرق دوفيلبان إلى موضوع العراق، قائلاً إن فرنسا ما زالت متمسكة بفكرة عقد مؤتمر دولي "من أجل تعبئة كل القوى الوطنية والإقليمية والدولية"، لأن هناك دوراً على دول المنطقة والأسرة الدولية ممارسته "لتحقيق الانتقال من نظام الاحتلال إلى السيادة العراقية". وشدد على ضرورة احترام الجدول الزمني المحدد لعودة السيادة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل، مستبعداً إمكان إجراء انتخابات قبل هذا الموعد.

ولم يستبعد الوزير دوراً لحلف الأطلسي في العراق، إذا قبلت بذلك حكومة عراقية ذات سيادة.

\* \* \*

**نص المشروع الفرنسي - الألماني**  
**من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط**  
(باريس - الحياة ٣/٧/٢٠٠٤)

وضعت فرنسا وألمانيا مشروعاً للإصلاح في الشرق الأوسط، تحت عنوان "شراكة إستراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط".\* وفيما يلي نص المشروع كما أورده صحيفة الحياة الدولية.

**١ - الأهداف**

أ- إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين. نحن على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبى حاجات المنطقة وتطلعاتها، ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان. إن تطلعات المواطنين، وهم في غالبيتهم من الشباب، كبيرة، إذ إن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة. ويقضي التحدي الحقيقي بتعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة. إن الحكومات، مثلها مثل المجتمع المدني، شريكة في هذه المهمة.

ب- إن على الاتحاد الأوروبي أن يستجيب هذه الأمور. إذ إن لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة. فالى (جانب) التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية بين أوروبا والمنطقة والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه. ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط، أولوية مركزية في إطار العمل الأوروبي. وفي هذا الإطار، عمل الاتحاد خلال الاجتماع

---

\* المشروع غير رسمي.

الأوروبي - المتوسطي "يوروميد" في نابولي والقمة الأوروبية في بروكسيل في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تحديد استراتيجية تخدم هذه المنطقة.

ج- اقترحت الولايات المتحدة أفكاراً في شأن "الشرق الأوسط الكبير" وسبل مواكبة تحديته وإحلال الديمقراطية فيه. وعلينا أن نستقبل بإيجابية إمكان عملنا معاً وتنسيق جهودنا. وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط. كما ينبغي عليه أن يحدد مقارنة مميزة تكمل مقارنة الولايات المتحدة، بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

## ٢ - مبادئ العمل

- إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة، إن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض "نموذج" من الخارج. سنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها فور الإمكان، عبر مشاركتها الوثيقة وفي أبكر مرحلة ممكنة. علينا التحرك عبر الحوار والتحفيز، مع الحكومات وأيضاً مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.
- لا بد من الأخذ في الاعتبار المشاعر الوطنية وهوية كل بلد: ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة الشديدة العمومية التي تغيب الخصوصيات الوطنية وتصف الإسلام باعتباره غير قابل للحدثة. ولا بد، بموازاة ذلك، من حضّ البلدان المعنية على التعبير عن آرائها، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في المنتديات المخصصة لذلك، من أجل إشهار تطلعاتها.
- التزام على المدى البعيد: إننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام. ونحن نعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى ودائم. إنها مهمة ستستمر عبر أجيال عدة.
- استراتيجية الأمن الأوروبية: إن مقاربتنا تستند إلى الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣. وهذا

سيشمل الأوجه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

- النطاق الجغرافي: إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط. ونأمل بالانطلاق من المسارات القائمة، مثل نهج برشلونة والحوار المتوسطي. وعلينا تعميق علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي.

- قاعدة العمل: إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصاً جيداً، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات. فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عملياً في كل مكان. إن بلداناً عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حالياً. وعلى المستوى الإقليمي، تتضمن المبادرة السعودية لكانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ اقتراحات إقليمية وإصلاحات داخلية في كل من البلدان وتشكل، إلى جانب سواها، قاعدة جيدة للمناقشة.

- فاعلية العمل المتعدد الأطراف: لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية. إن القيمة المضافة لكل من المنظمات والهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل، ومنها خصوصاً الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي في ما يخص قضايا الأمن والدفاع، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية بالنسبة إلى قضايا التطور. إن كلاً من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوروبية، قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، القمة الأوروبية الأميركية، حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة وتشكل مناسبة لإعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات المحددة.

- تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي: إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة (وبدرجة أقل الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي)، وإن أدوات هذه الشراكة (اتفاقات الشراكة وبرنامج "ميديا" والحوار السياسي) تعمل منذ ٨ سنوات وتحظى بإمكانات مالية مهمة. إن هذا المكسب الأوروبي ينبغي أن يطور ويتعزز.

- مسيرة السلام في الشرق الأوسط: إن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية تشير إلى أن "تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا. وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط". ولهذا السبب، من الضروري إعادة إطلاق نهج السلام في الشرق الأوسط بالتوازي، من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مساراته. ومن الضروري أيضاً إنشاء حكومة مسؤولة وسيدة في العراق. إن أيّاً من هاتين المسألتين ينبغي ألا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

٣ - اقتراحات حل: على الاتحاد الأوروبي أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركيتين.

١ - مبادرة أوروبية:

إن المبادرة الأوروبية ستحدد في إطار القمم الأوروبية واجتماعات مجالس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية. هناك مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية. والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة والتي تستند إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط وبلدان الخليج، بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء.

٢ - مبادئ الاتحاد الأوروبي:

- حوار سياسى وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط، خصوصاً إجراءات ثقة.

- ديموقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلامية وحكم جيد.

- إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي.

- تطور اجتماعي، خصوصاً في مجال التعليم والمساواة بين الرجل

والمرأة.

- دعم انبثاق مجتمعات مدنية وتطوير تعبيرها وتطلعاتها.

### ٣- أعمال الاتحاد الأوروبي:

- إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقاً، بعد التقدم الذي أحرز خلال القمة الأوروبية المتوسطة في نابولي في كانون الأول (ديسمبر) الماضي: اتفاقات الشراكة، مشروع لمنطقة تبادل حر، برنامج "ميديا - ٢"، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية - المتوسطة (فيميمب) وأسس أوروبية - متوسطة جديدة من أجل الحوار بين الثقافات. إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستويات عدة بما في ذلك المستوى الوزاري، وتحظى بإمكانات مهمة يمكن أن تستخدم للحث على الإصلاح والتغيير. هذا الحوار يمكن أن يتعزز ويتوسع من خلال الجمعية البرلمانية الأوروبية - المتوسطة المقبلة. وعلينا أيضاً الإعداد لمناقشة صريحة ومنفتحة في شأن تطبيق المكسب الذي تحقق في برشلونة.

- إن "مبادرة الجبران الجدد" أيضاً ستساهم في إعادة تنشيط علاقاتنا في المنطقة وفقاً لمبادئ الاتحاد الأوروبي.

- سيكون من الضروري تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقاً. إن الوضع مختلف في دول الخليج، ونظراً إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن) فإن المشكلة لديها ليست التمويل. والتركيز ينبغي أن يتم على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعلياً.

- وعلى الاتحاد الأوروبي أن يشجع ويدعم المبادرات من أجل التعاون الإقليمي الداخلي، ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة بالدول المتاخمة للخليج، بما في ذلك إيران والعراق. ومن شأن ذلك أن يشكل طريقة لبدء إحلال الثقة مثلاً من

خلال إنشاء مائدة مستديرة تتناول مسائل الأمن العملية، مثل المخدرات وتبييض الأموال وحماية البيئة البحرية أو حول مسائل المياه الإقليمية.

### ١ - ٣ - مسائل الأمن

في مجال الأمن، تقود المشكلات الخاصة لكل منطقة إلى اعتماد مقاربة مميزة في منطقة المتوسط (بما فيها الشرق الأوسط) والخليج. ويجب أن يبقى إطارا التعاون مع الاتحاد ومع حلف شمال الأطلسي مختلفين. ويلزم تطوير تبادل وجهات النظر في شأن مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والاتحاد.

#### \* التحركات التي ينبغي للاتحاد الأوروبي القيام بها:

- تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار "تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع".
- متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب والانتشار النووي ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

#### في إطار الشرق المتوسط الأشمل يمكن للاتحاد أن:

- يعزز الحوار السياسي والأمن مع دول الخليج.
- إطلاق مبادرة تهدف إلى حض دول الشرق الأوسط ومواكبتها في اختبار هيكلية محلية للأمن يمكنها في مرحلة أولى أن تتناول تجنب النزاعات انطلاقاً من المواضيع التالية: عدم المس بالحدود وحمايتها، إجراءات الثقة والأمن، مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل، ومعاودة التفكير في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.

- تنظيم ندوات إعلامية - تعبوية لدول المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى (ميثاق الاستقرار في البلقان، تعزيز القدرات المحلية لحفظ السلام في أفريقيا على سبيل المثال).

٢- في ما يتعلق بالقمة المقبلة

٢-١- قمة الجامعة العربية في تونس في ٢٩ و٣٠ آذار (مارس). يجب ان تستخدم الرئاسة والممثل الأعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة في هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ الأساسية (الإصلاح والديموقراطية والتحديث) التي تحكم هذه العملية.

٢-٢- قمة مجموعة الثماني في سي أيلاند من ٨ إلى ١٠ حزيران (يونيو). توفر هذه القمة فرصة لإعطاء دفع سياسي بتبني "إعلان من أجل مستقبل مشترك"، وان يأتي، إذا أمكن، كرد على إعلان يصدر عن قمة تونس العربية. ويجب على دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجموعة الثماني أن تتحدث باسم شركائها في الاتحاد. ويصاغ نص هذا الإعلان السياسي في إطار اجتماعات وزارات الخارجية (اجتماع المديرين السياسيين في ١١ آذار/ مارس واجتماع وزراء الخارجية في منتصف أيار/ مايو). ويمكن للإعلان أن:

- يشرح المنطق الذي قاد إلى هذه المبادرة.

- يبرز استناد المبادرة إلى خطوة جماعية.

- يشير، إذا أمكن، إلى قمة الجامعة العربية ويعرب عن تقدير إيجابي

للجهود الإصلاحية التي بدأت في المنطقة.

- يستعيد الخطوط الأساسية للمبادرة الأميركية (الشرق الأوسط الكبير)

والاجتماعات الأوروبية.

- يشير إلى أن أعضاء مجموعة الثماني مستعدون لتطوير التعاون، كل وفق آلياته، على هذه الأسس مع الدول المهتمة، مع الإشادة بالجهود التي بدأها البعض.

- توجيه نداء إلى المنظمات المعنية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي...) لتقديم مساهمتها وفق هذه الأسس.

وفي إطار مواز، يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة في وثائق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة في شكل اقتراح داعم لجهود الإصلاح القائمة. ويمكن، تماشياً مع الطابع السياسي لإعلان القمة، ضم اقتراح المشروع الأساسي إلى الإعلان نفسه بصفته خطة تحرك لمجموعة الثماني. إن علينا تشجيع شركائنا الأميركيين على تنظيم اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الثماني مع نظرائهم من المنطقة، على هامش قمة سي ايلاند، واجتماع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعي للمبادرة ويكرس في الوقت نفسه انضواء الدول المعنية في هذه المبادرة التي ستتحول عندها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعني، بشكل أو بآخر، انطلاقها الفعلية.

٣ - قمة الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة (موعداً لم يحدد)

تندرج هذه القمة في إطار مبادرة مجموعة الثماني.

سنقدم موقفنا الأوروبي خلال الاجتماع الوزاري (الأوروبي - الأميركي) على مستوى وزراء الخارجية الذي يعقد في مطلع آذار (مارس) ونناقش مبادرتنا مع شركائنا في (يوروميد) خلال اجتماع في دبلن يومي ٥ و ٦ أيار (مايو). وسيوضح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عندها نقاط مقاربتهم، ويشيران إلى رغبتهم في إقامة حوار، كل بخصوص ما يهمهم، مع الدول والمنظمات المهتمة،

ويعلنان استعدادهما للتسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

٤- يمكن، وفق رؤيتنا المشتركة، لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في أسطنبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حوارهِ مع منطقة المتوسط وإن يقدم إلى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

\* \* \*



## المنظمة العربية لحقوق الإنسان

\*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير

حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته

الأساسية في الوطن العربي\* مقرها الرئيسي

بالقاهرة بموجب اتفاق مقرر مع الحكومة المصرية

\*حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس

الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

رئيس مجلس الأمناء : أ. جاسم القطامي

نائب الرئيس : د. أحمد صدقي الدجاني

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني - مصر

الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨

فاكس : ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني :

[aohr@link.net](mailto:aohr@link.net)

موقع الإنترنت :

[www.aohronline.com](http://www.aohronline.com)

الاشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت ٢٥ ديناراً الأردن ١٦ ديناراً

مصر ٣٠ جنيهاً المغرب ١٦٦ درهم

تونس ١٦ ديناراً بقية الأقطار ٥٠ دولاراً أمريكياً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو

حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري -

فرع ثروت حساب جاري ٥٨١٨٣٥

**Alwatany Bank of Egypt Sarwat.**

**Account581835**

أو البنك العربي بسويسرا

**Arab Bank (Switzerland)**

**Account 201738**

## دعوة للمشاركة

\*ترحب قضايا حقوق الإنسان بالإسهامات

الطوعية من جانب أعضاء المنظمة وكافة

المعنيين بإشكاليات حقوق الإنسان

والديمقراطية في الوطن العربي.

\*تخضع هذه الإسهامات للتحكيم قبل النشر

من لجنة أكاديمية ثلاثية تتحرى الالتزام

بالأصول العلمية المرعية، ويتم نشر

الدراسات المجازة وفق ترتيب وصولها.

\*ومراعاة للتنوع في الموضوعات وتمثيل

مختلف الآراء بخصوصها، يرجى ألا

تتجاوز الإسهامات ما يلي طبقاً لنوع كل

منها:

١- الدراسات والبحوث في حدود من

٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ كلمة.

٢- العروض التحليلية للكتب وتقارير

الندوات ذات الصلة في حدود ١٥٠٠

- ٢٠٠٠ كلمة.

\* وترحب قضايا حقوق الإنسان" يتلقى

الوثائق التي تشمل القوانين والمراسيم

واللوائح المنظمة أو المؤثرة على الحقوق

والحريات السياسية ومباشرة الحقوق المدنية

والسياسية.

